

فَاحْشُ الْوَدُودَ اللَّطِيفَ
يَجْمَعُ وَتَرْتِيبَ أَهَمِّ دُرُوسِ التَّصْرِيفِ

حقوق الطبعة محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

مكتبة دار الحديث دماج

اليمن - صنعاء - شارع تغز بجوار مسجد الخير

هاتف: ٠١/٦٠٠٢١٠ موبايل: ٧٧٢٠٤٦٠١١

maktabat.dar.alhadith.dmaj@gmail.com

فَتْحُ الْوَكُودِ اللَّطِيفِ

بِجَمْعٍ، وَتَرْتِيبِ أَهَمِّ دُرُوسِ التَّصْرِيفِ

تَأَلَّفَ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَتْحُ بْنُ عَبْدِ الْحَافِظِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّعَزِّيِّ الْمَعَاظِرِيِّ الْقَدَسِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وإن من نعم الله تعالى على كثير من خلقه أن هداهم للإسلام، ومن نعمه سبحانه على من أراد له الهداية أن وفقه للسنّة، ومن نعمه، جلّ شأنه، على من أراد به خيرًا أن وفقه لطلب العلم النافع.

ومن المعلوم لدى الخُذّاق من طلبة العلم أن العلوم قسمان: علوم آله، وعلوم غاية، ولا يتمكن الطالب في علوم الغاية حتى يأخذ قسطًا وافرًا من علوم الآله، ومن أنفع علوم الآله علم اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، ألا وإن أهم فنون اللغة العربية فنّا النحو والصرف، وهما أخوان، وكان المتقدمون وبعض من جاء بعدهم لا يفصلون الصرف عن النحو كما تراه في كتاب سيبويه ونحوه من كتب المتقدمين، وفي ملحّة الإعراب وأمثالها من كتب اللذين جاءوا من بعدهم، ثم استقر الأمر على فصل الصرف عن النحو فصار فنًا مستقلًا له مباحثه وكتبه الخاصة به.

وعلم الصرف من العلوم التي هي من الأهمية بمكان، والتي يجدر بطالب العلم أن يهتم بها، ولما رأيت ما لهذا العلم من الحاجة الماسة بين طلبة العلم خصوصًا في هذه الدار المباركة دار الحديث بدّماج -عمرها الله بالخير- نظرت في بعض كتب هذا الفن التي تيسرت لي أتطلب كتابًا أدّرسه لإخواني يكون جامعًا لأبوابه، مسهلًا في طريقة عرضه لقرائه وطلابه؛ فلم أهدئ لبعثتي فاستعنت الله عز وجل في جمع هذا الكتاب المسمّى «فتح الودود اللطيف بجمع وترتيب أهم دروس التصريف»، ولما درّسته إخواني أول مرة، بدا

لي أن مُستوى بعضهم يُلجئني إلى تسهيله أكثر وشرح ما يحتاج إلى شرح بأسلوب يُناسب المبتدئين ومنّ تسهيله أني كتبتُ بين يديه-والفضل لله وحده- رسالة «المدخل إلى علم الصرف» التي تُدرّس في وقت يسير، كل ذلك لِئَلَّا يَنْفَر الطالبُ عن هذا الفن المهم. وها هو الكتاب بين يديك -أخي الطالب- فأرجو أن يلاقيَ القبول لدى دارسي ومعلمي هذا الفن، والله من وراء القصد.

ومنّ له من إخواني القراء أو المدرسين تنبيهٌ أو إشارةٌ أو نحو ذلك فليتكّرمْ بِمُوافاتنا به تميمًا للفائدة وله منا الشكر والدعاء.

وأسأل الله، جلّ في علاه، علمًا نافعًا وعملاً صالحًا وأن يغفر لي ولوالديّ ولمشاغبي و للمؤمنين والمؤمنات.

تنبيه:

يقول النبي ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ». أخرجه أبو داود والترمذي بسند صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فأشكر-بعد شكر المولى عز وجل- كلّ من كانت له مشاركة في إخراج هذا العمل على هذا الوجه وأُخِصَّ بالشكر أخي الفاضل أبا عبدالرزاق رياضًا الرّدفانيّ نزيل عدن، رحمه الله^(١)، لما أدلّى به من تنبيهات كان لها أثرها في تدارك ما طغى به القلم، أو ذهل عنه الجنان.

وكتبه

أبو عبدالرحمن فتح بن عبد الحافظ بن إسماعيل التّعزّي المَعافِري القَدَسي

دار الحديث بدَمّاج

يوم الجمعة (١١/٦/١٤٢٧هـ)



(١) استشهد-فيمّا نحسبه ولا نزكي على الله أحدًا- في الثالث عشر من شهر صفر لعام ١٤٣١هـ في دماج على أيدي الرافضة،

أعداء الله وأعداء رسله وأوليائه وأعداء دينه الحق، قاتلهم الله أينما كانوا، وكفى المسلمين شرّهم.



تعريف التصريف وما يتعلق به

التصريف له معنيان: لُغَوِيٌّ، وَاصْطِلَاحِيٌّ.

فالتصريف في اللغة:

رَدُّ الشَّيْءِ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أَوْ إِبْدَالُهُ بِغَيْرِهِ، وَمِنْهُ تَصْرِيفُ الرِّيحِ أَي: تَغْيِيرُهَا وَرَدُّهَا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ. وَهَذَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ مُنَاسِبٌ لِلْمَعْنَى الْمَأْخُوذِ مِنْهُ هَذَا الْعِلْمُ.

وتعريفه في الاصطلاح:

تَغْيِيرٌ فِي بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ لِمُغْرَضٍ مَعْنَوِيٍّ أَوْ لَفْظِيٍّ.

فَالْمُغْرَضُ الْمَعْنَوِيُّ الَّذِي لِأَجْلِهِ حَصَلَ التَّغْيِيرُ: كَتَغْيِيرِ الْمَفْرَدِ إِلَى الْمُثْنِ وَالْجَمْعِ.

مِثَالُ ذَلِكَ (رَجُلٌ) إِذَا أُرِدَتْ تَثْنِيَّتُهُ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ حِينَئِذٍ أَنْ يَحْصَلَ تَغْيِيرٌ فِي بِنْيَةِ (رَجُلٍ) بِإِضَافَةِ أَلِفٍ وَنُونٍ أَوْ يَاءٍ وَنُونٍ، فَتَقُولُ: (رَجُلَانِ) أَوْ (رَجُلَيْنِ).

وَإِذَا أُرِدَتْ جَمْعُهُ قُلْتَ: (رَجَالٌ) فَهَذَا التَّغْيِيرُ الْحَاصِلُ - الْمُغْرَضُ مِنْهُ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ مُثَنَاءٌ أَوْ مُجْمُوعَةٌ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ تَغْيِيرُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفِعْلِ أَوْ إِلَى الْوَصْفِ، فَتَقُولُ: (عَلِمَ، وَيَعْلَمُ، وَعَالَمٌ، وَعَلِيمٌ، وَعَلَّامٌ، وَمَعْلُومٌ)، فَهَذِهِ كُلُّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (الْعِلْمُ).

فَالْمَصْدَرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ (عِلْمٌ) يَدُلُّ عَلَى مَجْرَدِ الْحَدَثِ، بَيْنَمَا يَدُلُّ الْفِعْلُ (عَلِمَ، وَيَعْلَمُ) عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، وَيَدُلُّ الْوَصْفُ (عَالِمٌ) - مِثْلًا - عَلَى الْحَدَثِ وَصَاحِبِ الْحَدَثِ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي بَقِيَةِ الْأَمْثَلَةِ فَأَنْتَ تَلْحَظُ أَنَّ التَّغْيِيرَ أَضْفَى مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الْكَلِمَةِ لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا قَبْلَ.

وَالْمُغْرَضُ اللَّفْظِيُّ: هُوَ مَا كَانَ لِمَعْنَى طَارِئٍ عَلَى الْكَلِمَةِ وَإِنَّمَا لِمُغْرَضٍ آخَرَ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ، وَيَدْخُلُ فِي أَبْوَابِ تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، تَعَالَى، مِنْهَا: الْإِبْدَالُ وَالْقَلْبُ وَالنَّقْلُ وَالْحَذْفُ وَالْإِدْغَامُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (شَدَّ)، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: أَصْلُهَا (شَدَدٌ)، فَحَصَلَ فِيهَا تَغْيِيرٌ لِمُغْرَضٍ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ حَيْثُ أُدْغِمَتِ الدَّالُ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، فَصَارَتْ (شَدَّ)، فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ هَذَا التَّغْيِيرَ لَمْ



يُضَيَّفُ للكلمة معنى لم يكن موجوداً في الأصل، وإنما حصل التغيير لغرض تخفيف النطق على اللسان.

مثال آخر: (قال) أصلها (قَوَّلَ)، فتجد أن مَدْلُول (قال) هو مَدْلُول (قَوَّلَ)، كما أن دلالة (شدَّ) هي دلالة (شدَدَ)، فلم يحصل التغيير لغرض معنوي كما تقدم في (رجال، وعَلَام)، وشبههما بل الغرض هنا لفظي ليس غير.

هذا هو التصريف بالمعنى العملي.

وإما **التصريف بالمعنى العلمي**: هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

والمراد بـ"الصحة": إقرار الحرف على وضعه الأصلي كالياء في بياض وأبيض، والواو في سواد وأسود.

والمراد بـ"الإعلال": تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء ألفاً في (باع وكال) إذ أصلهما (بَيَّعَ، وَكَيْلَ) وقلب الواو ألفاً في (قال) كما تقدم.

والمراد ببنية الكلمة، ووزنها، وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها. وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكوئها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه.

ف(رَجُل) مثلاً على هيئة وصِفَةٍ يشاركه فيها (عَضِد) وهي كونه على ثلاثة أحرف أولها مفتوح وثانيها مضموم وعلى ذلك فقس.

تنبيهات:

أحدها: الحرف الأخير لا تُعْتَبَر حركته ولا سكوئه في بنية الكلمة لأنه لحركة الإعراب أو البناء، ومَبْحَثُ ذلك علمُ الإعراب (النحو)؛ ف(رَجُلٌ وَرَجُلًا وَرَجُلٍ) على بناءٍ واحدٍ وهو: (فَعْلٌ).

الثاني: يدخل التصريف في الاسم المتمكن والفعل المتصرف دون الحرف وشبهه والمراد بالاسم المتمكن: الاسمُ المعرب، ولو كان ممنوعاً من الصرف، والمراد بشبه

الحرف: المبنئ، فما دخل الحرفَ وشبهه من تصريفٍ، كتصغير (ذا والذي) ونحو ذلك فشاذ.

الثالث: الصرفُ إنما هو في الكلمات العربية دون الأعجمية.





كيفية وزن الكلمات

إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصلي من حروفها والزائد فقابل أصولها بأحرف (فع الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام، مُسَوِّيًا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون.

فتقول في (فَلَسْ): وزنه (فَعْلٌ) وفي (ضَرَبَ): وزنه (فَعَلَ)، وكذلك (قام، وشَدَّ) لأن أصلهما (قَوَمَ، وشَدَدَ)، كما سيأتي في موضعه.

وتقول في وزن (عَلِمَ): (فَعَلَ)، وكذلك (هَابَ ومَلَّ)؛ لأن أصل (هَابَ): (هَيْبَ)، وأصل (مَلَّ): (مَلِلَ).

وتقول في وزن (ظَرَفَ): (فَعَلَ)، وكذلك (طال، وحَبَّ) لأن أصل (طال): (طَوَّلَ)، وأصل (حَبَّ): (حَبَبَ).

فإذا قلت: كيف أعرف أن أصل كذا: كذا؟

فالجواب:

أن ذلك يُعْرَفُ بالاستمرار في هذا الفن بالعلم بقواعد في ذلك تأتيك شيئًا فشيئًا عند الدراسة، ولكن لا تستعجل وتتحسر فتترك الفن.

إذن هذه طريقة وزن الكلمات الثلاثية الأصول مجردة عن الزوائد، فإن بقي من أصول الكلمة شيء لم يوزن بعد استيفاء أحرف «فعل» زدت لامًا ثانية في الرباعي فتقول في وزن (جَعَفَرُ: فَعَّلَ)، وزدت لامًا ثانية وثالثة في الخماسي فتقول في وزن (جَحْمَرِش: فَعَّلِلَ).

فإذا كان في الكلمة المراد وزنها حرف زائد أو أكثر، فلا يخلو هذا الزائد من أمرين: إما أن يكون تكرارًا لأحد أصول الكلمة، أو لا.

فإن كان الزائد ليس تكررًا لأصل قبول بلفظه في الميزان، فيقال في وزن (أَكْرَمَ، وَيُطَرِّ، وَجَهْوَر): (أَفْعَلْ، وَفَعْلَلْ، وَفَعُولْ)، لأن الهمزة في (أكرم)، والياء في (بيطر)، والواو في (جهور) زوائد، وستعرف ذلك كله في درس الزيادة، إن شاء الله، تعالى.

وإن كان الزائد تكررًا لأصل قبول عند الجمهور بما قبول به ذلك الأصل، فتقول في وزن (عَلَّمَ وَجَلَّبَ): (فَعَّلَ وَفَعَّلَلْ).

وقد ذكرنا شيئًا من تفصيل ذلك موضحًا في رسالة المدخل إلى علم الصرف فراجعه، فإنه مهم.

□ بقي أن نعرض هنا لشيء لم نتكلم عنه في المدخل فانتبه له —رعاك الله—، وذلك أنه إذا كان في الموزون تحوُّيلٌ أو حَذْفٌ فعلت مثله في الميزان.

أولاً: وزن الكلمات التي دخلها تحوُّيل:

أمثلة على ذلك:

الفعل (نَأَى) وزنه: (فَعَلَ)، ومصدره: (نَأًى) ووزن المصدر: (فَعْلٌ)، وهذا لا إشكال فيه، كما ترى، لكن جاءت كلمة أخرى بمعنى (نَأَى) الذي هو (بَعُدَ)، وهي الفعل (نَاءَ)، فتلاحظ أن حروفها هي حروف الكلمة الأولى، مع تخالفٍ في ترتيب هذه الحروف؛ فلهذا قال الصرفيون: (نَاءَ) هي (نَأَى)؛ والدليل على ذلك أن مصدر الفعلين واحد وهو النَّأَى.

فكيف توزن (نَاءَ) إذن؟

الجواب: أن وزنها يكون بملاحظة ما يلي:

أن الفعلَ المعتبر في الوزن هو الفعل الموافق في ترتيب حروفه للمصدر المشهور (نَأَى)، وذلك هو الفعل (نَأَى)، وأصله (نَأًى): فالنون فاء الكلمة، والهمزة عين الكلمة، والألف المنقلبة عن الياء هي لام الكلمة، فوزن (نَأَى): (فَعْلٌ).

ثم ننظر إلى (ناء) فنحكم عليها بأنها محولة عن (نأى)؛ قُدِّمَتْ فيها اللام على العين فصارت (نَيًّا)، ثم تحركت الياء، وانفتح ما قبلها فقلبت هذه الياء ألفاً، كما سيأتي توضيحه في باب الإبدال إن شاء الله، تعالى، فصارت الكلمة بعد هذا : (ناء).

فعند وزن هذه الكلمة الثانية ننظر إلى ترتيب حروفها فإذا هو قد تغير فنزن الكلمة مراعين في وزنها هذا التحوُّل، فنقول: (ناء) وزنها فلع؛ لأن لامها تقدمت على عينها، ونزيد هذا الشرح وضوحاً إلى وضوحه بالجدول التالي:

الموزون ⇐	نأى	ن أى	نَيَّا	نَاء
الميزان ⇐	فعل	ف ع ل	فَلَع	فَلَع

مثال آخر:

(واحد)، و(حادي)، كلاهما مشتق من المصدر (وحدة) فالأصل الكلمة الأولى والثانية حصل لها قلب مكاني بتأخير الفاء إلى ما بعد اللام، وشرح ذلك يستفاد من شرح المثال الأول، وانظر الجدول التالي لمعرفة وزن الكلمتين:

الموزون ⇐	واحد	واح د	ح ا د و	حاد و	حادي
الميزان ⇐	فاعل	ف ا ع ل	ع ا ل ف	عالف	عالف

فوزن (حادي) عالف كما رأيت، فإن قلت لماذا قلبت الواو ياء في (حادو)؟

فالجواب: هو أن الواو إذا وقعت طرفاً وقبلها كسرة قلبت ياء، وسيأتي توضيح ذلك في باب الإبدال.

هذا الذي مرَّ معك هو التحويل، ويسمى القلب المكاني؛ لانتقال الحرف عن مكانه الأصلي إلى موضع آخر.

ثانياً: وزن الكلمات التي دخلها حذف:

بعض الكلمات يعثرها حذف فائها أو لامها أو عينها؛ إما لعلة تصريفية وإما لغير علة، فإذا كان في الكلمة الموزونة أصلٌ محذوفٌ فإنه يحذف ما يقابله من الميزان.

توضيح:

الفعل (ضَرَبَ، يَضْرِبُ) جاء على وزنه الفعل (وَعَدَ، يُوْعِدُ)، لكن اللفظ المستعمل لمضارع (وَعَدَ) هو: (يَعِدُ) وليس (يُوْعِدُ)، فأنت تلاحظ أن الحرف الذي يقابل فاء الكلمة محذوف، فكيف نزن الفعل (يَعِدُ)؟

الجواب أننا نزنه بحذف الفاء في الميزان كما حُذِفَتْ في الموزون فنقول وزنها (يَعِلُّ). وهكذا تفعل عند وزن الفعل (قُلْ)، فتقول: وزنه (قُلْ)؛ لأن عين الفعل (الواو) محذوفة.

و(يَدُّ) أصلها: (يَدِّي) بحذف اللام (الياء) فعند وزنها لا يشكل عليك أنه (فَعَّ)، وهذه الكلمات الثلاث موضحة في الجدول التالي:

الموزون ←	يُوْعِدُ — يَعِدُ	قَالَ — قُلْ	يَدِّي — يَدُّ
الميزان ←	يَفْعِلُ — يَعِلُ	فَعَلَ — قُلْ	فَعْلٌ — فَعَّ

تنبيه:

المعتبر في الوزن من الشكل (الحركات والسكون) ما استحققه الموزون منه قبل التغيير، وبيان ذلك أنه تقدم لك أن (شَدَّ) أصلها: شدد، فإذا أردت أن تزن (شَدَّ) تجد أنها تَغَيَّرَ شكلها فتقول على هذا: (شَدَّ) وزنها (فَعَلَ)، ولا تقل: وزنها (فَعْلٌ)، لأن عين الكلمة في الأصل متحركة بالفتح.

مثال آخر: (مَرَدُّ) كان أصلها (مَرَدَدٌ)، على وزن (مَفْعَلٌ)، فلما أُريدَ إدغام الدال الأولى في الثانية نُقِلَتْ حركة الدال الأولى إلى الراء الساكنة، فسَكَنَتِ الدال الأولى فأدغمت في الثانية فقليل: (مَرَدُّ)، فإذا أردت وزن (مَرَدُّ) فلا تقل: (مَفْعَلٌ)، ولكن قل مَفْعَلٌ.

مثال ثالث: (قال) وزنها: (فَعَلَ)، لا (فَعْلٌ)؛ لأنه قبل الإعلال (قَوَلَ) كما تقرر.



فالحاصل أنه إن كان في الموزون تحويل أو حذف فعلت مثله في الميزان، وإن كان فيه تغيير في الشكل وزنت الكلمة باعتبار أصلها قبل التغيير.



المجرد والمزید

ينقسم كل من الفعل والاسم إلى: مجرد، ومزید فيه.
 فالفعل المجرد: ثلاثي، نحو: ضَرَبَ، ورباعي، نحو: دَحْرَجَ.
 والمزید فيه: رباعي، نحو: قاتل، وخماسي، نحو: انطلق، وتدحرج، وسداسي، نحو: استخرج، واحرنجم.

والاسم المجرد ثلاثي، نحو: رجل، ورباعي، نحو: جعفر، وخماسي، نحو: سفرجل.
 والمزید فيه: رباعي، نحو: قتال، وخماسي، نحو: إكرام، ودحراج، وسداسي، نحو: انطلاق، وسباعي، نحو: استخراج، واحرنجام.

وتقدم في المدخل مزید من التوضيح والأمثلة، فجَدَّدَ به عهدًا.
 مما تَقَدَّمَ تَعْلَمُ أن ما يَقْبَلُ التصريف لا يكون على أَقَلِّ من ثلاثة أصول، فإذا رأيت ما
 ظاهره أنه على حرف أو حرفين فاعلم أنه حصل للكلمة حذف، نحو قولهم:
 (قُلْ)، و(بِعْ)، و(يَدْ)، و(دَمْ)، و(عِ) في قولك: (عِ الكلام)، و(مِ) في قولك: (مِ الله)
 لَأَفْعَلَنَّ كذا، لغة في (أَيْمَنَ الله).

فأصل (قُلْ): (قُولْ)، وأصل (بِعْ): (بِيعْ)، فحذفت عَيْنُهَا للتخلص من التقاء
 الساكنين وأصل (يَدْ): (يَدْيْ)، وأصل (دَمْ): (دَمْيْ) فحذفت لامُهَا اعتبارًا أي لغير علة
 تصريفية، وأصل (عِ): (أَوْعِ)، فحذفت فاؤه تبعًا لحذفها في المضارع، كما سيأتي في باب
 الحذف، إن شاء الله، تعالى، واستغني عن همزة الوصل؛ لعدم الحاجة إليها؛ لأن الحرف
 الذي يليها بعد حذف الواو متحرك، وهي إنما يؤتى بها للتوصل إلى لنطق بالساكن.

وأصل (مِ): (أَيْمَنَ)، فحذفت فاؤه (الياء)، ولامه (النون)، واستغني عن همزة
 الوصل؛ لتحرك الميم، على نحو مما قلنا في المثال قبله.



أوزان الأفعال والأسماء المجردة

أولاً الفعل:

اعلم أن أول الفعل الثلاثي المجرد لا يكون إلا مفتوحاً، وثانيه: إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، فتتجت لنا ثلاثة أوزان: (فَعَلَ) نحو: ضَرَبَ، وَقَعَدَ، و(فَعِلَ) نحو: عَلِمَ، وَفَرِحَ، و(فَعَّلَ) نحو: شَرَّفَ.

والوزنان الأول، والثاني: يأتي منهما المتعدي، ويأتي منهما اللازم، أمّا الثالث فلا يكون في الأصل إلا لازماً.

والرباعي المجرد له بناء واحد، وهو (فَعَّلَلَ)، نحو: (دَحْرَجَ، وَدَرَزَخَ).

ويأتي متعدياً كالمثال الأول ولازماً كالثاني.

ثانياً الاسم:

وأبنية الاسم الثلاثي المجرد أحد عشر بناءً؛ وذلك أن أول الاسم الثلاثي: إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، وثانيه: إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، أو ساكن، فمجموع الصور اثنتا عشرة صورةً، منها وَزْنٌ مهمل على المشهور، وهو (فَعُلَ)، بكسر أوله وضم ثانيه، فالباقى بعد ذلك أحد عشر وزناً وهي:

الوزن	المثال	الوزن	المثال	الوزن	المثال
فَعُلَ	فَرَسٌ	فَعِلَ	عِنَبٌ	فَعُلَ	صُرْدٌ
فَعِلَ	كَتِفٌ	فَعِلَ	إِبِلٌ	فَعِلَ	دُئِلَ
فَعُلَ	عَضْدٌ	فَعُلَ	—	فَعُلَ	عُنُقٌ
فَعُلَ	فَلَسٌ	فَعُلَ	حَبْرٌ	فَعُلَ	قُقُلٌ

فائدة:

وَزُنُ (فَعِلْ)، نحو (دُئِلَ)، قليل؛ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بالفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله، ووزن (فَعِلْ)، نحو: (إِبِلْ)، قليل أيضًا.
وللرباعي المجرد من الأسماء خمسة أبنية، وهي:

الوزن ⇐	فَعَلَّ	فَعِلَّ	فُعَلَّ	فَعْلَّ	فَعْلَلَّ
المثال ⇐	جَعَفَرٌ	زَبْرَجٌ	دُمْلَجٌ	قِمَطَرٌ	دِرْهَمٌ

وللخماسي المجرد منها أربعة أبنية، وهي:

الوزن ⇐	فَعَلَّلَّ	فَعْلَلَّ	فُعَلَّلَّ	فَعْلَلَّ
المثال ⇐	سَفَرَجَلٌ	جَحْمَرِشٌ	قِرْطَعَبٌ	قَذْعَمِلٌ

تنبيه:

إنما حصل الإدغام في (فَعَلَّ، وَفَعَلَّ، وَفُعَلَّ، وَفَعْلَلَّ)؛ لوجود موجب الإدغام، وهو اجتماع مثلين في كلمة أولهما ساكن، ولم يحصل ذلك في الموزونات، وهي: (قِمَطَرٌ، سَفَرَجَلٌ، قِرْطَعَبٌ، قَذْعَمِلٌ)؛ لعدم اجتماع المثلين.

فهذه جملة أوزان الأسماء والأفعال المجردة، وأما أوزان الأفعال المزيدة فتأتي في باب خاصّ بالفعل، يعقد لاحقاً إن شاء الله، تعالى.

وأما أوزان الأسماء المزيدة فذكرها يطول جداً؛ لكثرتها، وليس في سردها كبير فائدة، وستأتي في درس الزيادة القاعدة في معرفة الزائد ومواضعه بما يغني عن سرد الأوزان، والله أعلم.





الصحيح والمعتل

ينقسم كل من الاسم والفعل - باعتبار الصحة وعدمها - إلى: صحيح، ومُعْتَلٌّ.

أولاً الفعل:

الصحيح منه ما خلت أصوله من حروف العلة: (الألف، والواو، والياء).

وهو ثلاثة أقسام: سالم، ومهموز، ومضعف.

أولاً: السالم: وهو ما سلمت أصوله من الهمز والتضعيف، نحو: (نَصَرَ، وَتَنَاصَرَ، وَانْتَصَرَ).

ثانياً: المهموز: وهو ما كان أحد أصوله همزة، نحو: (أَخَذَ، وَسَأَلَ، وَقَرَأَ).

ثالثاً: المُضَعَّفُ: وهو على ضربين: مُضَعَّفُ الثلاثي، ومُضَعَّفُ الرباعي.

فالضرب الأول: هو ما كانت عينه، ولائمه من جنس واحد، نحو: (مَدَّ، وَامْتَدَّ، وَاسْتَمَدَّ).

والضرب الثاني: هو ما كانت فاؤه، ولائمه الأولى من جنس، وعينه، ولائمه الثانية من جنس آخر، نحو: (زَلَزَلَ، تَزَلَزَلَ).

❑ ثم المعتل من الأفعال ما كان أحد أصوله حرف علة.

وهو أربعة أقسام، لأن حرف العلة: إما أن يكون في موضع الفاء فقط، أو العين فقط، أو اللام فقط، أو اللام مع الفاء، أو اللام مع العين.

فالأول: المثال: وهو ما كانت فاؤه حرف علة نحو: (وَعَدَ، وَيَسَرَ).

والثاني: الأجوف: وهو ما كانت عينه حرف علة، نحو: (قَالَ، وَبَاعَ، وَخَافَ)، وأصلها: (قَوْلَ، وَبَيْعَ، وَخَوْفَ)، قُلِبَتْ كل من الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كما سيأتي في موضعه من باب الإبدال.

والثالث: الناقص: وهو ما كانت لائمه حرف علة، نحو: (غَزَا، وَرَمَى، وَرَضِيَ، وَسَرَوُ) وأصل (غزا، ورمى)، (غَزَوُ، وَرَمَيُ)، فحصل لهما ما حصل لـ (قال) وأخواتها.

والرابع: اللفيْفُ: وهو قسَمَان:

الأول: لفيْفٌ مفروقٌ: وهو ما كانت فاؤه ولائمه من حروف العلة، نحو: (وَقَى، وَوَقَى، وَوَعَى).

الثاني: لفيْفٌ مقرون: وهو ما كانت عينه ولائمه من حروف العلة، نحو: (طَوَى، ونَوَى، وعَوَى).

وأكثر ما تستفيد من هذا التقسيم في باب اتصال الضمائر بالأفعال، وسيأتي ذلك، إن شاء الله، تعالى.

ثانيًا الاسم:

وهو كذلك يمكن تقسيمه إلى: صحيح، ومعتل، بنحو من التقسيم السالف في الفعل كما في «شذا العرف»، ولكن ليس على ذلك التقسيم كبير عمل، وإنما قَسَّمُوْهُ تقسيماً آخر أنفع - تمهيداً لبعض الدروس - فقالوا:

الاسم على خمسة أنواع:

أحدها: الصحيح: وهو ما ليس واحداً مما يأتي، نحو: (رَجُل، وامْرَأَة).

الثاني: المنزَّل منزلة الصحيح: وهو ما كان آخره ياءً أو واوًا ساكنًا ما قبلها، نحو: (ظَبْي، ودَلُو).

الثالث: المعتلُّ المنقوصُ: وهو ما كان آخره ياءً لازمةً مكسورًا ما قبلها، نحو: (الغازي، والقاضي، والمستدعي).

الرابع: المقصُورُ: وهو ما كان آخره ألفاً لازمة، نحو: (الفتى).

الخامس: الممدودُ: وهو ما كان آخره همزة مسبوقة بألفٍ زائدة، نحو: (كِسَاء، وحمراء).

وأخوَجُ ما تكونُ لهذا التقسيم عند تثنية الأسماء أو جمعها، وسيأتي، إن شاء الله، تعالى.



الزيادة

ليس خافياً عليك أن الكلمات العربية مكونة من أحرف، وقد تقدم أن أحرف الكلمة إما أن تكون جميعها أصلية أو فيها بعض الزوائد.

فإذا أردت معرفة الحرف الزائد فهو الذي يسقط من بعض تصاريف الكلمة، وتقدم بيانه بأمثلته في مقدمة «المدخل» بما أغنى عن إعادته هنا.

فإن قلت: تقدم لنا قريباً آخر باب: «كيفية وزن الكلمات»، أن الكلمة قد يحصل لها حذف، ومثّل له بالفعل (يَعِدُّ) فإن الواو سقطت منه إذ أصله (يُوعِدُّ)، وبالفعل (قُل) فإن الواو سقطت منه إذ أصله: (قُولُ).

فهل الواو فيها حرف زائد؛ نظراً لسقوطها؟

فالجواب: أن الواو فيها أصل، وليست زائدة؛ لأن سقوطها فيها كان لعلّة تصريفية اقتضت ذلك، فالحذف في (يَعِدُّ) بسبب وقوع الواو ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، والحذف في (قُل) لالتقاء الساكنين، والساقط لعلّة تصريفية في حكم الثابت.

وإن قلت: نجد بعض الكلمات يحكم الصرفيون على بعض حروفها بالزيادة مع عدم سقوطها، مثال ذلك: (كَوَكَبٌ)، فإنك إذا صرفتها فقلت: (كَوَاكِبٌ، وَكَوَكَبَةٌ، وَكَوَكَبَانٌ)، ونحو ذلك، تجد أن الواو لم تسقط، **فهل هذا دليل على أصالتها؟**

فالجواب: أن الواو هنا مقدرة السقوط لأن أصل وضع الكلمة بدون الواو فزيدت فيها الواو للإلحاق بـ (جَعْفَرٍ) ونحوه، والواو عُهدت زيادتها ثانية للإلحاق، نحو (جَوْهَرٍ، وَكَوْثَرٍ).

ثم هذه الكلمات التي يلزم فيها الحرف، وهو على تقدير السقوط قليلة، مُطَوِّية تحت قواعد تضبطها وتبينها.

الإلحاق

لعلك أدركت أنَّ الزيادة قد تكون للإلحاق، وقد تكون لغير الإلحاق، وبما أنَّ الكلام قد أُنْجِرَ لذكر الإلحاق، فقد تتساءل: ما المراد بالإلحاق؟ فنُعَرِّجُ عليه بكلام يسير يزيل الإشكال، إن شاء الله تعالى.

الإلحاق معناه: أن يُزَادَ على أصول الكلمة حرفٌ واحدٌ أو أكثر لا لغرض معنوي، وإنما لِتَوَازُنَ بها كلمةٌ أخرى؛ فَتَجْرِي الكلمةُ الملحقةُ في تصريفها على ما تجري عليه الكلمةُ الملحقةُ بها.

مثال ذلك: الفعل (جَلَبَ) على وزن (فَعَلَ)، فلَمَّا أُرِيدَ إلحاقُه بالفعل (دَخَرَجَ)، وُجِدَ أن (دَخَرَجَ) على أربعة أحرف، فزِيدَ علي (جَلَبَ) حرفٌ؛ ليلحقَ به، كما في الجدول الآتي، فقليل: (جَلَبَبَ).

مثال آخر: الاسم (مَهْدٌ) إذا أريدَ إلحاقه بـ (جَعْفَرٍ)، قيل: (مَهْدَدٌ)، والإلحاق في الاسم الرباعي كثير، وهذا جدولٌ يبيِّنُ بعضَ الكلمات الملحقة بغيرها:

الكلمة قبل الإلحاق	نوعها	وزنها	الملحق به	وزنه	الكلمة بعد الإلحاق	وزنها
جلب	فِعْلٌ	فَعَلْ	دَخَرَجَ	فَعَلَلْ	جَلَبَبَ	فَعَلَلْ
قعس	فِعْلٌ	فَعَلْ	إِخْرَنْجَمَ	افْعَنْلَلْ	اقْعَنْسَسَ	افْعَنْلَلْ
شطن	فِعْلٌ	فَعَلْ	دَخَرَجَ	فَعَلَلْ	شِطَّنَ	فَعَلَلْ
كثر	اسمٌ	فَعْلٌ	جَعْفَرٌ	فَعَلَلْ	كَوَثَرٌ	فَوَعَلٌ
زنب	اسمٌ	فَعْلٌ	جَعْفَرٌ	فَعَلَلْ	زَيْنَبٌ	فَعِلُّ
مَهْدٌ	اسمٌ	فَعْلٌ	جَعْفَرٌ	فَعَلَلْ	مَهْدَدٌ	فَعَلَلْ
فردس	اسمٌ	فَعَلُّ	قِرْطَعْبٌ	فَعِلُّ	فِرْدَوْسٌ	فَعِلُولٌ

فوائد في باب الإلحاق:

(١) ضابطُ الإلحاق في الأفعال اتحادُ المصادر، فكما أن مصدر (دَحْرَجَ): (دَحْرَجَة)، فكذلك يقال في مصدر (جَلَبَبَ): (جَلْبَبَة).

وتوضيح ذلك: أن يقال: هل (قَاتَلَ) مما زيدت الألف فيها للإلحاق بـ(دَحْرَجَ)؟
والجواب: أن لا؛ لأن مصدرَ الكلمتين غيرُ مُتَّحِدٍ، فمَصْدَرُ دَحْرَجَ: (دَحْرَجَة)، ومصدر (قَاتَلَ): (قِتَالٌ، ومُقَاتَلَةٌ)، وعلى ذلك فقس.

(٢) الأكثر أن يكون معنى الكلمة بعد زيادة الإلحاق كمعناها قبل الزيادة، وأحياناً لا يكون لأصل الملحق معنىً في كلامهم نحو: (كوكب وزينب)؛ فإنه لا معنى لتركيب (كَكَبَ، وَزَنَبَ).

(٣) هل يُشترط في الإلحاق أن يكون الحرفُ المزيْدُ من أحرف (سألتمونيها)؟
والجواب: أن في ذلك تفصيلاً، وهو: إن كان الزائد للإلحاق تكررًا لأصل، نحو: (جَلَبَبَ، ومَهْدَدٍ)، فلا يُشترط أن يكون من أحرف الزيادة العشرة، وإن لم يكن الزائد للإلحاق تكررًا لأصل، فيُشترط ذلك، نحو: (شَيْطَنَ، وَكَوَّكَبَ).





كيفية معرفة الزائد وذكر مواضعه

اعلم -فَهَمَكَ اللهُ ما يَنْفَعُكَ- أنه لا يُحْكَم على حرفٍ بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين، وتعبير آخر: أن تكون الكلمة على ثلاثة أصول فصاعداً؛ لما علمت أن أَقَلَّ ما يكون عليه الاسمُ المتمكّنُ والفعلُ المتصرّفُ ثلاثةُ أصول.

فلو قيل: **هل الألفُ في (قال) زائدة؟**

فالجواب: أننا لو حكمنا بزيادتها لبقيت الكلمة بعد ذلك على أصلين، وذلك ممتنع، فإذا امتنع أن تكون زائدة، فهي منقلبة عن أصل من أصول الكلمة؛ لأنَّ الألفَ فيما يدخل في الصرف لا تخرج عن هذين الحالين: إما زائدة، وإما منقلبة عن أصل، فإذا امتنع أحدهما ثبت الآخر، فالألف إذن في **(قال)** منقلبة عن الواو، وأصلها **(قَوَلَ)** كما تقدم.

وإذا قيل: **هل الألفُ في (ضارب) زائدة؟**

فالجواب: نعم؛ لأننا إذ حكمنا بزيادتها وجدنا الكلمة قد بقيت بعد ذلك على ثلاثة أصول، وذلك سائغ جائز، فالألف على هذا زائدة.

ومن هذا الشرح نستخلص قاعدة، وهي: **أن الألف في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، لا تكون أصلاً، وإنما تكون زائدة، أو منقلبة عن أصل.**

أقسام الحرف الزائد:

اعلم -وفقك الله- أن الزائد نوعان: تكرار لأصل، وغيره.

فالأول: لا يَخْتَصُّ بأحرفٍ بعينها، بل يدخل في جميع حروف المعجم إلا الألف؛ لأن الألف لا تقبل التكرار.

مثاله: **(قَتَلَ، وَجَلَبَ)** فترى أننا في اللفظة الأولى كرّرنا أصلاً من أصول الكلمة وهو التاء المثناة الفوقية، والتاء من حروف الزيادة الآتي ذكرها، وفي الثانية كرّرنا الباء الموحدة، وهي من أصول الكلمة، وليست من حروف الزيادة.

والثاني: من نوعي الزائد - وهو ما ليس تكررًا لأصل - مختص بأحرف عشرة مجموعة في كلمة (سألتمونيها) وجمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات فقال:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ نَهَايَةُ مَسْئُولٍ أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وَتَفَنَّنَ الناس في جمع هذه العشرة حتى وصلوا بها إلى بضع وعشرين تركيبًا، فيما وقفت عليه، أشهرها ما صُدِّرَ به، وهو كافٍ؛ لأن الغرض ضبط هذه العشرة.

معنى كونها حروف الزيادة:

ليس المقصود بكون هذه الحروف للزيادة أنها حيث وردت في كلمة لا تكون إلا زائدة، ألا ترى أن أحرف: (سَلِمَ، وَأَنَسَ، وَيَوْمَ)، كلها أصول مع كونها من جنس أحرف الزيادة، وإنما المقصود أنه إذا زيد حرفٌ على الكلمة لا يكون ذلك المَزِيدُ إلا من هذه الحروف العشرة.

من أدلة الزيادة:

اعلم أن الدليل الأعظم للزيادة هو الاشتقاق، وهو: الرجوع إلى الأصل الذي أُخِذَتْ منه الكلمة.

توضيح:

إذا أردت معرفة الأصلي والزائد من الكلمات التالية: (صبور، وصابر، وصَبَّار، ويصبر، وتَصَبَّرَ)، فبالاشتقاق يُعلم أنها راجعة إلى أصل واحد، هو: الصَّبْرُ، فما عدا (الصاد، والباء، والراء) من حروفها فهو زائد.

والتصريف أيضًا من الأدلة المهمة لمعرفة الزائد من غيره، وهو: تغيير الكلمة إلى صيغ مختلفة، فما لزم من الحروف فأصل، وما سقط فزائد، وتقدمت أمثلة ذلك في مقدمة المدخل، ويقال استدلالًا بالتصريف في الأمثلة السابقة: الواو في (صبور) زائدة؛ لسقوطها من (صابر)، والألف في (صابر) زائدة؛ لسقوطها من (تصبر)، والتاء في (تصبر) زائدة؛ لسقوطها من صَبَّار، وهكذا.

مواضع زيادة الأحرف العشرة:

هذان الدليлан: (الاشتقاق، والتصريف) واضحان في تعيين الزائد إلا أن بعض المواضع قد تشبه على الناظر؛ لأجل ذلك بحث الصرفيون عن مواضع زيادة تلك الأحرف العشرة، وتأملوا فيها فاستنتجوا شروطاً لتلك الزيادة تُسهّل على الطالب الوقوف على الزيادة بيقين، ونحن نذكر لك فيما يلي هذه المواضع وشروطها بنوعٍ من البيان المناسب لهذا الكتاب:

أولاً: زيادة الألف:

شرط زيادة الألف أن تجتمع مع ثلاثة أصول فصاعداً، مثال ذلك: (ضارب) فالألف فيه صاحبَت الضادَ والراءَ والباءَ الموحَّدة، وثلاثُها أصولٌ، بدليل اشتقاقها من المصدر (ضَرَبَ)، فالألف لذلك زائدة، ومثله الألف في: (غضبي)، والالْفان في (سُلامى)؛ لأنها صاحبت ثلاثة أصول.

بخلاف الألف في (قام، ورمى) فليست بزائدة؛ لأنها إنما صاحبت أصلين.

ثانياً، وثالثاً: زيادة الواو والياء:

تزداد الواو والياء بالشرط المتقدم في زيادة الألف، نحو: (صَيَّرَ، وجَوَّهَرَ، وقَضِيْبَ، وعَجَّوزَ، ويَكْتُبُ، ويُدْحِرُجُ) بخلاف نحو: (بَيْتٍ، وسَوَطٍ).
ويُسَمَّنَى من ذلك الثنائي المكرَّر، مثاله: (يُؤَيِّوْ، ووَعَوَعَ)، فهذا النوع يُحْكَمُ فيه بأصالة حروفه كلّها، ومنها الواو، والياء.

رابعاً: زيادة الهمزة:

تُزَادُ الهمزة متصدرةً، ومتطرفةً، ولها في الموضعين شروط:

❖ فأما شرط زيادتها متصدرةً - إن لم تكن همزة مضارعة - : فَأَنْ يَتَأَخَّرَ عنها ثلاثة أصول ليس غير، نحو: (اعْلَمْ، وأَفْضَلُ، وَأَفْكَلُ)، بخلاف نحو: (كُنَائِلُ)؛ لعدم تصدرها، ونحو (أَكَلُ)؛ لتأخّر أصلين عنه، لا ثلاثة، ونحو (إِصْطَبَلُ)؛ لتأخّر أكثر من ثلاثة أصول.

فإن كانت الهمزة للمضارعة - وهي الهمزة الدالة على المتكلم الداخلة على الفعل المضارع - فهي زائدة مطلقاً، سواء تأخر عنها ثلاثة أصول أم أربعة، نحو: (أُخْرِجْ، وأُدْخِرْ).

❖ وأما شرط زيادتها **متطرفة**: فأن تسبقها ألف وأن تكون تلك الألف مسبوقاً بثلاثة أصول، فصاعداً، نحو: (حَمْرَاءَ، وَعِلْبَاءَ، وَقُرْفُصَاءَ)، بخلاف: (مَاءَ، وشَاءَ)؛ لأن الألف مسبوقه بأصل واحد فقط، وبخلاف نحو (بَنَاءَ، وأَعْدَاءَ)؛ لأن الألف مسبوقه بأصلين ليس غير، وبخلاف نحو: (بُطْءَ، وَنَبَأَ)؛ لفقد الألف قبل الهمزة، ولكون الهمزة مسبوقه بأصلين ليس غير.

فإن قلت: لم لا يُحْكَمْ على الهمزة المتطرفة في (أَعْدَاءَ) بالزيادة، مع تقدم ثلاثة أحرف على الألف؟

فالجواب: أن الشرط غير مُتَوَفَّر؛ لأن الألف لم تُسَبِّقْ إلا بأصلين (العين، والdal)، أما الهمزة المتصدرة فزائدة، ف(أَعْدَاءَ) على وزن أَفْعَالٍ، ومُفْرَدُهَا (عَدُوٌّ)، فالهمزة المتصدرة ليست من أصول هذه الكلمة؛ لعدم وجودها في المفرد.

فإن قلت: فإين الواو التي في المفرد (عَدُوٌّ)؛ فإننا لا نراها في الجمع (أَعْدَاءَ)؟.

فالجواب: الهمزة المتطرفة التي في الجمع هي الواو التي كانت في المفرد، أبدلت همزة؛ لتطرفها بعد ألف، وسيأتي بيان ذلك في الإبدال.

خامساً زيادة التاء:

تزداد في المواضع التالية:

- ١ - في التأنيث، نحو: (قائمة).
- ٢ - في أول المضارع، نحو (تَقُومُ، وَتَتَعَلَّمُ).
- ٣ - في (الاستِفْعَال، والتَّعْطِيل، والافتعال، والتَّفَاعُل)، وما تصرف منها، نحو: (استخرج، ويستخرج، واستخْرِجْ، واستخْرَجَ، ومستخرج، ومستخرَجَ)، ومثله: (تَقَطَّعَ) وتصاريفه، و(اقتَدَرَ) وتصاريفه، و(تَصَارَبَ) وتصاريفه.

٤- في (التَّعَلُّل)، وما تصرف منه، وما أُلْحِقَ به، نحو (تَدَحْرَج) وتصاريفه، وستأتي أوزان الملحق بـ (تدحرج) في باب الفعل، عند ذكر أوزان الفعل الرباعي، إن شاء الله، تعالى.

٥- في (التَّفْعِيل، والتَّعْمَال)، دون تصاريه، مثال ذلك: (التَّقْطِيع) مصدر (قَطَعَ)، و(التَّطَوَّاف) مصدر (طَوَّفَ)، فالتاء الزائدة فيها تلحق المصدر دون فروعِهِ.

سادسًا زيادة السين:

تُرَادُّ في (الاسْتِفْعَال)، وفروعِهِ، نحو: (استخرج، ويستخرج، واستخرج)، واستخراج، ومُستخرج، ومُستخرج.

سابعًا زيادة الميم:

ولها شَرْطَان: أَنْ تَكُونَ مُتَصَدِّرَةً ، وَأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ، نحو: (مسجد، ومحضر)، بخلاف نحو: (ضَرْغَام)؛ لعدم تَصَدُّرِهَا، وبخلاف نحو: (مَهْد)؛ لِتَأَخُّرِ أَصْلَيْنِ فَقَطْ، وبخلاف نحو: (مَرَزْجُوش)؛ لِتَأَخُّرِ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ.

تنبيهان:

أحدهما: أَنَّ الميم في اسم الفاعل والمفعول والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الرباعي الأصول، يحكم بزيادتها وإن وقع بعدها أربعة أصول، نحو: (مُدَحَّرَج، ومدحرج)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَشْتَقَّاتِ الْخَمْسَةُ تَابِعَةٌ لِلْمَصْدَرِ الَّذِي اشْتُقَّتْ مِنْهُ، وَالْمَصْدَرُ يَحْوِي جَمِيعَ حُرُوفِ الْفِعْلِ، فَلَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ فِي الرَّبَاعِيِّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصُولٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثاني: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمِيمِ لَا تُزَادُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ.

ثامنًا: زيادة النون:

تُرَادُّ النون متصدرةً، ومتوسطةً، ومتطرفةً.

❖ فَأَمَّا زِيَادَتُهَا مُتَصَدَّرَةً فِي الْمِضَارِعِ الْمُسْنَدِ لِلْمُتَكَلِّمِ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ أَوِ الَّذِي مَعَهُ غَيْرُهُ، نحو: (نَذْهَبُ، وَنَدْرُسُ، وَنَتَعَلَّمُ).

❖ وَأَمَّا زِيَادَتُهَا مُتَوَسِّطَةً فِي (الْأَنْفَعَالِ)، وَفُرُوعِهِ، نَحْوُ: (أَنْطَلَقَ، وَيَنْطَلِقُ، وَأَنْطَلَقَ، وَأَنْطَلَقَ، وَمُنْطَلَقٌ، وَمُنْطَلَقٌ إِلَيْهِ)، وَفِي (الْأَفْعِلَالِ)، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ، نَحْوُ: (أَحْرَنْجِمَ)، وَتَصَارِيفِهِ، وَسَتَأْتِي أَوْزَانُ الْمُلْحَقِ بِـ (أَحْرَنْجِمَ) فِي بَابِ الْفِعْلِ، عِنْدَ ذِكْرِ أَوْزَانِ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، تَعَالَى.

وَفِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ تَزَادُ مُتَوَسِّطَةً بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ تَوَسُّطُهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ بِالسُّوِيَةِ.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَدْغَمَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (غَضَنْفَرٌ، وَعَقَنْقَلٌ، وَقَرَنْفُلٌ، وَحَبَنْطَى) بِخِلَافِ نَحْوِ: (عَنْبَرٌ)؛ لِعَدَمِ التَّوَسُّطِ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ: (غُرَيْقٌ)؛ لِتَحَرُّكِ النُّونِ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ: (عَجَنْسٌ)؛ لِإِدْغَامِ النُّونِ.

❖ وَأَمَّا زِيَادَتُهَا مُتَطَرِّفَةً فَشَرْطُهَا هُوَ شَرْطُ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ، وَهُوَ أَنْ تَسْبِقَ بِالْأَلِفِ وَتَكُونَ تِلْكَ الْأَلِفُ مَسْبُوقَةً بِثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَصَاعِدًا نَحْوُ: (عُثْمَانُ، وَعُضْبَانُ، وَزَعْفَرَانُ)، بِخِلَافِ نَحْوِ: (أَنِ، وَحَانَ)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ مَسْبُوقَةً بِأَصْلٍ وَاحِدٍ فَقَطْ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ: (أَمَانُ، وَسِنَانُ)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ مَسْبُوقَةً بِأَصْلَيْنِ لَيْسَ غَيْرُ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ: (أَيْمَنُ)؛ لِفَقْدِ الْأَلِفِ قَبْلَ النُّونِ.

تَاسِعًا، وَعَاشِرًا: زِيَادَةُ الْهَاءِ وَاللَّامِ:

وَهِيَ قَلِيلَةٌ، وَلَيْسَ لَهَا مَوَاضِعٌ مَعِينَةٌ، وَلَا ضَابِطٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا إِلَّا الْإِشْتِقَاقُ، وَالتَّصْرِيفُ، مِثَالُهُ: زِيَادَةُ الْهَاءِ فِي نَحْوِ: (أَمْهَاتٌ، وَأَهْرَاقٌ)؛ بِدَلِيلِ سَقُوطِهَا فِي الْأُمُومَةِ، وَالْإِرَاقَةِ، وَزِيَادَةُ اللَّامِ فِي (طَيْسَلٌ)؛ بِدَلِيلِ سَقُوطِهَا فِي الطَّيْسِ.

تَبَيَّنَ: مَا خِلَا مِنْ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ الْوَارِدَةِ فِي مَوَاضِعِ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ - لَا يُقَدِّمُ عَلَى الْحُكْمِ بِزِيَادَتِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ صَحِيحَةٍ، كَالْحُكْمِ عَلَى مِيمٍ (دُلَامِصٌ) بِالزِّيَادَةِ؛ بِدَلِيلِ سَقُوطِهَا فِي قَوْلِهِمْ: (دِرْعٌ دِلَاصٌ)، وَالْحُكْمِ عَلَى مِيمٍ (زَرْقَمٌ) بِالزِّيَادَةِ؛ بِدَلِيلِ سَقُوطِهَا فِي (الزَّرْقَةِ)، وَالْإِشْتِقَاقُ وَالتَّصْرِيفُ الْكَلِمَةُ أَعْظَمُ أَدْلَةٍ زِيَادَةٍ كَمَا تَقْدُمُ قَرِيبًا.

زيادة همزة الوصل

همزة الوصل همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج، وسميت بذلك لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها، والقول الأول أظهر وأشهر.

ولهذه الهمزة مواضع في الأفعال، والأسماء، والحروف، والذي يخص الصرف منها زيادتها في الفعل والاسم، فأما ذكر الحرف هنا فللاستطراد:

أولاً: موضعها في الحروف:

لا تكون في الحروف إلا في (أل)، أو (أم) الحميرية التي بمعناها، نحو: (الرَّجُل، وامرُجُل).

ثانياً: موضعها في الأفعال:

الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر:

(١) أما المضارع فلا تكون فيه مطلقاً؛ لأن المضارع نحو: (أفهم، ونفهم، ويفهم، وتفهم) يتبدئ بأحرف معلومة متحركة أبداً، وهي: همزة المتكلم (وهي همزة قطع)، أو النون، أو الياء، أو التاء، فلم يحتج إلى همزة الوصل.

(٢) وأما الماضي فلا تكون في الثلاثي نحو: (أمر، وأخذ)؛ لأن همزة الوصل زائدة، والثلاثي كله أصول، ولا تكون في الرباعي نحو: (أكرم، وأعطى)؛ لأن الرباعي المزيد بهمزة ليس منه إلا وزن واحد وهو (أفعل) وهمزته قطع، وإنما تكون في الماضي الخماسي نحو: (انطلق)، والسداسي نحو: (استخرج).

(٣) وأما الأمر فتكون في أمر الثلاثي، نحو: (اضرب)، وفي أمر الخماسي، نحو: (انطلق)، وفي أمر السداسي، نحو: (استخرج)، ولا تكون في أمر الرباعي، بل هي في الرباعي همزة قطع نحو: (أكرم وأعط).

ثالثاً: موضعها في الأسماء:

لا تكون همزة الوصل في الأسماء قياسًا إلا في مصادر الخماسي، والسداسي، نحو:
(انْطَلِاق، واسْتَخْرَاج).

وسُمِعَتْ في أسماء معدودة وهي:

(اسم، واست، وابن، وابنم، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنان،
وايمن-المخصوص بالقسم- وايم لغة فيه، وأل الموصولة)، وتثنية السبعة الأولى، وهي:
(اسمان، واستان، وابنان، وابنمان، وابنتان، وامرآن، وامرأتان)، فتحفظ ولا يقاس عليها.
فعلم مما تقدم أن همزة الوصل لا تكون في حرف غير (أل)، ولا في مضارع مطلقا،
ولا في ماضٍ ثلاثي، ولا رباعي، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي، والسداسي، والأسماء
المحفوظة (اسم، وما ذكر بعده).

فائدة: (أل) إن كانت جزء كلمة، كما مر في قولنا: (الرجل)، فهمزتها وصل، وإن
كانت كلمة برأسها يُقَصَّدُ الحديثُ عنها، نحو قولك: النكرة تدخل عليها (أل)، فهمزتها
قطع.

تَنْمَت:

مما ينبغي أن يعلم أن لحركة هذه الهمزة حالات فتارة تكسر، وتارة تفتح، وتارة
تضم، وتارة يجوز وجهان، وإليك تفصيل هذه الحالات:

- ١- تفتح وجوبًا للتخفيف، وكثرة الاستعمال في همزة (أل) نحو: الرجل، الكتاب.
- ٢- تضم إذا ضم ثالث الفعل ضمًّا متأصلًا، نحو: (انْطَلَقَ، اسْتَخْرَجَ - مَبْنِيَّيْنِ لِلْمَفْعُولِ -،
اسْلُكْ، انْظُرْ).

فإن قلت: إنا نجد في كتاب الله ما ظاهره مخالفة هذه القاعدة، فقوله تعالى: ﴿اِثْنَيْنِ﴾
بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا ﴿تُقْرَأُ بِكسر الهمزة مع أن الثالث مضموم، وقولهم: (امشوا)
تنطق في الابتداء بكسر أوله مع أن ثالثه مضموم.

فالجواب: أن الضم فيها وفيما أشبههما ليس متأصلًا، وإنما عرض لمناسبة واو
الجماعة؛ إذ أصل (امشوا): امشوا فحذفت الضمة التي على الياء للثقل، ثم حذفت
الياء لالتقاء الساكنين، فصارت الكلمة (امشوا)، ولأجل أن تسلم الواو من القلب

ياء؛ لأنها سكنت بعد كسر، ولكون الواو يناسبها ضم ما قبلها؛ لهاتين العلتين أبدل من كسرة الشين ضمة، فصارت (امشُوا)، فعمل ثالث الفعل بعد ذلك معاملة الحركة الأصلية لا العارضة، فتنتطق الهمزة بالكسر في افتتاح الكلام، وكذلك القول في (ايتُونِي).

٣- تفتح برجحان في: (ايمن، وايم) ويجوز الكسر.

٤- تكسر برجحان في كلمة: (اسم) ويجوز ضمها.

٥- يترجح الضم على الكسر في نحو: (اغزي)؛ لأن الكسرة فيها ليست متأصلة، وإنما عرضت لمناسبة الياء؛ إذ أصلها: اغزوي، فحذفت الكسرة التي على الواو للثقل، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصارت الكلمة (اغزِي)، ولأجل أن تسلم الياء من القلب واوًا؛ لأنها سكنت بعد ضَمٍّ، ولكون الياء يناسبها كسر ما قبلها؛ لهاتين العلتين أبدل من ضمة الزاي كسرة، وحُكي في هذه الصورة إشمام ما قبل ياء المخاطبة، مع إخلاص ضم الهمزة.

٦- يجوز الضم، والكسر، والإشمام في المبني لما لم يسمَّ فاعله من نحو: (اختار، وانقاد)، فتقول: (اختور، وانقود) بضم الهمزة والثالث، و(اختير، انقيد) بالكسر الخالص، والإشمام، فإذا أشممت الثالث أشممت الهمزة، كذا في التصريح.

٧- يجب الكسر فيما عدا ذلك، وهو الأصل، نحو: (ابن، اذهب، اضرب، استخرج، انطلق، انتظام، امشوا، اثنين).

مسألة: إذا دخلت همزة الاستفهام على الكلمات المبدوءة بهمزة وصل، فإن كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة حذفت همزة الوصل لفظًا؛ لأن الأصل حذفها في الدرج، وخطأ؛ لتوالي الأمثال في الصورة، قال الله تعالى: ﴿أَتَّخِذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا﴾ وقال سبحانه: ﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾، ونحو قولك: (أَنْطَلِقْ يزيد؟، أَسْتَخْرِجَ المال؟).

وإن كانت مفتوحة فلا تحذف؛ لأن حذفها يؤدي إلى التباس الخبر بالاستفهام.

فإذا قلت: ألحسن جاءك، وقع سامعك في اللبس، ولم يدر أتريد أن تخبر عن مجيء الحسن أم تريد أن تستفهم عن مجيئه؟



فلازالة هذا اللبس سَلَكَتِ العربُ مذهبيين:

أحدهما: إبدال همزة الوصل ألفاً ممدودة، وعليه أكثر العرب.

والثاني: تسهيل همزة الوصل مع القصر (أي: عدم المد مطلقاً)، وقد قرأ بهما السبعة

في قوله تعالى: ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾، و﴿الآن﴾، و﴿الله﴾.



الإبدال

الإبدال لغة: التعويض، وفي الاصطلاح: جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً. وهو من الدروس المهمة في التصريف فيجدر بطالب الصرف أن يهضمه هضمًا جيدًا.

والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً تسعة يجمعها: **(هَدَأَتْ مُوطِيَا)**.

تنبيه:

إذا قيل: أبدل كذا من كذا، كقولهم: تُبَدِّلُ الهاء من التاء، فإن الموجود في اللفظ الآن هو ما قبل **(من)** وهو الهاء، والمتروك لفظه هو ما بعد **(من)** وهو التاء، وعلى ذلك فقس.

[١] إبدال الهاء:

الهاء يَطْرَدُ إبدالها من التاء في الوقف على نحو: **(رحمه، نعمه)** عند جمهور العرب.

[٢] إبدال الهمزة:

تبدل الهمزة من الواو والياء في مسائل، منها:

المسألة الأولى: أن تتطرف الواو أو الياء بعد ألف زائدة.

أمثلة توضيحية على ذلك:

الأفعال: **(كَسَا، وَسَا، وَدَعَا، وَبَنَى)** أصلها: **(كَسَوَ، وَسَمَوَ، وَدَعَوَ، وَبَنَى)**، ووزنها **(فَعَلَّ)**، فإذا جيء من الأول والأخير على وزن **(فَعَال)**، ومن الثاني على **(فَعَال)**، ومن الثالث على **(فُعَال)**، فإنه يقال في الأصل: **(كِسَاوُ، وَسَاوُ، وَدُعَاوُ، وَبِنَايُ)**، فترى الواو والياء تطرفنا وقبلهما ألف زائدة، فتقلبان حينئذ همزة، فتصير الكلمات: **(كسَاء، وسَاء، ودعاء، وبناء)**.

مثال آخر:

(عَدُوٌّ)، وزنه فَعُول، وأصوله **(العين، والdal، والواو)** فإذا جمعته على وزن **(أفعال)** قلت: **(أعداوُ)**، فلما تطرفت الواو بعد ألف زائدة أبدلت منها الهمزة، فقيل: **(أعداء)**.

بخلاف نحو: (قَاوِل، وَبَايَع)؛ لعدم التطرف، ونحو: (غَزَوْ، وَظَنِّي)؛ لعدم الألف قبل الواو أو الياء، ونحو (واو)؛ لأن الألف أصلية.

تنبيه:

تُشَارِكُ الواوَ والياءُ في ذلك الألفُ في نحو: (حَمَرَاء) فإن أصلها: (حَمَرَى)، مثل (سَكْرَى)، فزيدت الألف قبل الآخر للمدِّ، كما زادوا ألفاً للمد في (كتاب، و غلام)، فصارت (حَمَرَأى)، فأبدلت الثانية همزة، ومن هنا كان القول المحقَّق أن ألف التأنيث في حمراء وما شابهها هي الهمزة المبدلة من الألف، وقيل لها ممدودة؛ لأنها سبقت بألف المد الزائدة قبل الآخر.

المسألة الثانية: أن تقع الواو أو الياء عيناً لاسم فاعل بشرط أن تكون هذه الواو أو الياء مُعَلَّةً في فِعْلِهِ.

مثال:

الفعْلان (قال، وباع) عين الأول واو، وعين الثاني ياء، وقد أعلتا في الفعل بقلبيهما ألفاً كما ترى، فإذا أتيت باسم الفاعل منهما كان الأصل أن تقول: (قَاوِل، وَبَايَع)، فتقعا حينئذٍ عيناً لاسم الفاعل بشرطه المذكور، فتَبَعَ اسمُ الفاعلِ الفَعْلَ في الإعلال، فقلبت الواو و الياء همزة، فقليل: (قائل، وبائع).

بخلاف (عائِن، وعاور)، من قولهم: (عَيْنُ فُهوَ عَائِن)، و(عَوْرُ فُهو عَاوِر)؛ لعدم إعلالهما في الفعل.

المسألة الثالثة: أن تقع الواو أو الياء -وتشاركهما في ذلك الألف- بعد ألف مفاعل وقد كانت إحداها مدة زائدة في الواحد.

أمثلة:

المفردات: (عَجُوزٌ، وَصَحِيفَةٌ، وَقِلَادَةٌ) إذا تأملتَها لحظت أن الواو في الأول والياء في الثاني والألف في الثالث زوائد؛ لأن أصولها (عَجَز، وصحف، وقلد)، وهذه الزوائد حروف مد (أي قبلها حركة تجانسها)، فعند جمع المفردات المذكورة على (مَفَاعِل) يقع ألف (مفاعل) متوسطاً أحرف المفرد، فيسبق بحرفين مفتوحين، ويلى الألف حرفان أوَّلُهُما

مكسور، فتقول: (عَجَاوِز، وَصَحَائِف، وَقَلَّاد)، فتجد أن الواو والياء والألف وقعت بعد ألف (مفاعل) فيقلب حرف العلة حينئذ همزة فيقال: (عجائز، وصحائف، وقلائد).

بخلاف (قساور جمع قَسَوْرَة)؛ لعدم المد في المفرد، و(معاش جمع معيشة، ومشايخ جمع مشيخة)؛ لأن المدة (الياء) غير زائدة؛ فأصول (معيشة) العين، والياء، والشين، وأصول (مشيخة) الشين، والياء، والخاء.

تنبيه: (قلائد) لا يمكن النطق بأصله المفروض (قَلَّاد)؛ لالتقاء الساكنين على غير حَدِّه، راجع لذلك درس التقاء الساكنين.

[٣] إبدال الواو والياء والألف من الهمزة:

وذلك في باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة.

فاعلم أن الهمزتين المجتمعتين في كلمة لهما أربع حالات: إما أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، وإما أن تتحرك الثانية وتسكن الأولى، وإما أن تتحركا جميعاً، أو تسكنا جميعاً، وهذا الأخير مُتَعَدَّرٌ، فبقيت ثلاث حالات:

إحداها: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية: ويجب في هذه الحال إبدال الثانية حرف مدٍ يجانس حركة ما قبلها:

❖ فإن كانت الأولى مفتوحة أبدلت الثانية ألفاً.

مثال:

الفعل (آمن) أصله: (أُؤْمِن)، فاجتمعت همزتان الثانية منهما ساكنة، فأبدلت حرفاً من جنس حركة الهمزة الأولى، وهو الألف، فصارت (أُؤْمِن)، وترسم في الإملاء هكذا: (آمن).

❖ وإن كانت مضمومة أبدلت الثانية واوًا.

مثال:

الفعل (أؤمن) أصله: (أُؤْمِن)، فاجتمعت همزتان الثانية منهما ساكنة، فأبدلت حرفاً من جنس حركة الهمزة الأولى، وهو الواو، فصارت (أؤْمِن).

❖ وإن كانت مكسورة أبدلت الثانية ياء.

مثال:

المصدر (إِيْمَان) أصله: (إِيْمَان)، فاجتمعت همزتان الثانية منهما ساكنة، فأبدلت حرفاً من جنس حركة الهمزة الأولى، وهو الياء، فصارت (إِيْمَانًا) .

الحال الثانية: أن تسكن الأولى وتتحرك الثانية: فإما أن تكون الهمزتان في موضع العين وإما أن تكونا في موضع اللام، ولا تكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن. ❖ فإن كانتا في موضع العين وجب إدغام الهمزة الأولى في الثانية.

مثال:

الألفاظ: (سَال، وَلَال، ورَأْس)، أصلها: (سَأَال، ولَأَال، ورَأْأَس)، على وزن (فَعَال) في جميعها، فأدغمت الهمزة الأولى في الثانية، فصارت (سَأَال، ولَأَال، ورَأْأَس)، وأما رسم المدة على الهمزة (سَال) فهذا يرجع لفن الإملاء. وهذا الموضع ليس فيه إبدال كما ترى، وإنما ذكر تكميلاً للقسمة.

❖ وإن كانتا في موضع اللام فهذا يأتيك حكمه في غير هذا (المختصر).

الحال الثالثة: أن تتحركا جميعاً وهذه أيضاً تفصيلها في شروح «الخلاصة» ونحوها.

لكن أنبه إلى أن الهمزة الأولى من المتحركتين إن كانت همزة المضارعة نحو: (أَوُمُّ، وَأَيُّنُّ) جاز في الثانية التحقيق كما رأيت، والإبدال حرفاً من جنس الحركة التي عليها فتقول على الإبدال: (أَوُمُّ، وَأَيُّنُّ).

وتتميماً للفائدة يقال:

إن كانت الهمزة ساكنة، وقبلها حرف غير الهمزة جاز إبقاؤها، وجاز إبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها، فتقول في (اسْتَأْتَرْتُ، وَيُؤْتِرُ، وَيُسَّسُ): (اسْتَأْتَرْتُ، وَيُؤْتِرُ، وَيُسَّسُ).

وإن كانت متحركة وقبلها متحرك غير الهمزة بقيت - في غير ما نبه عليه الصرفيون - على التحقيق فيقال: (رَأْس، ودَأَب) إلا في صورتين يجوز فيها الوجهان:

الأولى: أن تفتح الهمزة بعد ضمة، نحو: (يُؤْتِرُ، ومُؤَجِّل)، ويجوز (يُؤْتِرُ، ومُوجِّل).

الثانية: أن تفتح بعد كسرة، نحو: (قُرِي، وتَحْطِئَة)، ويجوز (قُرِي، وتَحْطِئَة).

[٤] إبدال الياء من أختيها الألف والواو:

أولاً: إبدالها من الألف.

تبدل الياء من الألف في مسألتين:

المسألة الأولى: أن ينكسر ما قبل الألف، وذلك أن الألف لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فإذا انضم ما قبلها أبدلت هي واوًا، وإذا انكسر ما قبلها أبدلت ياء، ويأتي مثال ما انضم فيه ما قبلها قريباً إن شاء الله، عزَّ وجلَّ، ونذكر في هذا الموضع مثال ما انكسر فيه ما قبل الألف.

مثال :

الاسم (مصباح) مفرد مكوّن من خمسة أحرف، فإذا جمعته على (مفاعيل) وقعت ألف (مفاعيل) بين أحرف المفرد (مصباح) فتقع الميم والصاد قبل الألف، والباء والألف والحاء بعدها، هكذا: (م ص ا ب ا ح).

وألف التفسير لا يكون ما بعدها إلا مكسوراً، فتلاحظ أن الألف الثانية وقعت بعد كسرة، فتبدل ياء، فتصير (مصباح) فالياء التي بعد الباء مبدلة من الألف، وكذلك يقال في: (مفاتيح) جمع (مفتاح).

وإذا صغرت (مصباحاً) وقعت ياء التصغير في المكان الذي وقعت فيه ألف مفاعيل، ويكسر ما بعد ياء التصغير كما كسر ما بعد الألف هكذا: (م ص ي ب ا ح)، فتبدل ألف مصباح عند تصغيرها ياء؛ لما تقدم، فتصير: (مُصَبِّحاً) فالياء التي بين الباء والحاء في المُصَغَّر مبدلة من الألف في المُكَبَّر، وكذلك يقال في: (مفتيح) تصغير (مفتاح).

المسألة الثانية: أن تقع قبل الألف ياء التصغير.

تقدم لك أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولا تكون هي إلا ساكنة. واعلم أن ياء التصغير ياء ثالثة ساكنة، ولها ثلاثة أمثلة، هي: (فُعِيل، وفُعِيل، وفُعِيل)، كما مر بك في المدخل، ويجب كسر ما بعد ياء التصغير في المثالين الأخيرين على ما يأتي في بابه.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن (غَلَامًا) يُصَغَّرُ على (فُعَيْلٍ)، فتقع ياء التصغير متوسطة بين أحرف (غلام)، هكذا: (غُ ل ي أ م)، وقد علمت أن ما بعد الياء يكون مكسورًا، وما بعدها هنا هو الألف ولا يمكن تحريكها، فمن أجل ذلك أُبدِلَتِ الألف ياءً؛ لأنها تقبل الحركة، وكانت الياء دون أختيها لِيَتَسَنَّى إدغامُ ياءِ التصغير فيها، فصارت هكذا: (غُ ل ي م)، ثم (غُلَيْمٍ)، ومثله في كل ذلك (غُزَيْلٍ) تصغير (غَزَالٍ)، و(رُسَيْلَةٍ) تصغير (رِسَالَةٍ).

ثانيًا: إبدال الياء من الواو:

وهو أكثر أنواع الإبدالات مسائل، فنذكر منها ثنائي مسائل، وهي:

المسألة الأولى: أن تقع الواو بعد كسرة وهي متطرفة حقيقة أو حكمًا.

مثال التطرف الحقيقي:

الفعل (رَضِيَ) أصله: (رَضُو)، فلامه واو بدليل المصدر (الرَّضْوَان)، فلما وقعت الواو متطرفة، وقبلها كسرة أبدلت ياء، فصارت (رَضِيَ)، ومثله: (قَوِي، وَعُفِي، والغَازِي، والدَّاعِي)؛ لأنها من القُوَّة، والعَفْو، والغَزْو، والدَّعْوَة.

ومثال ما هو في حكم المتطرف:

الألفاظ: (غازية، وداعية، وأكسية) أصلها: (غازوة، وداعوة، وأكسوة)؛ لأنها من الغَزْو، والدعوة، والكسوة، فلما وقعت الواو متطرفة، وقبلها كسرة أبدلت ياء، ولا يضر في مثل هذا وجود التاء في آخره؛ لأنها على تقدير الانفصال فالواو في ذلك حكمها حكم المتطرفة.

المسألة الثانية: إذا وقعت الواو عينًا لمصدر فَعَلَ أُعِلَّتْ هذه الواو في ذلك الفعل.

ويشترط عند ذلك شرطان:

الأول: أن ينكسر ما قبل الواو، **الثاني:** أن يقع بعد هذه الواو ألف.

أمثلة:

الفعل (انْقَادَ) وزنه: (انْفَعَلَ)، من القَوْد، فأصله (انْقَوَدَ)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصارت (انْقَادَ)، فتلاحظ أن العين في الفعل مُعَلَّة.

ومصدره (انفعال): فأصله (انْقَوَاد) وقعت الواو عيناً لمصدرٍ، وتوفرت الشروط المذكورة آنفاً، فقلبت الواو ياء، فقل (انقياد)، ومثله: (صيام، وقيام).
 بخلاف نحو: (صوان، وسوار، وسواك)؛ لأنها ليست بمصادر.
 ونحو: (لاوَذَ لَوَاذًا، وجَاوَرَ جَوَارًا)؛ لأن العين في الفعل صَحَّتْ ولم تُعَلَّ.
 ونحو: (زاح رَوَاحًا)؛ لعدم انكسار ما قبل الواو.
 ونحو: (حَال جَوَلًا)؛ لعدم الألف.

المسألة الثالثة: إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وكانت الواو في المفرد: إمَّا مُعَلَّةً (منقلبة)، وإمَّا شَبِيهَةً بِالْمُعَلَّةِ (ساكنة).
 فمثال ما كانت الواو في الواحد معلة، ثم جُمع الواحد:
 (دار) فإنه مفرد أصله: (دَوْرٌ)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فأبدلت ألفاً، فلما جُمع على (فعال) كان قياسه أن يقال: (دَوَارٌ)، فتلحظ أن الواو وقعت عيناً لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي معلة في المفرد، فتبدل الواو ياء فتصير: دِيَارًا.
 مثال آخر:

(قِيَمَة) أصلها قِيَمَة؛ لأنك تقول: قَوِّمْتُ السلعة، فأبدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما سيأتي، فعند جمعها على فَعَلٍ قياسُها (قَوِّم)، فتلحظ أن الواو وقعت عيناً لجمع مع بقية الشروط آنفة الذكر، فأبدلت ياء فقل: (قِيَم) وكذلك يقال في (حِيل) جمع (حِيْلَة).

ومثال ما كانت الواو في الواحد شبيهة بالمعلة (ساكنة):

(سَوَاطِ) فالواو ليست معلة لكنها شبيهة بها لسكونها، ووجه الشبه الضعف في كُلٍّ؛ لأنَّ المَعْلَّ ضَعِيفٌ والساكن ضَعِيفٌ، فإذا جمعتها على فَعَالٍ فقياسه أن يقال: (سَوَاطِ)، فتلحظ أن الواو وقعت عيناً لجمع صحيح اللام...، والواو في واحده ساكنة فتبدل هذه الواو ياء، فيقال (سَيَاطِ).

تنبيه:

يشترط في الشبيهة بالمُعَلَّة أن يلي الواو ألفٌ كما رأيت في (سيَاط)، ومثله (حِيَاض) جمع (حَوْض)، و(رِيَاض) جمع (رَوْضَة)، فإن فُقدت الألف صَحَّت الواو، نحو: (كِوْزَة) جمع (كُوز)، فإن لم تكن الواو في هذه المسألة مُعَلَّةً ولا شبيهةً بها كأن تكون صحيحة متحركة فلا إبدال. نحو: (طِوَال) جمع (طَوِيل).

وقولهم في قيود المسألة: (جمع صحيح اللام)، أخرج ما إذا كان الجمع مُعْتَلَّ اللام، فإن الواو تَصَحُّ فيه.

مثال ذلك: (رِيَّان) -نقيض عطشان- أصله (رَوِيَّان)، و(جَوَّ): وهو ما بين السماء والأرض، فإذا جمعتها قلت: (رِواء، وجِواء) فتَصَحَّ الواو التالية للكسرة، ولا تُعَلُّ بقلبها ياءً؛ لأن اللام معتلة.

المسألة الرابعة: إذا وقعت الواو في الطرف، وكانت رابعة فصاعداً.

مثال:

الفعل (دَعَا) أصله (دَعَوَ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فلام الفعل واو، فإذا وقعت هذه اللام رابعةً أو خامسةً أو سادسةً، أبدلت ياءً، كوقوعها في الفعل (استدعى)، فإذا جاء الفعل (دَعَوَ) على وزن (استفعل) قلت: استدعَوَ، فتلاحظ أن الواو وقعت سادسة فتقلب الواو ياء فتقول: استدعَيْ ثم تصير استدعَى لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويتبع ذلك الرسم الإملائي، فترسم الألف ياء لأنها مبدلة من ياء، ولهذا تقول عند إسناد الفعل لضمير الرفع المتحرك: استدعَيْتُ، ولا يقال: استدعوتُ.

مثال آخر:

الأفعال (عطا يعطو)، و(زكا يزكو)، إذا وقعت واوها رابعةً تبدل ياءً فتقول: أَعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ، ولا تقل: أَعْطَوْتُ وَزَكَّوْتُ.

ومثل الفعل اسم المفعول نحو: مُعْطِيَان، ومُزَكِّيَان؛ إذ أصلهما مُعْطَوَان ومُزَكَّوَان.

المسألة الخامسة: إذا وقعت الواو بعد كسرة وكانت ساكنة غير مشددة.

مثال:

الألفاظ: (ميزان، وميقات، وميراث)، مشتقة من (الوزن، والوقت، والوراثه) ووزنها: (مفعال)، كان الأصل أن يقال: (موزان، وموقات، وموراث)، فتلاحظ أن الواو سكنت وقبلها كسرة، فأبدلت هذه الواو ياء، فقليل: (ميزان، وميقات، وميراث).

بخلاف نحو: (صوان، وسوار)؛ لِتَحْرُكِ الواو.

ونحو: (اعلواط، واجلواذ)؛ لِأَنَّ الواوَ مشددة.

المسألة السادسة: إذا التقت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما ساكنة سواءً أكانت السابقة الواو أم الياء، وعند ذلك يجب إدغام الياء في الواو.

مثال:

(سيّد، وميّت) أصلهما (سيود، وميوت)، على وزن (فيعل)، فتلاحظ أن الواو لاقت الياء، مع بقية الشروط المذكورة في المسألة، فتبدل الواو ياء، ثم تدغم الياء في الواو، فتصير (سيّدا، وميئتا)، هذا مثال ما تقدمت فيه الياء على الواو.

ومثال ما تقدمت فيه الواو على الياء: (طيّ، وليّ) مصدر (طوى، ولوى)، أصل المصدرين: (طويّ، ولويّ)، فاجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون وهي الواو هنا فأبدلت الواو ياءً وأدغمت في الياء، فقليل: (طيّ، وليّ).
بخلاف نحو: (يدعوى يأسر)، و(يرمى وأصل)؛ لأنهما في كلمتين.
ونحو: (طويل، وعيور)؛ لعدم سكون السابقة منهما.

المسألة السابعة: إذا وقعت الواو لام مفعول لفعلٍ على وزن: (فعل)، بكسر العين.

مثال:

(مرضيّ) من قولهم: رَضِيَهُ، فهو مرَضِيّ، فأصل مرَضِيّ: (مرضوؤ)، على وزن مفعول، فترى أن الواو وقعت لام مفعول للفعل (رضي)، وهو على وزن (فعل)، فقلبت هذه الواو ياءً، فصارت (مرضويّ)، ثم جاءت عند ذلك قاعدة اجتماع الواو والياء التي تقدم شرحها في المسألة السابقة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الواو، فقلبت: (مرضويّ)، ولما كانت الياء يناسبها كسر ما قبلها أبدلت الضمة كسرةً قليل: (مرضويّ).

مثال آخر:

(مَقْوِيٌّ) من قولهم: قَوِيَ عمرو على زيد، ف(زَيْدٌ) مَقْوِيٌّ عليه، ف(مَقْوِيٌّ) أصلها: (مَقْوُوٌّ) على وزن مفعول ففُعِلَ به ما فُعِلَ بـ(مَرْضِيٍّ).

بخلاف نحو: (مَدْعُوٌّ، وَمَغْزُوٌّ)؛ لأن الفعل منهما - وهو (دعا، وغزا) - على وزن (فَعَلَ) - بفتح العين - فلذلك وجب التصحيح فيهما، وإدغام واو مفعول في لام الكلمة؛ لأن أصلها: (مَدْعُوٌّ، وَمَغْزُوٌّ)، فصارتا - كما رأيت - : (مَدْعُوًّا وَمَغْزُوًّا).

المسألة الثامنة: إذا وقعت الواو لا مَّا لجمع على وزن (فُعُول).

مثال:

(عصا) أصلها: عَصَوٌ، وزنها (فَعْلٌ)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفًا، ولذلك ترسم ألفها هكذا (ا)، وهي لفظة مفردة تجمع على فُعُول، كما جمعوا أَسَدًا على أُسُود، فكان قياس جمع (عصا) (عُصُوءٌ)، فأنت ترى أن الواو وقعت لا مَّا لجمع على فُعُول، فتبدل الواو حينئذ ياء فيقال: (عُصُوءِيٌّ)، ثم تأتي قاعدة اجتماع الواو والياء التي تقدمت قريبًا في المسألة السادسة فيقال: (عُصِيٌّ)، ثم تقلب الضمة كسرة؛ لما مرَّ معك في المسألة السابقة من أن الياء يناسبها كسر ما قبلها فيقال: (عُصِيٌّ)، ثم لك بعد ذلك الاكتفاء بما دُكر، ولك أن تتبع حركة الفاء لحركة العين، فتقول: (عِصِيٌّ) قال تعالى ﴿فَإِذَا جِبَاهُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾ وقال - سبحانه -: ﴿فَأَلْقُوا جِبَاهَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾. ومثل عُصِيٍّ فيما ذكر (قُفِيٍّ) جمع (قَفَا)، و(دُلِيٍّ) جمع (دَلُو).

بخلاف نحو: (عُلُوٌّ، وَعُتُوٌّ)، فمع كونها على وزن (فُعُول) لم تبدل الواو فيهما ياءً، بل أدغمت فيها واو فعول، هكذا: (عُلُوءٌ)، ثم (عُلُوٌّ)، و(عُتُوءٌ)، ثم (عُتُوٌّ)، قال الله تعالى: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا﴾، وقال - سبحانه -: ﴿وَعَتُّوْا عُنُوًّا كَبِيرًا﴾.

والسبب في ذلك أن (فُعُولًا) هذا مصدر، والكلام في (فُعُول) جمعًا.

[٥] إبدال الواو من الألف والياء:

أولاً: إبدال الواو من الألف:

اعلم - وفقني الله وإياك - أن الواو تبدل من الألف في مسألة واحدة وهي:

إذا انضم ما قبل الألف؛ لما تقدم في إبدال الياء من الألف أن الألف تُبدَل واوًا إذا انضم ما قبلها، وتُبدَل ياءً إذا انكسر ما قبلها.

مثال:

الفعل (بَايَعَ) مبني للمعلوم فإذا قلت: بايع زيدٌ عمرًا، ثم حذفت الفاعل لأمرٍ ما، وبَيَّتَ الفعل لما لم يسم فاعله، ضَمَمْتَ الحرفَ الأوَّلَ كما سيأتي - إن شاء الله - في باب الفعل، فَيَنْضَمُّ ما قبل الألف، فتقلب حينئذٍ واوًا فتقول: بُيِّعَ عمرو.

ومثله: (ضُورِبَ)، و(وُورِيَ)، و(عُوقِبَ)، قال الله تعالى: ﴿لِيُبَيِّدِيَ لَهَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوءَاتِهَا﴾، وقال: ﴿فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾.

مثال آخر:

(صَالِحٌ) عند تصغيره يُضَمُّ أوَّلُه فتقلب الألف واوًا، فتقول: (صَوَيْلِحٌ)، وسيأتي شرح ذلك في التصغير إن شاء الله، تعالى، وحُجِّلَ التكسيرُ على التصغير في هذا الإبدال، فتقلب الألف فيه واوًا، وإن لم يكن هناك ضمٌّ؛ لأن البابين من واوٍ واحد، فتقول في جمع (امرأةٌ صالحةٌ): (نِسَاءٌ صَوَالِحُ)، وتقول في جمع (ذَابَةٌ): (دَوَابٌّ)، فأنت ترى كيف قلبت ألف المفرد واوًا من دون ضم.

ثانيًا: إبدال الواو من الياء:

تبدل الواو من الياء في مسائل، نذكر منها اثنتين:

المسألة الأولى: إذا كانت الياء ساكنة غير مكررة (أي: غير مشددة) مضمومًا ما قبلها في غير جمع.

مثال:

(موقنٌ) وزنه: (مُفْعِلٌ)، من اليقين، فالياء في الأصل فاء الكلمة، والقاف عينها، والنون لامها، فكان حقها أن تلفظ: (مُيَقِنٌ)، فلما وقعت الياء ساكنة، قُلِبَتْ الياء واوًا فقليل: (مُوقِنٌ).

مثال آخر:

(مُوسِرٌ)، أصلها: (مُيسِرٌ)؛ لأنها من اليسر.

ومثاله في الأفعال: (يُوقِنُ)، و(يُؤَسِّرُ).

بخلاف نحو: (هِيَام)؛ لأن الياء متحركة.

و بخلاف نحو: (حَيْض)؛ لأنها مكررة، وفي جَمْعٍ أيضًا.

و بخلاف نحو: (هِيم) جمع أهيم، وهَيَاء، و(يَيْض) جمع أبيض، وبَيْضَاء.

وهذا الأخير كان حقه أن يُجمع على (فُعْل)، كما أن أحمر، وحمراء يجمعان على (حُمَر)، فكان القياس أن يقال: (هَيْم، وَيَيْض)، فلما كان ذلك في الجمع - والجمع ثقیل - لم يُعْطَ الإِعْلَالُ المتقدم في (موقن)، بل وجب أن تسلم الياء، فقلبت الضمة كسرة لذلك فقل: (يَيْض وهَيْم).

المسألة الثانية: إذا وقعت الياء لام فعل، وانضم ما قبلها.

مثال:

قولهم: (قَضَوَ الرَّجُلُ)، بمعنى: ما أَحْسَنَ قَضَاءَهُ.

أصله: قَضَى الرجلُ في المسألة فأحسن - وأصل (قَضَى): (قَضَى)؛ لأنك تقول: قضيتُ، فترجع الألف إلى أصلها -، فإذا أردت أن تتعجب من قضاء الرجل حولت قضى إلى صيغة فَعَلَ فقلت: قَضَى بمعنى: ما أَقْضَاهُ، فتجد الياء وقعت لام فعل، وانضم ما قبلها، فأبدلت واوًا، فقل: قَضَوَ الرجل.

ومثل ذلك قولهم: (نَهَوَ الرجل)، إذا تعجبت من عقله، فأصل الواو ياء؛ لأنك تقول: نهيت، وتقول: النُّهْيَةُ، التي هي العقل.

[٦] إبدال الألف من الواو والياء:

وهذا النوع من الإبدال كثيرٌ جدًّا وهو مشروط بشروط، منها شروط في الواو والياء، ومنها شروط فيما قبلها، ومنها شروط فيما بعدهما.

❖ فالشرط في الواو والياء أن يتحركا بحركة أصلية.

مثال: الفعل (قال)، أصله: قَوْلٌ، و(باع)، أصله: بَيْعٌ.

بخلاف نحو: (قَوْل، وَبَيْع)؛ لعدم تحرك الواو والياء، وبخلاف نحو: (جَيْل، وَتَوَم)؛ لأن الحركة عارضة إذ أصلهما: (جَيْالٌ وَتَوَامٌ)، فحَقَّقْنَا بأن نُقلت حركة الهمزة فيهما إلى ما

قبلها، ثم حُذِفَتْ، فقيل: (جَيْلٌ، وَتَوَمٌ) فأنت تلاحظ أن الحركة التي على الياء في الأول، وعلى الواو في الثاني عَرَضَتْ من الحرف بعدهما، عند قصد التخفيف، فلذلك لم يحصل الإعلال بالإبدال.

❖ والشرط فيما قبل الواو والياء أن يكون مفتوحًا، وأن تكون الفتحة في الكلمة التي هما فيها، وذلك ظاهر في المثالين المتقدمين: (قال، وباع).

بخلاف نحو: (عَوَضٌ، وَحَيْلٌ، وَسُورٌ)؛ لعدم انفتاح ما قبلها.

ونحو: (أَخَذَ وَرَقَةً يَزِيدٌ)؛ لأن الفتحة في كلمة والواو، أو الياء، في كلمة أخرى.

❖ والشرط فيما بعدهما أن يتحرك إن كانتا عينين، وألا يكون ألفًا ولا ياءً مشددة إن كانتا لامين، وهذا الشرط متوفر في الأمثلة المتقدمة.

بخلاف نحو: (بَيَانٌ، وَطَوِيلٌ)؛ لسكون ما بعد الياء (عين الكلمة) في المثال الأول، وما بعد الواو (عين الكلمة) في المثال الثاني.

وبخلاف نحو: (غَزَوًا، وَعَصَوَانٌ، وَرَمِيًا)؛ لوقوع الألف بعد الواو أو الياء - وهما لام كلمة -، ونحو (عَلَوِيٌّ، وَفَتَوِيٌّ)؛ لوقوع الياء المشددة بعدهما كذلك.

[٧] إبدال التاء من الواو والياء:

تبدل التاء من الواو والياء إذا وقعتا فاءً للافتعال وما تصرف منه.

مثال:

الفعل (اتَّصَلَ)، على وزن (افْتَعَلَ)، مأخوذ من الوصل، فكان أصله: (اوْتَصَلَ) فتلاحظ أن الواو وقعت فاءً في افتعل فتبدل هذه الواو تاءً لسببين:

١ - عُسِرَ النطق بحرف اللين الساكن مع التاء.

٢ - لو أقرت الواو لتلاعبت بها حركة ما قبلها، فكانت بعد الكسرة ياءً، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمة واوًا، فيقال: (ياتَصِلُ، ومُوتَصِلٌ، وإيتَصِلُ)، على أنها لغة لبعض أهل الحجاز.

فلما رأوا مصيرها إلى التغير لتغير حركة ما قبلها، أبدلوا منها حرفاً يلزم وجهاً واحداً وهو التاء، وإنما اختاروا التاء لسببين أيضاً:

١ - قُرْب مخرج التاء من الواو.

٢ - لِتَوْافَقَ ما بعدها فتدغم فيه.

فتدغم هذه التاء في تاء الافتعال؛ لأن الإدغام يرفع الثقل فتصير: (اتَّصل).

وهكذا يقال في (مَتَّصل، وَيَتَّصل، واتَّصل)، فأصلها: (موتصل، ويوتصل، واوتصل) فحصل لها ما تقدم.

مثال آخر:

الفعل (اتَّسر)، على وزن (افْتَعَلَ)، مأخوذ من (اليسر)، فكان حقه أن يقال فيه: (ايتسر) ثم عمل فيه نظير ما تقدم، فصار (اتَّسر).

وهكذا يقال في (اتَّقَى، واتَّزن، واتَّفَقَ، واتَّأسَ)، من (الوقاية، والوزن، والوفاق، واليأس) وما كان من تصاريف صيغة (افتعل) أخذ الحكم نفسه.

[٨] إبدال الطاء من تاء الافتعال:

تبدل الطاء وجوباً من تاء الافتعال وما تصرف منه إذا كانت فاؤه أحد حروف الإطباق التي هي: الصاد والضاد والطاء والظاء.

مثال الصاد:

الفعل (اصطبر) مأخوذ من (الصَبْر)، ووزنه (افتعل)، فكان حقه أن يقال فيه: (اِصْتَبِر) فتجد الصاد وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء (افتعل) طاءً، فتصير: اصطبر وكذلك يقال في مصطبر، واصطبار، ويصطبر.

ولا تدغم الصاد في الطاء؛ لأن الصاد حرفٌ صفيّر، والصفيريُّ لا يدغم إلا في مثله.

مثال الضاد:

الفعل (اضطرب) وزنه: (افتعل)، مأخوذ من (الضرب) فكان حقه أن يقال فيه: (اضْطَرَب)، فترى الضاد وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء (افتعل) طاءً، فتصير:

(اضطرب)، ولا تدغم الضاد في الطاء؛ لأن الضاد حرف مستطيل (أي: فيه صفة الاستطالة)، والإدغام يُقَوِّتُ هذه الصفة.

مثال الطاء:

الفعل (أَطْهَرَ) وزنه: (افتعل)، مأخوذ من (الطُّهْر) فكان حقه أن يقال فيه: (أَطَّهَرَ)، فترى الطاء وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء (افتعل) طاءً فتصير: (أَطَّهَرَ)، فيدغم وجوباً لاجتماع المثليين في كلمة وأولهما ساكن فيقال: (أَطَّهَرَ).

مثال الظاء:

الفعل (أَظْلَمَ) وزنه: (افتعل)، مأخوذ من (الظلم) فكان حقه أن يقال فيه: (أَظْلَمَ)، فترى الظاء وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء (افتعل) ظاءً فتصير: (أَظْلَمَ)، ثم لك بعد ذلك ثلاثة أوجه:

- ١ - الإظهار (أي: إبقاء الظاء على ما هي عليه والطاء على ما هي عليه).
 - ٢ - الإدغام بإبدال الأول من جنس الثاني، فتصير: أَظْلَمَ، بالطاء المهملة.
 - ٣ - الإدغام بإبدال الثاني من جنس الأول، فتصير: أَظْلَمَ، بالطاء المشالة المعجمة.
- وقد رُوِيَ قول زهير بن أبي سُلمى:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويُظلم أحياناً فيظلمُ

بالثلاثة الأوجه المتقدمة.

[٩] إبدال الدال من تاء الافتعال:

إذا وقعت الدال أو الذال أو الزاي فاءً للافتعال أو ما تصرف منه فإن تاء الافتعال تبدل بعدهن دالاً مهملة.

مثال الدال:

الفعل (ادَّانَ) مأخوذ من (الدَّيْن)، ووزنه (افتعل)، فكان حقه أن يقال فيه: (ادْتَّانَ) فتجد الدالَّ وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء (افتعل) دالاً، فتصير: (ادْدَانِ)، وتدغم وجوباً لاجتماع المثليين، فيقال: (ادْدَانِ).

مثال الذال:

الفعل (أَذْكَرَ) مأخوذ من (الذَّكْرُ)، ووزنه (افتعل)، فكان حقه أن يقال فيه: (أَذْتَكِر) فتجد الذَّالَّ وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء (افتعل) دالًّا، فتصير: (أَذْكَرَ)، ثم لك بعد ذلك ثلاثة أوجه:

- ١- الإظهار (أي: إبقاء الذال على ما هي عليه والذال على ما هي عليه).
 - ٢- الإدغام بإبدال الأول من جنس الثاني، فتصير: أذْكَرَ، بالذال المهملة.
 - ٣- الإدغام بإبدال الثاني من جنس الأول، فتصير: أذْكَرَ، بالذال المعجمة.
- قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾.

وقال سبحانه: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾، سئل الأسود بن يزيد النخعي - رحمه الله - كيف تقرأ هذه الآية ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾؟ أдалًا أم ذالًا؟ قال: بل دالًّا، سمعت عبد الله بن مسعود يقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: ﴿مُدَّكِرٍ﴾، دالًّا. متفق عليه، واللفظ لمسلم.

ففي الحديث إشارة إلى جواز الوجهين في العربية، لكن القراءة سنة متبعة، هذا وقد روي في بعض القراءات الشاذة بالذال المعجمة.

مثال الزاي:

الفعل (أَزْدَجَرَ) مأخوذ من (الزَّجْرُ)، ووزنه (افتعل)، فكان حقه أن يقال فيه: (أَزْتَجِر) فتجد الزاي وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء (افتعل) دالًّا، فتصير: (أَزْدَجِرَ)، ولا تدغم الزاي في الدال؛ لأن الزاي حرفٌ صفيّر، والصفيّر لا يدغم إلا في مثله. وكذلك يقال في (يَزْدَجِرُ، ومُزْدَجِرُ، وأَزْدَجَارُ)، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرْ﴾.

[١٠] إبدال الميم من الواو والنون:

أولاً: إبدال الميم من الواو:

اعلم أن الميم تبدل من الواو وجوبًا في لفظة واحدة هي لفظة: (فم)، إن لم تضاف إلى ظاهر أو مضمّر، إذ أصلها: (فَوَّةٌ)، بدليل تكسيّره على (أفواه) - والتكسيّر يرد الأسماء إلى أصولها - فحذفوا الهاء؛ لخفائها تخفيفًا، فصارت (فَوٌّ)، ثم أبدلوا الميم من الواو؛ لكونها من مخرجها.

فإن أضيف (فم) رُجِعَ بالميم إلى أصلها، وهو الواو فقليل: (فوك)، و(فو زيد)؛ لأن الإضافة ترجع الأسماء إلى أصولها، وربما بقي الإبدال، كحديث: «حَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ».

ثانياً: إبدال الميم من النون:

تبدل الميم من النون لفظاً لا خطأً بشرطين:

أحدهما: أن تسكن النون.

الثاني: أن تليها الباء سواء كانت النون والباء في كلمة نحو: ﴿انبعث﴾، أم في كلمتين نحو: ﴿من بعثنا﴾، والتنوين عبارة عن نون ساكنة فيأخذ الحكم نفسه.

خاتمة

حاصل ما ذكر في هذا الباب - أعني باب الإبدال - هو أن:

- ❖ الهاء تبدل من التاء في الوقف.
 - ❖ الواو والألف والياء والهمزة تبدل كل واحدة من الأخرى، وتحتها اثنتا عشرة صورة.
 - ❖ وتبدل التاء من الواو والياء.
 - ❖ وتبدل الطاء من التاء.
 - ❖ وتبدل الدال من التاء أيضاً.
 - ❖ وتبدل الميم من الواو والنون.
- وانظر الجدول في رسالة المدخل فإنه جَمَعَ أَكْثَرَ ذَلِكَ.

ومما لم نذكره هناك إبدال الميم من الواو، وبعض المسائل التي تتفرع عَمَّا تقدم وتستطيع أخي الطالب، أن تضيفها في مواضعها من الجدول، والله الموفق.



باب النقل

المرادُ بهذا الباب نقلُ حركة الحرف المعتل لاستثقالها إلى الساكن الصحيح قبله.
وتحت هذا الباب أربع مسائل، نذكر منها ثلاثاً:

المسألة الأولى: إذا وقع الحرف المعتل عيناً لفعل وقبله ساكن صحيح.

مثال:

الفعل (يَقُولُ) فعل مضارع، أصله (يَقُولُ)، بضم الواو كـ (يَدْخُلُ)، كما بيَّنا ذلك في «المدخل» بما يغني عن إعادته، فاستثقلت هذه الضمة على حرف العلة فنقلت إلى الحرف الصحيح قبلها، فصارت (يَقُولُ).

مثال آخر:

(يَبِيعُ)، أصله: (يَبِيعُ)، بكسر الياء كـ (يَضْرِبُ)، فاستثقلت الكسرة على حرف العلة فنقلت إلى الحرف الصحيح قبلها، فصارت (يَبِيعُ).

ثم إن كانت الحركة مجانسةً للحرف المعتل لم يزد على النقل كما تقدم في المثالين السابقين فالضمة مجانسة للواو، والكسرة مجانسة للياء، وإن كانت غير مجانسة قلب حرف العلة حينئذٍ حرفاً مجانساً لتلك الحركة المنقولة.

مثال:

الفعل (خاف) على وزن (فَعَلَ)، فأصله (خَوْفٌ)؛ لأنه من الخوف، ومضارعه يأتي على (يَفْعَلُ) - بفتح العين - فكان حقه أن يقال فيه: (يَخْوَفُ)، كـ (يَفْرَحُ)، فتجد أن حرف العلة متحركٌ، وقبله ساكنٌ صحيحٌ، والحركة التي على حرف العلة فتحة، وهي لا تجانس الواو، فتقلب الواو بعد نقل حركتها حرفاً مجانساً للفتحة، وهو الألف، فيقال: (يَخَافُ).

ويقول الصرفيون في مثل هذا بعد النقل: تحرك حرف العلة باعتبار الأصل (يَخْوَفُ)، وانفتح ما قبله باعتبار الحال (يَخَوْفُ)، فقلبت الواو ألفاً.

مثال آخر:

(يُخِفُّ) مضارع (أَخَفَ)؛ فإن وزنه (يُفْعِل) فكان قياسه أن يقال فيه: (يُخَوِّفُ)، كـ(يُكْرِمُ)، وبعد النقل (يُخَوِّفُ)، فقلبت الواو ياءً، فقل: (يُخِفُّ)؛ لأن الواو سكنت وانكسر ما قبلها.

فتجد أن حرف العلة (الواو) لما تحرك بحركة لا تجانسه، وهي الفتحة في المثال الأول، والكسرة في المثال الثاني، قلب بعد النقل حرفاً يجانس تلك الحركة.

وقولهم في المسألة: (قبله ساكن صحيح)، خرج به نحو: (بَابِع)؛ لأن الساكن قبل حرف العلة ليس بصحيح، ومثله (عَوَّقَ)، و(يَبِّنَ)؛ لأن الساكن حرف علة؛ إذ الحرف المضعف بحرفين أولهما ساكن والآخر متحرك.

□ وَيَمْتَنِعُ النُّقْلُ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا:

١- فعل التعجب:

نحو: (ما أَبْيَنُهُ، وَأَبْيَنُ بِهِ)، و(ما أَقْوَمُهُ، وَأَقْوَمُ بِهِ)، حملوه في التصحيح على اسم التفضيل في قولهم: (كلام زيد أَبْيَنُ من كلام عمرو).

٢- والفعل المضعف: نحو: (ابْيَضَّ، واسْوَدَّ).

٣- ومعتل اللام: نحو: (أَهْوَى، وَأَحْيَا).

المسألة الثانية: إذا وقع الحرف المعتل عيناً لمصدر على وزن (إِفْعَال) أو (اسْتِفْعَال)، وقبله ساكن صحيح.

مثال:

الفعل (أقام) أصله (أَقْوَمَ) على وزن (أَفْعَلَ)، فحصل له ما حصل لـ(يَخَافُ) المتقدم في المسألة السابقة، ويجيء مصدره على (إِفْعَال)، كما تقول: (أكرم إكراماً)، فكان حقه أن يقال فيه: (إِقْوَامَ)، فتجد العين (الواو) تحركت في المصدر (إِفْعَال)، وقبلها ساكن صحيح، فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصار هكذا: (إِقْوَامَ)، ولما كانت الحركة المنقولة (الفتحة) لا تجانس الواو قلبت الواو ألفاً كما تقدم في المسألة الأولى فصار هكذا: (إِقَامَ)، فيلتقي ساكنان فيحذف أحدهما، ثم يعوض منه التاء في آخر المصدر، فيقال: إقامة.

واختلفوا في المحذوف أهو الألف الأولى (عين الكلمة) - كما ذهب إليه الأخفش والفراء - أم الثانية الزائدة - كما ذهب إليه الخليل وسيبويه - ؟ والثاني أظهر؛ لثلاثة أسباب: زيادتها، وقربها من الطرف، ولأن الثقل حصل منها.

مثال آخر:

(اسْتَقَامَ، اسْتَقَامَةً)، أصله: (اسْتَقَوَمَ، اسْتَقَوَمًا)، فجرى له ما جرى لسابقه من نقل وقلب في الفعل (استقام)، ونقل وقلب وحذف وتعويض في المصدر (استقامة).

مثاله في اليائي:

(أَضَاعَ يُضِيعُ إِضَاعَةً)، أصله: (أَضِيعَ يُضِيعُ إِضِيَاعًا)، و (اسْتَرَادَ يَسْتَرِيدُ اسْتِرَادَةً) أصله: (اسْتَرِيدَ يَسْتَرِيدُ اسْتِرِيَادًا).

وقد تحذف هذه التاء قليلاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾.

المسألة الثالثة: إذا كان الحرف المعتل عيناً لصيغة (مَفْعُولٍ)، وقبله ساكن صحيح.

مثال:

(مَقُول) اسم مفعول من (قال)، كان حقه لو جيء به على نظائره أن يقال فيه: (مَقُورٌ)، فتجد أن الواو تحركت، وقبلها ساكن صحيح، فنقلت حركة الواو إلى القاف، فصارت هكذا: (مَقُورٌ)، فالتقى ساكنان، فحذف أحدهما - والخلاف في المحذوف هنا كالخلاف في المسألة السابقة - فقليل بعد هذا: (مَقُولٌ)، ومثله: (مَصُونٌ، وَمَصُونُغٌ)، ووزنها (مَفْعُلٌ) بضم الفاء وسكون العين على مذهب سيبويه، و (مَقُولٌ) على مذهب الأخفش.

مثال آخر:

(مَبِيعٌ) اسم مفعول من (باع)، كان حقه أن يقال فيه: (مَبِئُوعٌ)، فحصل نقلٌ على نحو ما تقدم في المثال قبله، فصارت هكذا: (مَبِئُوعٌ)، ثم حذف أحد الساكنين، وهو الثاني على القول المختار، فصار هكذا: (مَبِيعٌ)، ثم قلبت الضمة كسرة كي تسلم الياء من القلب واوًا، إذ لو قلبت واوًا فقليل: (مبوع) لالتبست ذوات الياء بذوات الواو.

ومثل (مَبِيعٌ): (مَدِينٌ، وَمَكِيلٌ).

فائدة:

بنو تميم يصححون اليائي فيقولون: (مبيوع، مخيوط، مديون، معيون).
قال الشاعر:

قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيدٌ معيُونُ

ولم يُسمَعْ التصحيح في الواوي عن العرب إلا في كلمتين: (مَدُوْوفٌ، وَمَصُوْونٌ)، ذكرهما صاحب القاموس في مادة (دوف)، تقول: طَيْبٌ مَدُوْوفٌ، وَمَدُوْوفٌ - على الوجهين - بمعنى (مَسْحُوْقٌ أو مَبْلُوْلٌ)، وتقول: عَرِضٌ مَصُوْنٌ، وَمَصُوْونٌ، بمعنى (مَحْفُوْظٌ)، والله أعلم.





باب الحذف

يُصَمُّ هذا البابُ ثلاثَ مسائل: الأولى تتعلق بحذف الحرف الزائد، والثانية بحذف فاء الفعل، والثالثة بحذف عينه أو لامه على خلافٍ في ذلك.

المسألة الأولى: حذف همزة (أَفْعَلْ) في المضارع.

اعلم أولاً أن أحرف الفعل المضارع هي أحرف الفعل الماضي بزيادة أحد أحرف المضارعة المجموعة في (أُنيت)، فإذا دخلت همزة المضارعة على الماضي الموازن لِ (أَفْعَلْ) اجتمعت همزتان في أوّل الكلمة، فتحذف همزة (أَفْعَلْ) تخفيفاً.

مثال:

الأفعال: (أَكْرَمَ، وَأَسْلَمَ، وَأَعْطَى) أفعال ماضية، فكان حقها عند دخول أحرف المضارعة أن تكون: (أُكْرِمُ، وَأُسْلِمُ، وَأُؤْطِي)، كما تقول في مضارع (دحرج): (أُدَحْرِجُ)، لكن حصل ثقلٌ من اجتماع همزتين في أوّل الكلمة، فتحذف الهمزة الثانية التي هي همزة الماضي، وتبقى همزة المضارعة المضمومة، فتصير الأفعال: (أُكْرِمُ، وَأُسْلِمُ، وَأُؤْطِي)، وقد بيّن ذلك في «المدخل»، فراجعه.

ثم حملوا بقية أحرف المضارعة: (النون، والياء، والتاء)، واسم الفاعل، واسم المفعول على الهمزة، فقالوا في ذلك: (نُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ، ومُكْرِمُ، ومُكْرِمُ)، وكان الأصل أن تنطق هكذا: (نُؤْكْرِمُ، وتُؤْكْرِمُ، ويؤْكْرِمُ، ومؤْكْرِمُ، ومؤْكْرِمُ)، وقد نطقوا بهذا الأصل المهجور في بعض ما سُمع منهم كقول الراجز:

فإنه أهلٌ لأن يُؤْكَرَمَا

المسألة الثانية: إذا كان الفعل ثلاثياً واوياً الفاء، وعينه في المضارع مكسورة، فإن هذه الواو تحذف من مضارعه المبدوء بالياء؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة.

مثال:

(وَعَدَ) فإن مضارعه يأتي على: (يَفْعِلُ)، فكان حقه أن يقال: (يُوعِدُ)، فتلاحظ أن الواو -التي هي فاء الكلمة- وقعت بين ما ذُكِرَ، فتحذف، وتصير: (يَعِدُ) على وزن (يَعْلُ)، ومُحِلَّ على الياء بقیةُ أحرف المضارعة، والأمر، والمصدر المبني على (فَعْلٍ) -بكسر فسكون-، إلا أن المصدر المذكور نُحَرِّكُ عينه بحركة فائه؛ ليكون بقاء الكسرة دليلاً على الواو المحذوفة، ويُعوَّض من فائه تاء التانيث، فتقول: (أَعِدُ، وَعِدُ، وَتَعِدُ، وَعِدْ عِدَةً).

وخرج بشروط المسألة: (يُوعِدُ)؛ لأن الياء غير مفتوحة، وما بعد الواو غير مكسور. و (يُوعِدُ)؛ لأن الياء غير مفتوحة.

و (يُوجَل، وَيُوضُّ)؛ لأن ما بعد الواو غير مكسور.

و (يُوعِد) على وزن (يَقْطِین) اسماً؛ لأن الحذف في المسألة خاصٌّ بالفعل.

تنبيه:

مثل (يَعِدُ، وَيَرِثُ، وَيَثِقُ): (يَضَعُ، وَيَقَعُ)، ونحوهما.

فإن قلت: عين الفعل في (يَضَعُ، وَيَقَعُ) مفتوحة، والشرط أن تكون مكسورة قلت: كذلك كانت، فأصلها: (يُوضَعُ، وَيُوقَعُ)، فحذفت الواو؛ لتوفر الشرط، فصارت: (يَضَعُ، وَيَقَعُ) -بكسر العين-، ثم حصل استثقال للكسرة مع الفعل الذي لامه حرف حلق، ففُزِعَ إلى الفتحة؛ لخفتها، فصارا: (يَضَعُ، وَيَقَعُ).

المسألة الثالثة: إذا كان الفعل مُضَعَّفاً، مكسورَ العين، مسنداً إلى ضمير الرفع المتحرك.

❖ فإن كان ماضياً، نحو: (ظَلَّ)، فإنه يستعمل على ثلاثة أوجه:

الأول: التهام، فلا يُحَذَفُ منه شيءٌ، ولا تُنْقَلُ حركة عينه، فيقال في (ظَلَّ): ظَلِلْتُ.

الثاني: أن تُحَذَفَ عينه -على الصحيح- بعد نقل حركتها إلى الفاء، فتقول: (ظَلْتُ)، وقيل: المحذوف لام الفعل.

الثالث: أن تُحْدَفَ عينه مع ترك نقل حركتها، فتقول: (ظَلْتُ)، قال الله تعالى ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، وكذلك يقال في المسند لنون النسوة، فلك أن تقول: (ظَلِلْنَ، وَظَلْنَ، وَظَلْنَ).

ومثل (ظَلَّ): (مَسَّ، وَمَلَّ، وَشَمَّ، وَعَضَّ)، في لغة سُلَيْمٍ.
وخرج بشروط المسألة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ﴾، فليس فيه إلا الإتمام؛ لأن العين مفتوحة.

❖ وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بضمير رفع متحرك -ولا يكون حينئذٍ إلا نون النسوة- جاز الوجهان الأولان: (الإتمام، والحذف مع النقل)، فتقول في (قَرَّ، يَقَرُّ) مسنداً مضارعه، وأمره لنون النسوة: (يَقَرُّنَ وَيَقِرْنَ، واقِرُّنَ وقِرْنَ).
وخرج بشروط المسألة قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾؛ لأن العين مفتوحة.



باب الإدغام

الإِدْغَامُ لغة: الإِدْخَالُ، وهو مصدر (أَدْغَمَ)، على وزن (أَفْعَلَ) كـ (أَكْرَمَ) عند الكوفيين، ومصدر (أَدَغَمَ)، على وزن (افْتَعَلَ)، كـ (أَذْكَرَ) عند سيبويه والبصريين، فهمزته على الأول قَطْعُ، وعلى الثاني وَصْلُ.

واصطلاحاً: الإِتْيَانُ بحرفين - أولهما ساكنٌ وثانيهما مُتَحَرِّكٌ - من مَخْرَجٍ واحدٍ بلا فَصْلٍ يَنْطُقُ بهما المتكلمُ دَفْعَةً واحدةً.

ويدخل في جميع الحروف إلا الألف اللينة؛ لأنها لا تقبل الحركة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والشأن في الإدغام أن يكون الحرف الثاني متحرّكاً، وما قبله ساكناً، فتضاداً.

والغرض من الإدغام: التخفيف.

ويكون باعتبار أصله في المتماثلين في كلمة، نحو (مَرَّ)، أصلها (مَرَرَ)، وفي كلمتين، نحو: (قُلْ لَهُ)، ويكون في المتقاربين في كلمة، نحو: (أَذْكَرَ)، وقد عرفت أصلها في باب «الإبدال»، وفي كلمتين، نحو: (قُلْ رَبِّ).

وسنقتصر في هذا الباب على إدغام المثليين في كلمة؛ طلباً للاختصار، ولأنه اللائق بالتصريف.

اعلم - علمني الله، وإياك - أنه إذا اجتمع مثلاًن في كلمة، فالقسمة تقتضي أربع صور: إما أن يتحركاً جميعاً، أو يتحرك الأول ويسكن الثاني، أو العكس، أو يسكن جميعاً.

فأما سكونها جميعاً فممتنع.

فبقي وراء ذلك ثلاث صور:

(١) أن يسكن الأول ويتحرك الثاني فالأصل حينئذٍ وجوب الإدغام.

مثال:

(رَدُّ)، وزنه فَعْلٌ، فأصله إِذْن: (رَدَّدُ)، فوجب الإدغام؛ لسكون الأول، وتحرك الحرف الثاني.

٢) أن يتحرك الأول ويسكن الثاني، وهنا يمتنع الإدغام.

مثال:

الفعل (شَدَدْتُ) مسندًا إلى ضمير رفع متحرك أول المثليين فيه متحرك، والثاني ساكن؛ فلذلك امتنع الإدغام إلا في لغة ضعيفة لم يعتبروا السكون؛ لعروضه بسبب اتصال الضمير، فأدغموا، وقالوا: (شَدْتُ).

ومثل (شَدَدْتُ)، في امتناع الإدغام: (أَشَدُّ) من قولك: أَشَدُّ بياض وجوه المتقين.

٣) أن يتحرك جميعًا، فيجب الإدغام حينئذٍ بشروط، نذكر منها ثمانية:

الأول وجودي، أي: لا بد من وجوده، والْبَقِيَّةُ عَدَمِيَّةٌ، أي: لا بد من انتفائها.

❖ فالأول: أن يكون المثلان في كلمة.

مثال:

الأفعال: (شَدَّ، وَمَلَّ، وَحَبَّ)، أصلهن: (شَدَدَ، وَمَلَّلَ، وَحَبَّبَ)، وتقدم في باب الإدغام من «المدخل» شيء من توضيح ذلك، فلما اجتمع المثلان في كلمة، مع بقية الشروط الآتي ذكرها وجب الإدغام.

أمثلة أخرى:

الألفاظ: (يُعِدُّ، وَيَدُقُّ، وَيَسْتَمِرُّ، وَمُسْتَقَرٌّ، وَمَشَقَّةٌ، وَمَصَبٌّ)، أصلها: (يُعِدُّ، وَيَدُقُّ، وَيَسْتَمِرُّ، وَمُسْتَقَرٌّ، وَمَشَقَّةٌ، وَمَصَبٌّ)، فحصل الإدغام لما ذكر.

وخرج بهذا الشرط ما إذا كان المثلان في كلمتين: نحو: (جَعَلَ لَكُمْ)، فالإدغام فيه جائز لا واجب، ويسمى إدغامًا كبيرًا.

❖ الثاني: ألا يتصَدَّرَ أول المثليين، فلا إدغام في نحو: (دَدَن)؛ لِتَصَدَّرِ الدَّالُ الأولى.

❖ الثالث: ألا يتَّصَلَ أولهما بِمُدْغَمٍ، فنحو: (جُسَّس) جمع: (جاسَّ) لا إدغام في سينيهِ الأخيرتين؛ فعندنا ثلاث سينات: الأولى ساكنة والأخيرتان متحركتان، فلا يجوز إدغام الثانية في الثالثة مع تحركهما؛ لأن الثانية متصلة بسين قبلها مدغمة فيها.

❖ والرابع: ألا يكون المثلان في وزنٍ مُلحَقٍ، فنحو: (قَرَدَدٍ، وَمَهْدَدٍ، وَجَلْبَبٍ، وَهَيْلَلٍ واقْعَنْسَسَ) لا إدغام فيهنَّ؛ لأنَّهنَّ ملحقات بـ (جَعْفَرٍ، وَدَحْرَجٍ، وَاحْرَنْجَمٍ)، فلو أدغمت لَفَاتَ (أي: فُقِدَ) الغرضُ المقصودُ من الإلحاق.

❖ والخامس إلى الثامن: ألا يكون المثلان في اسمٍ على واحدٍ من أربعة أوزانٍ:

١. (فَعَلٌّ)، نحو: (طَلَلٌ، وَمَدَدٌ).
٢. (فُعْلٌ)، نحو: (ذُلِّلٌ، وَجُدُدٌ).
٣. (فِعْلٌ)، نحو: (كِلَلٌ، وَلِمٌ).
٤. (فُعْلٌ)، نحو: (صَفَفٌ، وَجُدُدٌ).



تنبيهات

يجوز الإدغام والفك في مسائل، نذكر منها ما يلي:
الأولى: فيما كان المثلاث فيه ياءين لازماً تحريك ثانيتهما.

مثال:

الفعلان (حَيَّيْ، وَعَيَّيْ)، المثلاث فيهما ياءان، وتحريك الياء الثانية لازم؛ لأن الفعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، فيجوز فيهما الفك كما مرَّ، ويجوز الإدغام، فتقول فيهما أيضاً: (حَيَّ، وَعَيَّ)، قال الله تعالى: ﴿وَيُحْيِي مَن حَيٍّ عَن بَيْنَةٍ﴾، بالإدغام في قراءة الجمهور، وبالفك: ﴿حَيَّيْ﴾ في قراءة نافع، وعاصم من رواية شعبة، وابن كثير من رواية البزِّي، وكلاهما جيّد فصيح، والفك أجود عند أهل العربية.
 وخرج بقولهم: (لازماً تحريك ثانيتهما) ما لو كان الثاني متحرّكاً لعارضٍ.

مثال:

الفعل (يُحْيِي)، فعُلْ مضارع مرفوع بضمة غير ظاهرة، فإذا قلت: (لن يُحْيِي)، ظهرت الفتحة؛ لخفتها، فهذه الحركة إذن غير لازمة، لأنها ظهرت في حال النصب فقط، فلماذا لم يجر في المثال المذكور إلا وجه واحد هو الفك، ومثل ذلك لفظة (يُحْيِي)، فإنها اسم مرفوع بضمة غير ظاهرة، فإذا قلت: (رأيت مُحْيِيًّا)، لم يُدْغَمْ؛ لأن الحركة تعرض في حال دون حال.

الثانية: فيما إذا كان المثلاث تاءين في وزن (افْتَعَلَ)، وما تصرف منه.

مثال:

الفعل (اسْتَتَرَّ) وما تصرف منه، يجوز فيه الفك، فتقول: (اسْتَتَرَّ، يَسْتَتِرُّ، اسْتِتَارًا)، ووزنه: (افْتَعَلَ، يَفْتَعِلُ، افْتِعَالًا)، ويجوز الإدغام.
 فإذا أردت الإدغام نقلت حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة، وهي السين في (اسْتَتَرَّ)، وأسقطت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها بحركة ما بعدها، ثم تُدْغَمُ المثليْن فتقول في الماضي: (سَتَرَّ)، وفي المضارع: (يَسْتَرُّ) -بفتح أوله وثانيه، وتشديد الثالث مكسوراً-،

وأصلهما: (يَسْتَرُّ)، وفي المصدر: (سِتَارًا)، -بكسر أوله، وتشديد الثاني- ومثل (اسْتَرَّ) فيما ذكر (اقتتل، يقتتل، اقتتالًا)، فيجوز الفك، كما ترى، والإدغام فتقول: (قتل، يقتل، قتالًا).

فإن قلت: كيف تُفرِّق بين (سَرَّ، وقَتَلَ) اللذين أصلهما: (اسْتَرَّ، واقتتل)، وبين (سَرَّ، وقَتَلَ) اللذين وزنها (فَعَلَ)؟

فالجواب: أن الفرق يتضح إضافةً إلى سياق الكلام -بالمضارع والمصدر، فمضارع الأوَّلَيْن، ومصدرُهما قد تقدم، ومضارع الأخيرَيْن: (يُسَرُّ، ويُقتل) -بضم الأوَّل، ووزنه: (يُفَعِّلُ)، ومصدرُهما: (تَسْتَرُّ، وتقتيلُ)، ووزنه: (تَفْعِيلُ).

الثالثة: في المضارع المضاعف بشروط أربعة:

(١) أن يكون مجزومًا.

(٢) أن يكون جزمه بالسكون.

(٣) ألا تتصل به نون التوكيد.

(٤) ألا تتصل به نون النسوة.

فمما استكمل الشروط قول الله عز وجل: ﴿ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب﴾ [الحشر]، ويجوز في غير القرآن الفك، وقد ورد الفك في آية أخرى، هي قوله تعالى: ﴿ومن يشاق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب﴾ [الأنفال].

وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه﴾ [المائدة].

في الآية الأخيرة قرأ نافع، وابن عامر بالفك، وهو لغة الحجازيين، وقرأ الباقون بالإدغام، وهو لغة غير الحجازيين من بني تميم، وغيرهم.

و الفك أكثر، ومنه قول الله، عز وجل: ﴿ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى﴾ [طه]، وقوله تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ [المدثر].

فإن كان المضاعف غير مجزوم، نحو قول الله تعالى: ﴿ويُحِقُّ الحَقَّ بكلماته﴾ [الشورى]. أو كان مجزومًا بغير السكون، نحو قوله تعالى: ﴿ولا تَرْتَدُّوا عَلَى

أدباركم ﴿المائدة﴾، أو كان متصلاً بنون التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ [آل عمران]، وحديث سمرة ^١ عند مسلم (١٠٩٤) مرفوعاً: «لا يغرن أحدكم نداء بلال من السحور»، يريد أنه يؤذن بليل، فكل ذلك ليس فيه إلا الإدغام.

وإن كان متصلاً بنون النسوة نحو: (الفاطماتُ يَمُدُّدْنَ الحَبْلَ)، أو (لم يَصُدُّدْنَ عن الحق)، فليس فيه إلا الفك.

الرابعة: أمر المضاعف بشروط ثلاثة:

(١) أن يكون مبنياً على السكون.

(٢) ألا تتصل به نون التوكيد.

(٣) ألا تتصل به نون النسوة.

فمن الفك قوله تعالى: ﴿واغضض من صوتك﴾ [لقمان].

ومن الإدغام قول جرير:

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلَابًا

فإن بني على غير السكون، نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوثاق﴾ [محمد]. أو اتصلت به نون التوكيد، نحو: (اسْتَعِدَّنَّ، يا عبد الله، للقاء الله)، فليس فيه إلا الإدغام.

وإن اتصلت به نون النسوة، نحو: (يا هنداتُ، اشْدُدْنَ الحَبْلَ)، فليس فيه إلا الفك.

ثم لغير الحجازيين في نحو: (لَمْ يَشُدَّ، وشُدَّ)، ثلاث لغات: فتح الدال تخفيفاً، وكسرها على الأصل في التقاء الساكنين، والضَّمُّ أتباعاً لحركة العين.

وفي نحو: (لم يَمَلَّ ولم يَحْنَنَّ، وفرَّ، وعَضَّ): الفتح والكسر ويمتنع الضم؛ لعدم ما يتبع عليه.

تنبيه: ربما جاز الفك في ضرورة أو شذوذ كقوله:

الحمدُ لله العَلِيِّ الأَجَلِّ الواسعِ الفضلِ الوَهَّوبِ
وكفولهم: (أَلِّلِ السَّقاءَ)، و(لَحَحَتْ عينُهُ).

باب خاص بالفعل

اعلم أن الفعل ثلاثة: ماضٍ، نحو: (قام، وأقام، واستقام)، ومضارع، نحو: (يقوم، ويُقيم، ويستقيم)، وأمر، نحو: (قُمْ، وأقم، واستقم).

وينقسم الفعل باعتبار التجرد والزيادة إلى مجرد، ومزيد فيه، وقد مرَّ، وباعتبار الحركات والسكنات مع التجرد والزيادة إلى أبواب كثيرة.

[١] للماضي الثلاثي المجرد مع مضارعه منها ستة أبواب؛

لأن عين الماضي: إما مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، وعين المضارع كذلك، فكانت القسمة تقتضي تسعة أبواب، لكن ثلاثة منها مهملة، فبقيت ستة، وهي:

الأول: (فَعَلَ يَفْعُلُ)، بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو: (نَصَرَ يَنْصُرُ، وقام يَقُومُ، ومدَّ يَمُدُّ، وغزا يَغْزُو).

الثاني: (فَعَلَ يَفْعِلُ)، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، نحو: (جَلَسَ يَجْلِسُ، وباع يَبِيعُ، وفَرَّ يَفِرُّ، وَرَمَى يَرْمِي، وَوَعَدَ يَعِدُ، وَوَقَى يَقِي، وَيَسَّرَ يَسِّرُ).

الثالث: (فَعَلَ يَفْعَلُ)، بفتحها فيهما نحو: (نَهَضَ يَنْهَضُ، وَفَتَحَ يَفْتَحُ، وَسَعَى يَسْعَى)، قيل: ومنه: (وَضَعَ يَضَعُ)، وليس كذلك لما تقدم في باب الحذف.

وشرط هذا الباب أن يكون ثانيه أو ثالثه حرفاً من حروف الحلق، وهي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، وشذ: أبى يأبى. فجاء المضارع على (يَفْعَلُ) مع خلوّ عينه أو لامه من حرف الحلق.

فكل ما كان من هذا الباب لا بد أن يكون لامه أو عينه حرف حلق، وليس كل ما كان ثانيه أو ثالثه حرف حلق يكون من هذا الباب، ألا ترى أن (وَعَدَ يَعِدُ، وباع يَبِيعُ، وساء يَسُوءُ)، ونحوهن كذلك، ولم تفتح العين في المضارع.

الرابع: (فَعَلَ يَفْعُلُ)، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو: (عَلِمَ يَعْلَمُ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ، وَخَافَ يَخَافُ، وَوَجَلَ يَوْجُلُ، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَعَصَّ يَعَصُّ).

وكثيرًا ما تأتي منه الأحزان، والعِلَلُ، وأضدادها نحو: (سَقِمَ يَسْقَمُ، وَحَزَنَ يَحْزَنُ، وَسَلِمَ يَسْلَمُ، وَفَرَحَ يَفْرَحُ)، ومنه الألوان، والعيوب، والحلى، نحو: (شَهَبَ، وَعَوَرَ، وَفَلَجَ)، والمراد بالحلى، بكسر الحاء وضمها، وفتح اللام، ما يُزَيَّنُ من الأمور الخَلْقِيَّةِ، كَفَلَجِ الأسنان، وهو تَبَاعُدها، وكاللَّمَى، بتثليث اللام، وفتح اللام، وهو سمرة في الشفة مستحسنة، وكنحو ذلك.

الخامس: (فَعَّلَ يَفْعُلُ)، بالضم فيهما، وهذا الباب للأوصاف الخلقية، أي التي لها مكث، نحو: (حَسُنَ يَحْسُنُ، وَكَرُمَ يَكْرُمُ، وَحَصُنَ يَحْصُنُ، وَرَفَهُ يَرْفُهُ).

السادس: (فَعَلَ يَفْعُلُ)، بالكسر فيهما، وهو قليل، نحو: (حَسِبَ يَحْسِبُ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ، وَوَرِثَ يَرِثُ، وَوَلِيَ يَلِي).

وبعض أفعال هذا الباب سُمِعَ في مضارعه وجهان: الفتح والكسر، نحو: (حَسِبَ، وَنَعِمَ).

وبيان دواعي ضمِّ العين في المضارع، وكسرها، وشرط فتحها في الأبواب الثلاثة الأولى مع فوائد، ومعاني هذه الصيغ تأتيك في لامية الأفعال وشروحها، إن شاء الله تعالى.

وأفعال هذه الأبواب منها المتعدي، ومنها اللازم إلا الخامس فلا يكون إلا لازماً.

[٢] ولزیده الثلاثي بحرف ثلاثة أبنية:

الأول: (أَفْعَلَ)، نحو: (أَكْرَمَ يَكْرُمُ إِكْرَامًا، وَأَعْطَى يُعْطِي إعطاءً، وَأَقَامَ يُقِيمُ إقامَةً، وَأَتَى يُؤْتِي إيتاءً).

والأمر منه (أَفْعِلْ)، بقطع الهمزة المفتوحة.

الثاني: (فَعَّلَ)، بتشديد العين، نحو: (فَرَّجَ يُفَرِّجُ تَفْرِيجًا، وَزَكَّى يُزَكِّي تَزْكِيَةً).

الثالث: (فَاعَلَ)، نحو: (قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً، وَقَتَلَا، وَوَالَى يُوَالِي مُوَالَاةً، وَوَلَاءَ).

[٣] ولزیده بحرفين خمسة أبنية:

الأول: (انْفَعَلَ)، نحو: (انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا، وَانْشَقَّ يَنْشَقُّ انْشِقَاقًا، وَانْقَادَ يَنْقَادُ انْقِيَادًا، وَانْمَحَى يَنْمَحِي انْمِحَاءً).

الثاني: (افْتَعَلَ)، نحو: (اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا، واشْتَقَّ يَشْتَقُّ اسْتِثْقَاءً)، ومنه: (ادَّعَى، وادَّكَرَ، واتَّصَلَ، واتَّقَى، واختَارَ، وخصَّم).

وتقدم لك في باب الإبدال أصل (ادَّعَى، وادَّكَرَ، واتَّصَلَ، واتَّقَى).

واعلم هنا أن أصل (اختار): اختيرَ، ووزنه (افْتَعَلَ)، فأبدلت الياء ألفاً؛ لِتَحَرُّكِهَا وانْفِتَاحِ ما قبلها.

وأصل (خصَّم): اخْتَصَمَ، ووزنه (افْتَعَلَ)، فنقلت حركة التاء إلى الخاء، فاستغنى عن همزة الوصل، ثم أبدلت التاء صادًا، وأدغمت في الصاد التي هي عين الكلمة فصارت خَصَمَ.

والخطوات قريبة مما تقدم قريباً في باب الإدغام، عند الكلام على (سَتَرَ) الذي أصله (اسْتَتَرَ).

وتقول في المضارع: (يَخْصِمُ)، وربما كُسِرَت الخاء باعتبار أن حركة التاء في (يَخْصِمُ) حذفت، فالتقى ساكنان الخاء والتاء المبدلة صادًا، والأصل في التخلص من التقائهما الكسر، قال الله تعالى ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ قُرِئَ بفتح الخاء وكسرها.

الثالث: (افْعَلَّ)، بِشَدِّ اللام، نحو: (احْمَرَّ يَحْمُرُّ احْمِرَارًا)، ومنه: (ارْعَوَى، يَرْعَوِي، ارْعَوَاءً)، وحول هذه اللفظة فائدة نوردها مع غيرها من الفوائد بعد سرد الأوزان.

الرابع: (تَفَعَّلَ)، نحو: (تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ تَعَلُّمًا، وَتَزَكَّى يَتَزَكَّى تَزَكُّيًّا)، وكان قياس هذا الأخير ضَمَّ ما قبل الياء، هكذا: (تَزَكُّيًّا)، لكنهم كسروه لمناسبة الياء؛ ولأن الضم لو بقي لقلبت الياء واوًا، كما سبق في بابه، فيخرج إلى ما ليس في كلامهم، وهو أن يكون آخر الاسم المعرب واوًا قبلها ضمة.

ومن أمثلة وزن (تَفَعَّلَ): (ادَّكَرَ، واطَّهَّرَ)، إذ أصلهما: (تَذَكَّرَ، وَتَطَهَّرَ)، فَأُرِيدَ التخفيفُ والإدغام فقلبت التاء حرفًا من جنس ما بعدها فصارت: (دَذَكَّرَ، وَطَطَهَّرَ)، ثم سكن الحرف الأول؛ لأجل الإدغام؛ واحتيج لذلك إلى همزة الوصل للنطق بالسكن ف قيل: (ادَّكَرَ، واطَّهَّرَ)، ووزنهما: تَفَعَّلَ، قال تعالى: ﴿وإن كنتم جنبًا فاطَّهَّرُوا﴾، وورد

الوجهان من هذا الوزن في قوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يَجِبُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يَجِبُ الْمُطَهَّرِينَ﴾.

الخامس: (تَفَاعَلَ)، نحو: (تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُداً، وَتَسَارَّ يَتَسَارَّرُ تَسَارُّراً).
ومنه: (ادَّارَكَ، وَاتَّاقَلَ).

إذ أصلهما (تَدَارَكَ، وَتَتَاقَلَ)، فحصل فيهما مثل ما حصل لـ (تَطَهَّرَ، وَتَذَكَّرَ) المذكورتين في المسألة السابقة، قال الله تعالى: ﴿بَلْ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾، وقال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾.

[٤] ولزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية:

الأول: (اسْتَفْعَلَ)، نحو: (اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجاً، وَاسْتَغْنَى يَسْتَغْنِي اسْتِغْنَاءً، وَاسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقَامَةً)، وأصل الأخير: (اسْتَقْوَمَ يَسْتَقْوِمُ اسْتِقْوَاماً) فحصل له نُقْلٌ، وَقَلْبٌ، وَزَيْدٌ معه في (اسْتَقْوَامَ) حَذْفٌ، وَتَعْوِيضٌ، كما تقدم في باب النقل، فجدد به عهداً.

الثاني: (افْعَوْعَلَ)، نحو: (اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشَبُ اعْشِشَاباً، واحْدَوْدَبَ يَحْدَوْدِبُ احْدِيدَاباً)، وأصلهما: (اعْشَوْشَابٌ، واحْدَوْدَابٌ)، فأبدلت الياء من الواو؛ لما تقدم في بابها.

الثالث: (افْعَوَّلَ)، بشد الواو، نحو: (اجْلَوَّذَ يَجْلَوَّذُ اجْلِوْذاً).

الرابع: (افْعَالَ)، بشد اللام، نحو: (احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَاراً).

والياء في المصدر مبدلة من ألف (احْمَارَّ)، وفُكَّ الإدغام في المصدر للفصل بين المتماثلين.

[٥] وللرباعي المجرد وزن واحد:

وهو (فَعْلَلَّ)، نحو: (دَخَرَجَ يَدْخَرُجُ دَخَرَجَةً وَدِخْرَاجاً).

❖ وألحقت به أوزان أشهرها ثمانية:

الأول: (فَعْلَلَّ)، نحو: (جَلْبَبَ يُجْلِبُّ جَلْبَبَةً وَجَلْبَاباً).

الثاني: (فَعُولَ)، نحو: (حَوَّلَ يُحوِّلُ حَوَّلَةً وَحِيقَالًا)، وياؤه مبدلة من واو (حَوَّلَ).

الثالث: (فَعُولَ)، نحو: (جَهَّوَرَ يُجَهِّوِرُ جَهَّورَةً).

الرابع: (فَعِيلَ)، نحو: (بَيَّطَرَ يُبَيِّطِرُ بَيَّطَرَةً).

الخامس: (فَعِيلَ)، نحو: (شَرَّيَفَ يُشَرِّيفُ شَرَّيْفَةً).

السادس: (فَعَنَلَّ)، نحو: (قَلَنَسَ يُقَلِّنِسُ قَلَنَسَةً).

السابع: (فَعَنَلَّ)، نحو: (سَنَبَلَ الزَّرْعُ يُسَنِّبِلُ سَنَبَلَةً).

الثامن: (فَعَلَى)، نحو: (سَلَقَى يُسَلِّقِي سَلَقَاةً)، وأصل (سَلَقَاةً): سَلَقِيَّةٌ، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً.

[٦] ولزید الرباعي بحرف وزن واحد:

وهو (تَفَعَّلَلَّ)، نحو: (تَدَحَّرَجَ يَتَدَحَّرِجُ تَدَحُّرْجًا).

❖ وسبعة ملحقة به على المشهور:

الأول: (تَفَعَّلَلَّ)، نحو: (تَجَلَّبَبَ يَتَجَلَّبِبُ تَجَلُّبِيًّا).

الثاني: (تَفَوَّعَلَ)، نحو: (تَجَوَّرَبَ يَتَجَوَّرِبُ تَجَوُّرْبًا).

الثالث: (تَفَعَّوَلَ)، نحو: (تَرَهُوَكُ يَتَرَهُوُكُ تَرَهُوَكًا).

الرابع: (تَفَعَّيَلَ)، نحو: (تَشَيْطَنَ يَشَيْطِنُ تَشَيْطُنًا).

الخامس: (تَفَعَّيَلَ)، نحو: (تَرَهِيَأُ يَرَهِيَأُ تَرَهِيْؤًا).

السادس: (تَمَفَّعَلَ)، نحو: (تَمَسَّكَنَ يَتَمَسَّكِنُ تَمَسْكُنًا).

السابع: (تَفَعَّلَى)، نحو: (تَسَلَّقَى يَتَسَلَّقِي تَسَلَّقِيًّا)، وكان قياس المصدر أن يقال: (تَسَلَّقِيًّا)، بضم القاف، لكنهم كسروها لما تقدم قريباً في الكلام على كلمة (تَرْكِيًّا) من وزن (تَفَعَّلَ).

[٧] ولزید الرباعي بحرفين وزنان:

الأول: (افْعَنَّالَّ)، نحو: (اَحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ اَحْرَنْجَامًا).



الثاني: (أَفْعَلَّ)، نحو: (أَفْشَعَرَّ يَفْشَعِرُ أَفْشَعَرَارًا).

❖ وثلاثة ملحقة به على المشهور:

الأول: (أَفْعَنْلَل)، نحو: (أَفْعَنْسَسَ يَفْعَنْسِسُ أَفْعَنْسَاسًا).

الثاني: (أَفْعَنْلَى)، نحو: (أَحْرَنْبَى يَحْرَنْبِي أَحْرَنْبَاءً).

الثالث: (أَفْتَعَلَى)، نحو: (اسْتَلَقَى يَسْتَلْقِي اسْتِلْقَاءً).



فوائد و تنبيهات

الفائدة الأولى: جملة ما ذكر من الأوزان للثلاثي، والرباعي بقسميهما، وما ألحق بهما واحد وأربعون وزناً، وهي كما يلي:

سته للثلاثي المجرد، وثلاثة لمزيده بحرف، وخمسة لمزيده بحرفين، وأربعة لمزيده بثلاثة، وواحد للرباعي المجرد، وثمانية ملحقة به، وواحد لمزيد الرباعي بحرف، وسبعة ملحقة به، واثنين لمزيد الرباعي بحرفين، وأربعة ملحقة به، فالمجموع واحد وأربعون وزناً.

الفائدة الثانية: لهذه الأبنية معانٍ، ومعرفتها مهمة، فارجع إلى ذلك في مثل «شرح الشافية» للرضي و«الشرح الكبير» للحضرمي، و«دروس التصريف» لمحمد محيي الدين، و«شذا العرف» للحملاني.

الفائدة الثالثة: قال أبو حيان -وهو يذكر أمثلة (أَفْعَلَّ): ... (أَرْعَوَى)، وفيه شذوذ؛ لاعتلال في اللام، وكونه غير لون أو عيب، وكونه مطاوعاً (أَرْعَوَيْتُهُ) اهـ «ارتشاف الضرب من لسان العرب» (١٧٧/١).

فذكر أبو حيان رحمه الله، أن شذوذه من جهات:

إحداها: أن لामه حرف علة، والأكثر في هذا الوزن أن يكون لامه حرفاً صحيحاً، كما رأيت في (احمرّ)، ومثله (احوّل).

الثانية: أن الأصل في هذا الباب مجيئه في الألوان، والعيوب، كما رأيت في المثالين، والفعل (أَرْعَوَى) ليس لِلْوَنِ، ولا عَيْبٍ.

الثالثة: أن هذا الوزن ليس من أوزان المطاوعة المشهورة، ثم مجيء الوزن المطاوع على لفظ الوزن المطاوع قليل، ويزاد على ما ذكره، رحمه الله، جهة هي:

الرابعة: وهي أن أصوله كما هو ظاهر (الراء، والعين، والواو)، فلمّا جيء بها على وزن (أَفْعَلَل) كان القياس أن يقال: (أَرْعَوَو)، فيجتمع مثلاًن متحركان، فيجب الإدغام، كما تقدم في بابه، فكان القياس أن يقال: (ارعوّ)، مثل (احمرّ)، ولكن العرب لم تفعل ذلك، بل

قدمت على الإدغام إبدال الواو الأخيرة ياءً؛ لوقوعها خامسة، ثم إبدال الياء ألفاً؛ لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها، فصارت (ارْعَوَى)، كذا قلت هذا الأخير استنباطاً، ثم وجدت ما يشير إليه في الخصائص لابن جني (١٠٤/٢).

الفائدة الرابعة: وحيث أنجز الكلام في الفائدة السابقة إلى المطاوعة فنذكر تعريفها باختصار:

المطاوعة: قَبُولُ فِعْلٍ أَثَرَ فِعْلٍ آخَرَ مُلَاقٍ لَهُ فِي الْاِشْتِقَاقِ، نحو: (دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجُ، كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ، عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ).

وقولهم: (مُلاقٍ له في الاشتقاق)، يخرج نحو: (دَفَعْتُهُ فَسَقَطَ)؛ فإنه لا يقال: إن (سَقَطَ) مُطَاوِعٌ لِدَفَعَ)؛ مع قبوله أثره، وإنما لم يقل ذلك لاختلاف الكلمتين في الاشتقاق.

الفائدة الخامسة: اعلم أن المصدر تجتمع فيه حروف الفعل مرتبة في المصدر في الأصل كترتيبها في الفعل، ولا بأس بزيادة حروف المصدر على حروف الفعل، بل هذا هو الغالب، فإن نقص في المصدر حرف أو أكثر من حروف الفعل سُمِّيَ اسمَ مصدر، نحو: (اغْتَسَلَ اغْتِسَالًا، واغْتَسَلَ غُسْلًا)، ف(اغْتَسَلَ) مصدر، و(غُسْلٌ) اسم مصدر ل(اغْتَسَلَ)؛ لسقوط الهمزة، والتاء منه.

فإن قلت: الناظر بتمعّن في المصادر التي سيقّت آنفاً يلحظ ما ظاهره خلاف هذه القاعدة، فإن (فَاعَلَ) مصدره (فِعَالٌ)، والألف التي تلي فاء الفعل ليست موجودة في المصدر، ومصدر (فَعَّلَ) التَفْعِيلُ، وإحدى العينين ليست موجودة في المصدر، فكيف دُكِرَا في المصادر، ولم لا يقال عنهما أسماء مصادر؟!

فالجواب: أن (فِعَالٌ) مصدر (فاعِل) أصله: (فِيْعَالٌ) بزيادة ياء، وهذه الياء بدل من ألف (فاعِل)، وكلُّ ما في الأمر أنهم خَفَّفُوا (فِيْعَالٌ) إلى (فِعَالٌ)، ومما يدلُّ لذلك ورودُ المصدرِ الأصل في بعض أشعارهم.

و(تَفْعِيلٌ) مصدر (فَعَّلَ)، أصله: (تَفْعِيلٌ)، أُبدِلت العين الثانية ياءً للتخفيف، كما خَفَّفُوا الْمُضَعَّفَ من (دِنَارٌ، وَقِرَاطٌ)، بإبداله ياءً، فقالوا: (دِينَارٌ، وَقِيرَاطٌ).

الفائدة السادسة: إذا دَقَّقْتَ النظر في الأمثلة السابقة تلحظ أن هناك قاعدةً مُطَرِّدَةً في مصادر بعض الأوزان، ونلخص ذلك فيما يلي:

١ - الفعل المبدوء بهمزة وصل قياسية:

القاعدة في مصدره أن يكسر ثالثه ويزاد قبل آخره ألف ولا يرد نحو: (استقام استقامة)، فإن أصله (استقوام)، وقولنا (همزة قياسية) أخرج نحو: (اذكّر)، واذكرك، مما أصله بغير همزة.

٢ - الفعل المبدوء بتاء زائدة:

القاعدة في مصدره أن يضم رابعه إلا إذا كانت اللام ياءً نحو: (تزكى تزكياً، وتوانى توائماً، وتسلقى تسليقاً) فيكسر الحرف المضموم لمناسبة الياء وقد قدمنا ذكر ذلك.

٣ - مصدر (فعلل) وما ألحق به:

مصدره المقيس (فعلة)، وأما (فعلال) فهو قياس في المضاعف سماعٌ في غيره، نحو: (زلزل زلزلاً).

٤ - مصدر (فعل):

مصدره المقيس (التفعيل) في الصحيح و(التفعلة) في معتل اللام إلا ما ندر، وأصل (تفعلة) عند سيبويه (تفعيل) حذفت ياءه، وعُوِّضَ منه التاء.

٥ - مصدر (أفعل):

مصدره المقيس (الإفعال) ولا يرد (إقامة)؛ لأن أصلها (إقوام).

٦ - مصدر (فاعل):

مصدره المقيس (المفاعلة)، أما (الفعال) فهو مصدر سماعي عند سيبويه.

هذه المصادر في غير مصادر الثلاثي المجرد أما هي فسياًتي الحديث عنها في موضع خاص، مع المصدر الميمي، واسم المرة، واسم الهيئة، بعون الله، سبحانه وتعالى، فمنه العون، وعليه التكalan.



فَقْتَبِلَ فِي اتِّصَالِ الضَّمَائِرِ وَنَحْوِهَا بِالْأَفْعَالِ

تقرر عندك أن الفعل: صحيح، ومعتل.

والصحيح: سالم، ومضعف، ومهموز.

والمعتل: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف مقرون، ولفيف مفروق، وكلها تتصل بها

الضمائر ولها أحكام تفصيلها على النحو التالي:

أولاً: السالم:

حكمه: ألا يُجْدَفَ منه شيءٌ عند اتصال الضمائر، أو نحوها به، وقد تطرأ عليه بعض التغييرات نوجزها فيما يلي:

١- إذا كان الفاعل مؤنثاً لحقته تاءُ التانيث، نحو: (فهمتُ هند)، و(طلعتُ الشمس)، على تفصيل في كتب النحو في مواضع وجوب أو جواز إلحاق هذه التاء.

٢- إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وجب تسكين آخره، نحو: (ضربتُ).

٣- إذا اتصل به ضمير رفع ساكن حُرِّك ما قبل الضمير بحركة مجانسة له، فتقول: (ضَرَبَا، وَضَرَبُوا، واضربا، واضربوا، واضربي، وتَضَرَّبَانِ، وتَضَرَّبُونِ، وتَضَرَّبَيْنِ).

ثانياً: المضعف:

وهو نوعان: مُضْعَفُ الرُّبَاعِيِّ، ومُضْعَفُ الثَّلَاثِيِّ.

فأما مُضْعَفُ الرُّبَاعِيِّ فنحو: (زُلْزِلَ)، وحُكِّمَهُ كالسالم، في جميع ما مضى.

وأما مضاعف الثلاثي فحكمه يتلخص فيما يلي:

١- يَجِبُ فَكُّ إِدْغَامِهِ إذا اتصل به ضميرٌ رفعٍ مُتَحَرِّكٍ، نحو: (شَدَدْتُ، وشَدَدْنَا، والنساء يشدُن).

٢- إذا كان الماضي منه المسند لضمير رفع مُتَحَرِّكٍ مكسور العين جازَ فيه ثلاثة أوجه -
تقدمت في باب الحذف -: التامُّ، وحذِفُ العين مع كسر الفاء، وحذِفُ العين مع إبقاء
الفاء على فتحها، فتقول: (ظَلَلْتُ وظَلَلْتُ وظَلَلْتُ)، فراجعه مع تتمته هناك.

٣- ما كان مسنداً لضميرٍ مستتر، أو اسم ظاهر من مضارع الثلاثي المضعف المجزوم
بالسكون، أو من أمره المبني على السكون، جاز فيه وجهان: الفكُّ، وهي لغة
الحجازيين، والإدغام، وهي لغة غيرهم.

أمثلة:

تقول: (زيد لم يَشُدَّ الحبلَ)، ولك أن تقول: (لم يَشُدُّ).
وتقول: (مَدَّ الحبلَ يا عمرو)، ولك أن تقول: (امدِّدِ الحبلَ يا عمرو).
هذه أمثلة ما أسند لضمير، ومثال ما أسند إلى اسم ظاهر: (لم يَرْتَدِّ الصالحون عن دينهم)،
ولك أن تقول: (لم يَرْتَدِّ الصَّالِحون).
ويُحَرِّك الحرف الثاني من المتماثلين بالكسرة على الأصل في باب التقاء الساكنين، أو الفتح
تخفيفاً، فإن كان ما قبلهما مضموماً زيدَ وجهٌ ثالث، وهو الضمُّ اتباعاً.
فخلص إلى أن (لم يَشُدَّ)، ونحوه فيه أربعة أوجه: (لم يَشُدُّ، ولم يَشُدَّ، ولم يَشُدَّ، ولم يَشُدَّ).

وفي نحو: (لم يَمَلَّ)، و(لم يَحِلَّ) ثلاثة أوجه: (لم يَمَلَّ، ولم يَمَلَّ، ولم يَمَلَّ)، وكذلك
تقول في (لم يَحِلَّ): (لم يَحِلَّ، ولم يَحِلَّ، ولم يَحِلَّ)، ولا يجوز الضم؛ لعدم ما يُتَّبَعُ عليه،
وتقدمت هذه المسألة في باب الإدغام وأعدناها هنا لمزيد التقرير.

❖ فمِمَّا تقدم من الشروط المذكورة في صدر هذه المسألة نُذِرُكُ أن الفكَّ ممتنع
في:

(شَدَّ، وشَدَّتْ)، ونحوهما؛ لأنها أفعالٌ ماضية.
وفي (زيد يَمُدُّ الحبلَ، وهنْدُ تُشَدُّ الخيطَ)؛ لعدم الجزم.
وفي (لم يَشُدُّوا، ولم يَشُدَّا، ولم تُشَدِّي)؛ لأنَّ الجزم بغير السكون، ولأنَّ الضمير بارز.



وفي (شُدُوا، وشُدَّا، وشُدِّي)؛ لأنه مبني على غير السكون.

ثالثًا: المهموز:

حكمه: كالسالم، في جميع ما مضى، إلا أن هناك كلمات محصورة كثر دَوَّرَناها في كلامهم، فحذفوا همزاتها، وإن لم يتصل بها ضميرٌ قصدًا للتخفيف، وهي: (أخذ وأكل وأمر وسأل ورأى وأرى)، وتفصيلها على النحو التالي:

١- (أخذ، وأكل):

تُحذف همزتهما من صيغة الأمر، فإن قياس الأمر منهما كان: (أُؤْخِذْ، وأُؤْكَلْ)، فلمَّا حذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة استُغني عن همزة الوصل، فصارتا (خُذْ، وكُلْ)، وهذا الحذف مُلتَزَمٌ في الابتداء، قال الله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾، وكَثُرَ في الأثناء، قال تعالى: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾، وقال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾.

٢- (أمر، وسأل):

كسابقتهما إلا أن الأكثر في درج الكلام إعادة الهمزة.

فمثال حذفها في الابتداء قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: «مره فليراجعها»، وقوله: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، ومثال إثباتها في الدَّرَج قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ وقوله: ﴿وَأَمْرُ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ﴾.

٣- (رأى):

والحذف للهمزة هنا من صيغة المضارع، والأمر، فإنَّ قياسَ مضارعها: (يَرَأَى)، فحصل نُقْلٌ للحركة إلى الراء، وحذفٌ للهمزة، والأمر منه (رَهْ)، وقياسه: (ارْأْ)، فَحَصَلَ ما تقدم ذكره، فاستُغني عن همزة الوصل وأُتي بهاء السكت، وهي -أعني الهاء- هنا لازمة لبقاء الكلمة على حرف واحد.

٤- (أرى):

(أرى) من قولك: (أرى زيدٌ عمراً الكتابَ، وقولك: أريت زيداً عمراً فاضلاً)، هي الفعل (أرى) بزيادة همزة التعدية، فأصلها: (أَرَأَى)، على وزن (أفعل)، كما تقول: (ذَهَبَ، وَأَذْهَبَ، وَفَشَا، وَأَفْشَى)، وقياسُ المضارع (يُرْئِي)، والأمر (أَرِ)، فحصل ما تقدم من

النقل، والحذف، فصارت: (أرى، ويُرى، وأر)، وهذا الفعل، والذي قبله مهموزان باعتبار عين الكلمة، وناقصان باعتبار لامها.

تنبيه:

ذكر هذه الكلمات الست في هذا الفصل استطراد؛ لأن الحذف وقع من غير أن يكون لاتصال الضمير به علاقة، والله أعلم.

رابعاً: المثال:

وهو قسمان: يائي، نحو: (يسر)، وواوي، نحو: (وعد)، وحكمهما كالسالم؛ ولذا سُمِّي هذا النوع مثلاً للمثالثة السالم في أحكامه، وجريه مجراه.

وتقدم لك في باب الحذف أن المثال الواوي تحذف واوه في المضارع، والأمر، بشرطه المتقدم، فتقول في المضارع: (يعد)، وفي الأمر: (عد)، والحذف واقع من غير أن يكون لاتصال الضمير به علاقة.

خامساً: الأجوف:

اعلم أن هناك ثمانية أوزان تصح فيها العين من الأجوف، ويكون حكمها كالسالم، ونذكر هنا أمثلتها، مع ملاحظة التمثيل بمثالين لكل وزن: أحدهما للواوي، والآخر لليائي، إلا الوزن الثامن فليس لليائي فيه مثال؛ لأنه داخل تحت الإعلال، والأمثلة هي: (عور، وعيد، وحاول، بايع، وتفاوت، وتزايد، وهون، وزين، وتسور، وتصيد، واعور، وايبض، واعوار، وايباض، وازدوج) وانظرها مفصلة في «دروس التصريف» لمحمد محيي الدين ص (١٦٢-١٦٤)، ومنه جل استفادتي في هذه المباحث.

وما عدا تلك الأوزان الثمانية فينقسم إلى قسمين ونلخصه فيما يلي:

١ - مزيد الثلاثي بحرف أو أكثر من الأجوف:

بدأنا به؛ لقصر الكلام عليه، فحكمه: أن تُحذف عينه إذا أُسند إلى ضمير رفع متحرك؛ تخلصاً من التقاء الساكنين، ويبقى بعد حذف العين على حاله.

أمثلة:



الأفعال: (اسْتَأْكَ، وَابْتِئَاعَ، وَأَجَابَ، وَأَهَابَ، وَأَنْقَادَ، وَأَنْزَاخَ، وَاسْتَقَامَ، وَاسْتَفَادَ) كلها أفعالٌ جَوْفَاءٌ من مزيد الثلاثي، فإذا أُسْنِدَتْ إلى ضمير رفع متحرك فإن أواخرها تسكن، فتلقي مع الألف قبلها، وهي ساكنة، فيتخلَصُ من ذلك بحذف الألف، فيقال في الأفعال السابقة: (اسْتَكْتُ، وَابْتَعْتُ، وَأَجَبْتُ، وَأَهَبْتُ، وَأَنْقَدْتُ، وَأَنْزَحْتُ، وَاسْتَقَمْتُ، وَاسْتَفَدْتُ).

٢- الثلاثي المجرد من الأجوف:

الثلاثي المجرد من الأجوف له ثلاثة أوزان: (فعل)، بفتح العين، وضمها، وكسرها، وفيها تفصيل على النحو التالي:

(١) (فَعِلَ)، بكسر العين، وهو نوعان:

واوِيّ، نحو: (خَافَ)، وأصله: (خَوْفَ).

وياثِيّ، نحو: (هَابَ)، وأصله: (هَيْبَ).

إذا علمت ذلك فاعلم أن هذا الوزن إذا أُسْنِدَ إلى ضمير رفع متحرك يجب تسكين آخره، وتلاحظ أن قبل الآخر ألفاً، وهي ساكنة، فتحذف هذه الألف، وهي عين الكلمة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ثم يجب كسر الفاء؛ إيداناً بحركة العين المحذوفة، ولا فرق في هذا النوع بين الواوِيّ، والياثِيّ، فتقول في المثالين السابقين: (خَفْتُ، وَهَبْتُ)، والخطوات كالتالي:

الفعل (خَافَ) مع الضمير (التاء مثلاً)، فيصير: (خَافْتُ)، ثم تحذف الألف، وهي عين الكلمة المكسورة في الأصل، فيصير: (خَفْتُ)، ثم تحرك الفاء بالكسر؛ إيداناً، وإشعاراً بحركة العين، فيصير: (خَفْتُ). وقل مثل ذلك أيضاً في: (هَبْتُ).

(٢) (فَعُلَ)، بضم العين، ولم يسمع منه في المشهور إلا كلمة واحدة، وهي الفعل (طَالَ)، ضد (قَصُرَ)، وأصله: (طَوَّلَ)، فإذا أُسْنِدَ إلى ضمير رفع متحرك يجب تسكين آخره، وتلاحظ أن قبل الآخر ألفاً، وهي ساكنة، فتحذف هذه الألف، وهي عين الكلمة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ثم يجب ضمّ الفاء؛ إيداناً بحركة العين المحذوفة، والخطوات كالتالي:

الفعل (طَالَ) مع الضمير (التاء مثلاً)، فيصير: (طَالَتْ)، ثم تحذف الألف، وهي عين الكلمة المضمومة في الأصل، فيصير: (طَلْتُ)، ثم تحرك الفاء بالضمّ؛ إشعاراً بحركة العين، فتصير: (طُلْتُ).

(٣) (فَعَلَ)، بفتح العين، وهو نوعان:

واوِيّ، نحو: (قَالَ)، وأصله: (قَوَّلَ).

وياثِيّ، نحو: (بَاعَ)، وأصله: (بَيَعَ).

فإذا أُسْنِدَ هذا الوزن إلى ضمير رفع متحرك يجبُ تسكينُ آخره، وتلاحظ أن قبل الآخر أَلْفًا، وهي ساكنة، فتحذف هذه الألف، وهي عينُ الكلمة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ثم يجب ضمُّ الفاء في الواوِيّ، وكسرها في اليائِيّ؛ إيداناً بنوع العين المحذوفة، والخطوات كالتالي:

أ- الفعل (قَالَ) مع الضمير (التاء مثلاً)، فيصير: (قَالَتْ)، ثم تحذف الألف، وهي عين الكلمة، وهي واو مفتوحة في الأصل، فيصير: (قَلْتُ)، ثم تحرك الفاء بالضم؛ إيداناً بنوع العين، وأنها واو، فيصير الفعل: (قُلْتُ).

ومن الصرفيين من يقول هنا: إن الفعل (قال) حُوِّلَ أولاً إلى وزن (فَعَلَ)، بضم العين، عند اتصال الضمير به ثم جرى له ما جرى للفعل (طال)، على ما ذُكِرَ قريباً.

ب- الفعل (بَاعَ) مع الضمير (التاء مثلاً)، فيصير: (بَاعَتْ)، ثم تحذف الألف، وهي عين الكلمة، وهي ياء مفتوحة في الأصل، فيصير: (بَعْتُ)، ثم تحرك الفاء بالكسر؛ إيداناً بنوع العين، وأنها ياء، فتصير: (بَعْتُ).

ومن الصرفيين من يقول هنا أيضاً: إن الفعل (باع) حُوِّلَ أولاً إلى وزن (فَعَلَ)، بكسر العين، عند اتصال الضمير به، ثم جرى له ما جرى للفعل (خاف، وهاب)، بالخطوات التي ذُكِرَتْ قريباً.

❖ ويتلخص لك مما مضى أن الفاء في الثلاثي الأجوف إذا أُسْنِدَ لضمير رفع متحرك تُضَمُّ في موضعين، وتُكَسَّرُ في موضعين.

[١] فموضعا الضم:



(١) إذا كانت العين المحذوفة مضمومة في الأصل، نحو: (طال)، فتقول: (طُلْتُ)، والضمُّ حينئذٍ إِيذانٌ بحركة العين.

(٢) إذا كانت العين المحذوفة مفتوحة في الأصل، وأصلها الواو، نحو: (قال)، فتقول: (قُلْتُ)، والضمُّ حينئذٍ إِيذانٌ بنوع العين، فلا تكون إلا في الواوي.

[٢] وموضعا الكسر:

(١) إذا كانت العين المحذوفة مكسورة في الأصل، نحو: (خاف، وهاب)، فتقول: (خِفْتُ، وهَبْتُ)، والكسر حينئذٍ إِيذانٌ بحركة العين، ولا فرق أن تكون العين واو، أو ياء.

(٢) إذا كانت العين المحذوفة مفتوحة في الأصل، وأصلها الياء، نحو: (باع)، فتقول: (بِعْتُ)، والكسر حينئذٍ إِيذانٌ بنوع العين، فلا تكون إلا في اليائي.

سادساً: الناقص:

الناقص إما أن يكون ماضيا أو مضارعا أو أمرا، فنبدأ بالماضي:

[١] حكم الماضي الناقص كالتالي:

(١) إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك سُكِّنَ آخره، وفيه التفصيل التالي:

أ- إن كان لامه واوًا أو ياء سلمتا، تقول: (سَرَوْتُ، ورَضِيتُ).

ب- وإن كان ألفًا قلبت ياءً مطلقا -سواء كان أصلها الواو أم الياء- فيما زاد على الثلاثة، تقول: (أعطيت، واستدعيت)، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي، تقول: (غزوتُ، ودعوتُ، ورميتُ، وبغيتُ).

(٢) وإذا لحقته تاء التأنيث الساكنة فلها حالان:

أ- إن كانت اللام واوًا أو ياءً بقيت وانفتحت تقول: (سَرَوْتُ، ورَضِيتُ).

ب- وإن كانت ألفًا حذفت مطلقًا نحو: (أعطتُ، واستدعتُ، وغزتُ، ودعتُ، ورمتُ، وبغتُ).

(٣) وإن كان المسند إليه ألف الاثنين فحكمه حكم ما أسند إليه ضمير رفع متحرك،

فإن كان لامه واوًا أو ياء سلمتا، وإن كان ألفًا قلبت ياءً مطلقا إلا أن الألف هنا

يفتح ما قبلها، تقول: (سُرُوا، وَرَضِيَا، وَأَعْطَيَا، وَاسْتَدْعَيَا، وَغَزَوْا، وَدَعَوْا، وَرَمَيَا، وَبَغَيَا).

إشكال، وجوابه:

فإن قلت: لماذا حذفت لام الكلمة من (رمتا، وغزتا) مع كونه مسندا لألف الاثنين؟
فالجواب: أن ألف الاثنين مسبوق بتاء التأنيث، فحذفت لام الكلمة (الألف)؛ لأجل التاء كما مر بك، ثم لما ورد ألف الاثنين ورد على كلمة محذوفة اللام، فالحكم إذن هنا للأسبق، وبهذا يزول الإشكال.

٤) وإن كان واو الجماعة حُذفت لام الفعل مطلقاً ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفاً حذفت وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحاً إيذاناً بالحرف المحذوف، فتقول في (أعطى، واستدعى، وغزا، ورمى) مسندات لواو الجماعة: (أَعْطَوْا، وَاسْتَدْعَوْا، وَغَزَوْا، وَرَمَوْا).

ب- وإن كانت اللام واوا أو ياء حذفتا وضم الحرف الذي قبلهما لمناسبة واو الجماعة، فتقول: (سُرُوا، وَرَضُوا).

قال تعالى: ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾.

[٢] حكم المضارع الناقص كالتالي:

المضارع يتصل به من الضمائر أربعة: (نون النسوة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة)، وبيانها كما يلي:

١) إذا أسند إلى نون النسوة بني على السكون، وله حالان:

أ- إن كانت لامه واواً أو ياءً سلمتا، تقول: (النسوة يَسْرُون، وَيَدْعُون، وَيُعْطَيْن، وَيُنَادَيْن)، قال تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾.

ب- وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء مطلقاً، نحو: (يَرْضَيْن، وَيَحْشَيْن، وَيَتَدَاعَيْن).

٢) وإذا أسند إلى ألف الاثنين أخذ حكم ما أسند إلى نون النسوة، فإن كان لامه واواً أو ياء سلمتا، وإن كان ألفاً قلبت ياءً مطلقاً إلا أن الألف يفتح ما قبلها فتقول:



(يَسْرُوَانِ، وَيَدْعُوَانِ وَيُعْطِيَانِ، وَيُنَادِيَانِ، وَيَرْضَيَانِ) وفي الحديث: «إن الله ورسوله يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لَحْمِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ».

٣) وإذا أسند إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقاً، ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفاً حذفت، وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بالحرف المحذوف. تقول: (يَرْضَوْنَ، وَيَتَدَاعَوْنَ)، قال تعالى: ﴿وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾

ب- وإن كانت اللام واوا أو ياء حذفتا، وضم ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة، نحو: (يَسْرُونَ، وَيَغْزُونَ، وَيَرْمُونَ، وَيُنَادُونَ)، قال الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون﴾.

٤) وإذا أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة أخذ حكم ما أسند لواو الجماعة إلا أن ذا الواو والياء يكسر ما قبلهما لمناسبة الياء، فحكمه أن تحذف لامه مطلقاً، ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفاً حذفت، وبقي ما قبل الألف مفتوحاً؛ للإيذان بالحرف المحذوف، فتقول: (تَرْضَيْنَ)، وفي الحديث «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة»، ونحو: (أنت لا تتعامين عن الحق).

ب- وإن كانت اللام واوا أو ياء حذفتا، وبقي ما قبل الياء مكسوراً لمناسبتها، فتقول: (تسرين، وتغزين، وترمين).

[٣] وأما الأمر فحكمه المضارع المجزوم:

الأمر كالمضارع يتصل به من الضمائر أربعة: (نون النسوة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة)، وبيانها كما يلي:

١) إذا أسند إلى نون النسوة بني على السكون، وله حالان:

أ- إن كانت لامه واواً أو ياءً سلمتا، تقول: (يا نسوة اسرؤن، وادعؤن، وارمين، وأعطين، ونادين)، قال تعالى: ﴿وَاتَّقِينَ اللَّهَ﴾.

ب- وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء مطلقاً، نحو: (اسعين، وارضين، وتناجين).

٢) وإذا أسند إلى ألف الاثنين أخذ حكم ما أسند إلى نون النسوة، فإن كان لامه واوًا أو ياء سلمتا، وإن كان ألفًا قلبت ياءً مطلقًا إلا أن الألف يفتح ما قبلها فتقول: (اسرُّوا، وادعُوا، وأعطيَا، ونادِيا، وارزُصِيا).

٣) وإذا أسند إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقًا، ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفًا حذفت، وبقي ما قبل الألف مفتوحًا للإيذان بالحرف المحذوف. تقول: (ارزُصُوا، وتداعُوا)، قال الله تعالى: ﴿واخشوا يومًا لا يجزي والد عن ولده﴾، وقال تعالى: ﴿وتناجوا بالبر والتقوى﴾.

ب- وإن كانت اللام واوًا أو ياء حذفتا، وضم ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة، نحو: (اسرُّوا، واغزُوا، وارمُوا، نادُوا)، قال الله تعالى: ﴿واتقوا الله﴾.

٤) وإذا أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة أخذ حكم ما أسند لواو الجماعة إلا أن ذا الواو والياء يكسر ما قبلهما لمناسبة الياء، فحكمه أن تحذف لامه مطلقًا، ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفًا حذفت، وبقي ما قبل الألف مفتوحًا؛ للإيذان بالحرف المحذوف، فتقول: (ارزُصِي، وتداعِي).

ب- وإن كانت اللام واوًا أو ياء حذفتا، وبقي ما قبل الياء مكسورًا لمناسبتها، فتقول: (اسري، واغزي، وارمي).

تنبيه:

هذا الدرس مهم جدًا تحتاج إليه في مخاطبتك، وإتقانه يرفع عنك بإذن الله تعالى إشكالات قد ترد عليك، ومن ذلك: أن بعض المبتدئين قد يستشكل آيتين: أولاهما فيها: ﴿وَأَتُوا الزكاة﴾ بضم الواو وفتح ما قبلها، والثانية: ﴿وَأَتُوا الزكاة﴾ بسكون الواو وضم ما قبلها، فيبحث عن توجيهها.

والجواب عن هذا الإشكال كما يلي:



الآية الأولى: الفعل فيها **ناقص ماضٍ ولامه ألف**؛ لأنه قبل الإسناد إلى الواو: (آتى)، والقاعدة فيه حذف الألف وإبقاء ما قبل الواو مفتوحاً؛ ليدل على الألف المحذوفة، وإنما حُرِكت الواو لالتقاءها ساكنة مع اللام الشمسية في (الزكاة)، فقليل: ﴿آتُوا الزكاة﴾، ولم تحذف؛ لأن حذفها يؤدي إلى التباس المفرد بالجمع.

والآية الثانية: الفعل فيها **ناقص أمر، ولامه ياء**؛ لأنه قبل الإسناد إلى الواو (آتِ)، فبني على حذف الياء وبقيت الكسرة للدلالة عليها، والقاعدة في الأمر إذا كانت اللام فيه ياء أنها تحذف، ويضم ما قبل واو الجماعة للمناسبة فقليل: (آتوا)، وحذفت الواو لفظاً عند التقاء الساكنين؛ لعدم التباس المفرد بالجمع، لوجود الضمة دليلاً على الواو بخلاف الآية الأولى، والله أعلم.

سابعاً: اللطيف المفقود:

أمثلة: (وَقَى يَقِي، وَوَعَى يَعِي، وَوَجَى يَوْجِي).

وهو باعتبار أوله كالمثال، وباعتبار آخره كالناقص، وقد مضى الكلام عليهما، ولا يخفى عليك - إن شاء الله - تصريحه.

ثامناً: اللطيف المقرون:

أمثلة: (طَوَى يَطْوِي، وَنَوَى يَنْوِي، وَقَوَى يَقْوِي).

وهو كالناقص في جميع تصريفاته.



مباحث في الأفعال

لا يخفى أن الفعل أحد أقسام اللفظة، فيكثر استعماله في الكلام، ومنه متعدي ومنه لازم، ومنه متصرف ومنه جامد، ثم الفاعل قد يحذف فتتغير صيغة الفعل، وتتصل بالفعل أشياء من ضمائر، ونحوها كناء التأنيث، ونون التوكيد، فتعرض له تغييرات تختلف باختلاف أقسام الفعل، وها نحن نتناول أهم هذه التغييرات في هذه المباحث:

المبحث الأول: تصرف الفعل باعتبار اتصال الضمير به:

- (١) يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثة عشر وجهًا:
 اثنان للمتكلم نحو: (نصرتُ، ونصرنا).
 وخمسة للمخاطب نحو: (نصرتَ، ونصرتِ، ونصرتُما، ونصرتُم، ونصرتُن).
 وستة للغائب نحو: (نصر، ونصرتُ، ونصرتِ، ونصرتُما، ونصرتُم، ونصرتُن).
 - (٢) وكذا المضارع، نحو: (أنصر، وننصر، وأنتَ تنصر، وأنتِ تنصرين، وأنتما تنصران، وأنتم تنصرون، وأنتن تنصرن، وهو ينصر، وهي تنصر، والزيدان ينصران، والهندان تنصران، وهم ينصرون، وهن ينصرن).
 والمبني لما لم يسم فاعله من الماضي والمضارع، ولا تخفى أمثلته.
 - (٣) أما الأمر فلا يكون إلا للمخاطب، فله خمسة أوجه وهي: (انصر، وانصرا، وانصروا، وانصري، وانصرن).
- وإذا أردت الأمر لغير المخاطب أتيت بالمضارع مقروناً بلام الأمر، فتقول: (ليذهب زيد)، و(لنطلب العلم)، قال الله تعالى: ﴿ثم ليقطع فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ﴾، وقال عن الكافرين: ﴿ولنحمل خطاياكم﴾.

المبحث الثاني: بناء الفعل لما لم يسم فاعله:

إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله حصل لصيغته تغيير، سواء كان الفعل ماضياً أم مضارعاً.

[١] فنبدأ بالماضي، وفيه التفصيل التالي:

أولاً: الماضي السالم:

يُضَمُّ أوله ويُكسَّر ما قبل آخره، نحو: (فُهِمَ الدرسُ، وحُفِظَ المتنُ).
ويُضَمُّ مع أوله ثانيه إن كان مبدوءاً بتاء مزيدة، نحو: (تُعَلِّمَ العلم، وتُصَدِّقُ على زيد، وتُدْخِرُجَ في الدار).

ويُضَمُّ مع أوله ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة وصل مزيدة، نحو: (أُنْطَلِقَ بمحمد، واجتمع في الحجرة، واستخرج المعدن).

وإن كان ثانيه أو ثالثه ألفاً زائدة قلبت واواً، تقول في (قاتل، وضارب): (قوتل، وضورب)، وفي (تقاتل، وتضارب): (تُقوتل، تضورب).

ثانياً: الماضي الأجوف:

والأجوف إما أن يجب تصحيحه، ك(غَيِدَ، وعَوِرَ)، ونحوهما مما مر بك في الفصل السابق على هذه المباحث، فحكمه كالسالم.

وإما أن يجب إعلاله، نحو: (قال، وباع)، وهذا الثاني فيه لغات تفصيلها كالتالي:

١- أكثر العرب يجعل عينه ياءً خالصة مكسوراً ما قبلها، سواء أكان أصلها الياء أم لم يكن، فيقولون في (قال، وصام، وباع، وكال، وخاف): (قيل، وصيم، وبيع، وكيل، وخيف).

وأصل (قيل) مثلاً (قُولَ) نقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها، فصارت: (قُولَ)، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها إثر كسرة، فصارت: (قَيْلَ) ففيه إعلال بالنقل وإعلال بالقلب.

وأصل (بيعَ) مثلاً: (بَيْعَ)، فنقلت حركة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها، فصارت: (بَيْعَ)، ففيه إعلال بالنقل ليس غير، وقس عليها سائر أخواتها.

٢- ومن العرب من يعكس الأمر فيجعل عينه واوًا مضمومًا ما قبلها سواءً أكان أصلها الواو أم لم يكن، فيقول: (قُولَ، وصُومَ، وبُوعَ، وكولَ، وخوفَ). وأصل (قُولَ) على هذا: (قُولَ)، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فصارت: (قُولَ).

وأصل (بُوعَ) عليه أيضًا: (بُيعَ)، فاستثقلت الكسرة على الياء، فحذفت ثم انقلبت الياء واوًا؛ لوقوعها ساكنة إثر ضمة، فصارت: (بوعَ)، وقس على ذلك سائر أخواتها.

٣- ومن العرب من يجعل العين ياءً ليست خالصة، ويُشَمُّ ما قبلها، وقرأ به جمعٌ من القراء.

وكيفية الإشمام في هذه الأفعال: أن تحرك الحرف الأول منها بحركة مركبة من حركتين ضمة وكسرة، وجزء الضمة مقدم وهو الأفل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولا يُضْبِطُ هذا الإشمام إلا التلقي والأخذ من أفواه الشيوخ المتقنين. انظر «الوافي في شرح الشاطبية» لعبد الفتاح القاضي (ص: ٢٠١).

والإشمام هنا غير الإشمام في الوقف؛ لأن الإشمام هنا في الحرف الأول، وفي الوصل والوقف، ويسمع، وحرفه متحرك.

أما الإشمام في الوقف فإنه في الحرف الأخير، وفي الوقف فقط، ولا يسمع، وحرفه ساكن.

❖ والمزيد من الأجوف يجري مجرى المجرد، فتجري فيه الأوجه الثلاثة، فتقول في (اقتاد، وانقاد):

(١) اقْتُودَ، وأنْقُودَ -بضم همزة الوصل في الابتداء-.

(٢) واقْتِيدَ وانْقِيدَ -بكسر الهمزة-.

(٣) والإشمام.

مقتضى كلام كثير من شراح الخلاصة وغيرهم أن همزة الفعل عند إشمام ثالثه تشم هي أيضا حتى قال صاحب «النحو الوافي» (١٠٦ / ٢): ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث.

قال ابن عصفور في «المتع الكبير في التصريف» (ص: ٣٠٨): وإذا بَنَيْتَهُ - يعني الخماسيَّ الأجوفَ المُعَلَّ - للمفعول عاملت ما بعد الساكن [وهي الثلاثة الأحرف الأخيرة] معاملة الفعل على ثلاثة أحرف. فمن قال في (قال، وباع): قِيلَ وبيِعَ، قال: (انْقَيْدَ، واختِيرَ، واقتِيدَ). ومن أشار إلى الضَّمة هنالك فأشَمَّ أَشَمَّ هنا. ومن قال: (قُولَ، وبُوعَ)، قال: (انْقُودَ، واختُورَ، واقتُودَ). اهـ

لأن قولك: (تار) من (اختار)، و(قاد) من (انقاد) ك(قال، وباع)، فما جاز فيهما من الأوجه يجوز في الخماسي المذكور.

والأفصح من هذه الأوجه الثلاثة الكسر، ثم الإشمام، ثم الضم.

ثالثاً: الماضي المضعف:

نحو (مدَّ، وشَدَّ) فللعرب عند بنائه لما لم يسم فاعله لغات:

١- فأكثر العرب يضم فاءه، فيقولون: مُدَّ الحبلُ، وشُدَّ المتاعُ، وأصلهما: (مُدِدَ، وشُدِدَ)، فلما أرادوا الإدغام حذفوا حركة الدال الأولى.

٢- ومن العرب من يكسر فاءه فيقولون: مِدَّ الحبلُ، وشَدَّ المتاعُ، وقرئ في الشواذ ﴿ولورِثُوا لعادوا﴾ و﴿هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾.

وأصلها (مُدِدَ وشُدِدَ ورُدِدَ)، فلما أرادوا الإدغام نقلوا حركة الدال الأولى التي هي الكسرة إلى فاء الكلمة بعد حذف حركتها، وعلى ذلك فقس، فكسُر ما قبل آخره مقدر.

٣- ومنهم من يُشَمُّ، وقد عرفت معنى الإشمام.

والأفصح في المضعف الضمُّ فالإشمام ثم الكسر.

[٢] أما حكم المضارع فكالتالي:

أولاً: السالم:

يُضَمُّ أوله ويُفْتَح ما قبل آخره تقول: (يُنْصَر، وَيُكْرَم، وَيُتَعَلَّم، وَيُسْتَغْفَر).

ثانياً: الأجوف:

تقلب عينه ألفاً، نحو: (يُقَال، وَيُبَاع، وَيُسْتَتَاب).

والأصل في (يُقَال) -مثلاً- (يُقُول)، حصل فيها نقل وقلب كما تقدم معك في باهما فصارت: يُقَال.

ثالثاً: المضعف:

المضعف كالسالم إلا أن فتح ما قبل آخره مقدر لأجل الإدغام، ف(يُشَدُّ) أصلها: يُشَدَّدُ.

تنبيه:

مثل السالم: المهموز، والمثال، والناقص، واللفيف، وأمثلتها كالتالي:

(أُخِذَ، وَسُئِلَ، وَقُرِئَ، وَيُؤْخَذُ، وَيُسْأَلُ، وَيُقْرَأُ).

(وُورِثَ، وَيُورَثُ).

(رُضِيَ عنه، وَيَرْضَى، وَفُضِيَ، وَيُقْضَى، وَدُعِيَ، وَيُدْعَى).

(طُويَ، وَيُطَوَّى، وَوُفِيَ، وَيُوفَى).

فائدة:

صيغة الأمر لا يتأتى منها المبني لنائب الفاعل، فإذا أردت الأمر حينئذ فإنك تحييء بالمضارع المبني للمجهول مسبقاً بلام الأمر، فتقول: (ليُحفظَ الدرس، وليُلتفتَ إلى الواجب).

المبحث الثالث: في انقسام الفعل إلى متعدّد ولازم.

ينقسم الفعل بالنظر إلى معناه إلى: متعدّد، ولازم.

فالمتعدّي: ما يتعدّى أثره فاعله، ويجاوزه إلى المفعول به، نحو: (رحم الله امرأً قال خيراً فغنم).

وعلامته أن تتصل به هاء تعود على المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾، فالفعلان أنزل واتبع متعديان لاتصال الهاء العائدة إلى المفعول بهما.

بخلاف قولك: يوم الخميس سرتي، واجتهد في العلوم اجتهداً اجتهد الأعلام قبلك؛ لأن الهاء في (سرتي) تعود إلى الظرف، وهو (يوم الخميس) وفي (اجتهد) تعود إلى المصدر الذي هو (اجتهداً).

ويسمى المتعدّي أيضاً: واقعاً ومجاوزاً وهو محتاج إلى شيئين فاعل يفعله ومفعول أو أكثر يقع عليه.

واللازم: ما لا يتعدّى أثره الفاعل ولا يجاوزه إلى المفعول به، ويسمى قاصراً، وغير واقع وغير مجاوز، نحو: قام زيد، ومات عمرو.

المبحث الرابع: في انقسام الفعل بالنظر إلى التصرف والجمود.

ينقسم باعتبار ذلك إلى: جامد، ومتصرف.

فالجامد: ما يلزم حالة واحدة، نحو: (عسى، وليس، وحبذا، ونعم، وبئس).

والمتصرف: ما لا يلزم حالة واحدة بل يتصرف من صيغة إلى أخرى لاختلاف الأزمنة التي تقع فيها الأحداث، نحو: (ضرب، ويضرب، واضرب).

ثم الجامد: منه ما يلزم صيغة الماضي (عسى، وليس)، ومنه ما يلزم صيغة الأمر (هات وتعال).

والمتصرف: منه ما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو أغلب الأفعال، ومنه ما يتصرف تصرفاً ناقصاً بأن جاء منه الماضي والمضارع فقط، نحو: (كاد يكاد).

أو جاء منه المضارع والأمر، نحو: (يذر، و(دَر)، و(يدع)، و(دَع) عند الجمهور.

فصل في تأكيد الفعل بالنون

اعلم أن الفعل المؤكد هو ما لحقته نون التوكيد ثقيلة كانت أم خفيفة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾.

ثم اعلم أن الماضي لا يؤكد مطلقاً، والأمر يؤكد مطلقاً، وأما المضارع فله حالات نلخصها فيما يلي:

الحالة الأولى: وجوب التوكيد، وذلك: (إذا كان الفعل المؤكد مثبتاً مستقبلاً في جواب القسم غير مفصول عن لامه بفاصل)، نحو: قوله تعالى ﴿وَتَاللَّهِ لَا أَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾.

الحالة الثانية: أن يكون قريباً من الواجب، وذلك (إذا كان شرطاً لـ (إن) المؤكدة بما الزائدة)، نحو: قوله تعالى ﴿وَلَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ﴾ وقوله ﴿فَإِنَّمَا تَرِيْنَ مِنَ الْبَشَرِ﴾.

الحالة الثالثة: أن يكون كثيراً، وذلك (إذا وقع بعد أداة طلب)، كلام الأمر، و(لا) الناهية، نحو: (ليقومنَّ زيدٌ)، وقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾.

الحالة الرابعة: أن يكون قليلاً، وذلك في صورتين:

(١) (إذا وقع المضارع بعد لا النافية غير الواقعة جواباً للقسم) فإن كانت (لا) واقعة في صدر جواب القسم امتنع، كما سيأتي.

(٢) (إذا وقع المضارع بعد ما الزائدة التي لم تسبق بإن الشرطية)، نحو: قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾.

وقال حاتم الطائي:

قليلاً به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغننا

الحالة الخامسة: أقل من الرابعة، وذلك في صورتين أيضاً:

(١) (إذا وقع الفعل بعد لم)، كقوله:



يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسيه معمماً

(٢) (إذا وقع بعد أداة جزاء غير إما) كقوله:

ومهما تشأ منه فزاره تُمنعا

فالألف في (يعلم)، و(تمنعا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كما سيأتي في درس الوقف.

الحالة السادسة: أن يكون ممتنعاً وذلك إذا فقد شرطاً من شروط الوجوب المتقدمة في الحال الأولى، ولم يكن مما سبق.
فقوله:

والله لا يذهب شيخي باطلا

يُمتنع تأكيده؛ لأنه منفي في جواب قسم.

وقوله تعالى - في قراءة ابن كثير-: ﴿لَأَقْسِمَ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ يُمتنع تأكيده؛ لأنه للحال وليس للاستقبال.

وقوله تعالى: ﴿وَلئن مِتْمَ أَوْ قَتَلْتُم لَإِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾ يُمتنع تأكيده؛ للفصل من الفعل تحشرون بالجار والمجرور.



فصل في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل المؤكد إما أن يسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير، والضمير إما مستتر، وإما بارز، والبارز (ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة، أو نون نسوة).
وتحت هذا الباب مسائل، نلخصها كالتالي:

إحداها: إذا أسند الفعل إلى ضمير مستتر أو اسم ظاهر بني آخره على الفتح صحيحًا كان آخر الفعل أم معتلاً.

ويلزمك حينئذ ثلاثة أمور:

١ - أن ترد إليه لامه إن كانت قد حذفت.

٢ - وأن تقلبها ياءً إن كانت ألفاً؛ لتقبل الفتحة.

٣ - وأن ترد إليه عينه إن كانت قد حذفت.

وموضوع المسألة الضمير المستتر، وهو خمسة (أنا، نحن، أنت، هو، هي)، والاسم الظاهر وهو ستة: المذكر مفردًا ومثنًى ومجموعًا، والمؤنث كذلك، ودونك جدولاً توضيحياً لها:

الفعل	إسناده مؤكداً إلى: (١) اسم ظاهر مذكر	(٢) اسم ظاهر مؤنث
يَجْتَهِدُ	لَيَجْتَهِدَنَّ زَيْدٌ (أو الزيدان أو الزيدون).	لَتَجْتَهِدَنَّ هِنْدٌ (أو الهندان أو الهندات).
لَا يَرْضَى	لَا يَرْضِيَنَّ زَيْدٌ أو الزيدان أو الزيدون بالباطل.	لَا تَرْضِيَنَّ هِنْدٌ أو الهندان أو الهندات بالباطل.
لَا يَدْعُ	لَا يَدْعُوَنَّ زَيْدٌ أو الزيدان أو الزيدون إلى الشر.	لَا تَدْعُوَنَّ هِنْدٌ أو الهندان أو الهندات إلى الشر.
لَا يَمْشِي	لَا يَمْشِيَنَّ زَيْدٌ أو الزيدان أو الزيدون بالنميمة.	لَا تَمْشِيَنَّ هِنْدٌ أو الهندان أو الهندات بالنميمة.
يَسْعَى	لَيَسْعِيَنَّ زَيْدٌ أو الزيدان أو الزيدون إلى الخير.	لَتَسْعِيَنَّ هِنْدٌ أو الهندان أو الهندات إلى الخير.
لَا يَقُلْ	لَا يَقُولَنَّ زَيْدٌ أو الزيدان أو الزيدون زوراً.	لَا تَقُولَنَّ هِنْدٌ أو الهندان أو الهندات زوراً.

(٤) ضمير المتكلم ومعه غيره أو معظماً نفسه	(٣) ضمير المتكلم المفرد	
لنَجْتَهِدَنَّ في طلب العلم النافع. لا نَرْضِيَنَّ عَنْكَ فتسخط علينا. لا ندْعُوَنَّكَ فتأبى. لا نَمْشِيَنَّ بَيْنَكُمْ بالسنة فتتنكروا. والله لَنَسْعِيَنَّ في طلب العلم النافع. لا نَقُولَنَّ لَكَ خَيْرًا فتردَّ بغيره.	لَأَجْتَهِدَنَّ في العبادة. لا أَرْضِيَنَّ عَنْكَ فتسخط عليّ. لا أدْعُوَنَّكَ فتأبى. لا أَمْشِيَنَّ بَيْنَكُمْ بالسنة فتتنكروا. والله لَأَسْعِيَنَّ في طلب العلم النافع. لا أقُولَنَّ لَكَ خَيْرًا فتردَّ بغيره.	يَجْتَهِدُ لا يَرْضَى لا يدْعُ لا يمشي يسعى لا يقلُّ
(٦) ضمير الغائب المفرد	(٥) ضمير المخاطب المفرد	
قل لمحمد: لَيَجْتَهِدَنَّ في الطلب. وليرْضِيَنَّ بالحق. وليدْعُوَنَّ إِيَّاهُ. وليمشِيَنَّ بالخلق الحسن. وليسْعِيَنَّ إلى الآخرة بجدٍّ. وليقُولَنَّ الحق.	اجْتَهِدَنَّ يا محمد. وارْضِيَنَّ بالخير. وادْعُوَنَّ إِيَّاهُ. وامشِيَنَّ بَيْنَ النَّاسِ بالخلق الحسن. ولتَسْعِيَنَّ إلى نشر السنة. وقولَنَّ الحق وإن كان مرًّا.	يَجْتَهِدُ ارْضَى ادْعُ امشي تسعى قلُّ
	(٧) ضمير الغائبة المفردة	
	قل لهنْد: لَتَجْتَهِدَنَّ في الطلب. ولترْضِيَنَّ بسيرها الحسن. ولتدْعُوَنَّ إلى السنة. ولتمشِيَنَّ بَيْنَ أَخَوَاتِهَا بالحق. وتالله لتَسْعِيَنَّ في رضا ربها. ولتقولَنَّ لأبويها قولًا كريماً.	
تنبیه: اللام المفتوحة واقعة في جواب القسم، والمكسورة لام الأمر.		

المسألة الثانية: إذا أسند الفعل إلى ألف الاثنين.

وحينئذ تحذف نون الرفع، - إن كان مرفوعاً فلكراهة توالي ثلاثة أمثال، وإن كان مجزوماً فبالجزم -، وتكسر نون التوكيد بعد حذف نون الرفع؛ تشبيهاً بها، فتقول: (لتجتهدان، ولتدعوان، ولتطويان، ولترضيان، ولتقولان، واجتهدان، وادعوان).

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾.

المسألة الثالثة: إذا أسند الفعل إلى واو الجماعة.

وحينئذ تحذف نون الرفع أيضاً؛ لما ذكر.

ثم إن كان صحيح الآخر حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين - ولا يفعل ذلك بألف الاثنين لئلا يلتبس بالمسند للواحد - وبقي ما قبل الواو مضموماً؛ ليدل على المحذوف، تقول: لتجتهدن.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَصْدُنْكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾.

وأصل (ولا يصدنك) قبل دخول الجازم والتوكيد: (يصدونك) بنون واحدة للرفع، فلما دخل الجازم حذفت النون، فلما أكد التقى ساكنان: (الواو، والنون المدغمة من نوني التوكيد)، فحذفت الواو؛ لاعتلاها، ووجود ما يدل عليها وهو الضمة.

وإن كان الفعل معتل الآخر حذف آخر الفعل مطلقاً، فأما واو الجماعة فإن كان الفعل معتلاً بالألف بقيت مفتوحاً ما قبلها، وتضم هي، نحو: (لترضون، ارضون).

وإن كان الفعل معتلاً بالواو أو الياء حذفت وضم ما قبلها، نحو: (لتدعن، لتطون، وادعن، واطون).

تنبيه: الواو في (ارضون) واو الجماعة، وفي (اطون) عين الكلمة.

المسألة الرابعة: إن أسند الفعل إلى ياء المخاطبة.

وحينئذ تحذف نون الرفع أيضاً؛ لما ذكر آنفاً.

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبة، وأبقي كسر ما قبلها نحو (لتجتهدن، واجتهدن).

وإن كان معتل الآخر حُذِفَ آخر الفعل مطلقاً.

فأما ياء المخاطبة فإن كان الفعل معتلاً بالألف، بقيت مفتوحاً ما قبلها وتكسر هي، نحو: (لترَضِينَ، وارَضِينَ ولتسَعِينَ واسَعِينَ).

قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ﴾.

وإن كان الفعل معتلاً بالواو أو الياء حذفت وكسر ما قبلها، نحو: (لتدَعِينَ، لتطُونَنَّ، وادَعِينَ، واطُونَنَّ).

وأصل (ترينَ) قبل دخول النون: تَرَأَيْنَ كتضريين، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة على ما مر عند الكلام على المهموز في فصل (اتصال الضمائر بالأفعال)، فصار: تَرَيْنَ، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فصار: تَرِينَ، فلما أكد بالنون ودخل الجازم حذفت نون الرفع للجازم، وكسرت الياء للتخلص من الساكنين: (ياء المخاطبة والنون الأولى من نون التوكيد المشددة)، ولم تحذف الياء لعدم ما يدل عليها، فقليل: وإِمَّا تَرِينَ.

المسألة الخامسة: إن كان الفعل مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة بين النونين نون النسوة ونون التوكيد لكرهية توالي الأمثال ولم تحذف نون النسوة لأنها اسمٌ ولو حذفت لما بقي ما يدل عليها وكسرت نون التوكيد تشبيهاً لها بنون الرفع تقول: (لتكْتُبْنَ، ولترَضَيْنَنَّ، ولتدْعُونَنَّ، ولتَطْوِينَنَّ).

تنبيه:

كل موضع صح دخول الثقيلة فيه يصح دخول الخفيفة إلا موضعين:

الأول: الفعل المسند لألف الاثنين.

الثاني: الفعل المسند لجماعة الإناث؛ لأن الخفيفة لا تقع بعد الألف والسر في ذلك الفرار من التقاء الساكنين: الألف والنون الخفيفة.

فإن قلت: في الثقيلة أيضاً التقى ساكنان فهلاً منع كما منع هنا؟

فالجواب: أن الالتقاء هناك مغتفر لأن الساكن الثاني مدغم في مثله.

في باب خاص بالاسم

الاسم قسمان: جامد، ومُشتق.

فالجامد: ما ليس مأخوذاً من غيره، كالمصادر، وأسماء الأجناس، والأعلام إلا ما خصه الدليل **ف(فَهِم، وَعِلْم، وَرَجُل، وَفَرَس، وَزَيْد، وَعَمْرُو)** أسماء جامدة.

ثم الجامد قسمان:

- ١- اسم عين: وهو ما دلَّ على مَعْنَى قائم بِنَفْسِهِ، نحو: **(رَجُل، وَفَرَس)**.
- ٢- واسم معنى: وهو ما دلَّ على مَعْنَى قائمٍ بغيره، كالمصدر، نحو: **(العِلْم، والفَوْز)**.

والمشتق: ما أُخِذَ من غيره، كالفعل واسم الفاعل، نحو: **(ضَرَبَ، وَضَارِب)**، فإن **(ضَرَبَ)** مأخوذة من المصدر **(ضَرَب)**، و**(ضَارِب)** مأخوذ من الفعل أو المصدر على خلاف بينهم.

فالاشتقاق: أخذُ كلمةٍ من أخرى مع تناسُبٍ في المعنى وتغيُّرٍ في اللفظ.

والمشتقات عشرة، وهي:

(الفعل بأقسامه الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل-ومنه أمثلة المبالغة- واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة).

فأما الفعل فقد تقدم الكلام عليه، وبقيت سبعة مشتقات يأتي الكلام عليها، إن شاء الله، تعالى، بعد الحديث على المصدر.

والمشتق منه المصدر، ونبدأ به؛ لِقَصْرِ الكلام عليه.

المصدر: اسم دال على حدوث الفعل دون زمانه، فإذا قلت: (ضَرَبَ) دَلَّ ذلك على وُقُوعِ حَدَثٍ، وهو الضَّرْبُ، ولم يَدُلَّ على زَمَنِهِ، ويخرج بهذا القيد الفعل، (ضَرَبَ) - مثلاً - يَدُلُّ على حدوثِ فِعْلٍ، وهو الضرب، وعلى زمن ذلك الفعل، وهو المُنْصِيءُ.

أبنية المصدر:

المصدر قسمان: قياسي، وسماعي.

أما مصادر ما زاد على الثلاثي المجرد، سواءً أكان ثلاثياً مَزِيداً أم رباعياً بنوعيه: المجرد، والمزيد، فقد تقدم ذكر أبنية مصادرها عند تفصيل أوزان الأفعال، بما أغنى عن إعادته هنا، وتبين هناك أن أكثر تلك الأوزان قياسية.

ولم يَبْقَ هنا إلا ذِكْرُ أوزانِ الثلاثيِّ، وهو ما وعدنا به في الباب المشار إليه، فنقول:

تقدم أن الفعل الثلاثيَّ المجرد له أبنية ثلاثة، وهي: (فَعَلَ، وفَعَّلَ، وفَعَّلَ).

فأَمَّا (فَعَّلَ) فلا يكون إلا لازماً، وأما الآخران فيأتي منهما المتعدي واللازم، وفي مصادرها ما هو قياسي، وفيها ما هو سماعي. ونُلَخِّصُ مصادرَ هذه الأوزان في التالي:

[١] قياس مصدر الفعل المتعدي:

قياسه (فَعَّلَ)، بفتح فسكون، سواءً كان ماضيه على (فَعَّلَ)، أو (فَعَّلَ)، نحو: (قَتَلَ قَتَلًا، وضَرَبَ ضَرْبًا، ورَدَّ رَدًّا، وفتحَ فَتْحًا، وحَمَدَ حَمْدًا، وفَهِمَ فَهْمًا).

[٢] قياس مصدر الفعل اللازم:

الفعل اللازم إمَّا أن يكون من باب: (فَعَلَ)، أو (فَعَّلَ)، أو (فَعَّلَ).

١. أَمَّا (فَعَّلَ) فقياس مصدره (الْفُعُول)، نحو: (خَرَجَ خُرُوجًا، وجَلَسَ جُلُوسًا). إلا ما استثنى.

٢. وَأَمَّا (فَعَلَ) فقياس مصدره (فَعَّلَ)، نحو: (فَرَحَ فَرَحًا، وَعَمِيَ عَمًى) إلا ما استثنى.

٣. وَأَمَّا (فَعَّلَ) فقياس مصدره (فَعَالَةٌ أو فُعُولَةٌ)، نحو: (ظَرَفَ ظَرَفَةً، وَجَزَلَ جَزَالَةً، وَصَعَبَ صُعُوبَةً، وَسَهَّلَ سُهُولَةً).

❖ وما استثنى قولهم:

(١) ما دَلَّ على (صَوْتٍ) فقياسُ مصدرِهِ الفُعَالُ، والفَعِيلُ، نحو: (صَرَخَ صُراخًا، ورَغَى رُغَاءً، وصَهَلَ صَهِيلًا، وحنَّ حَنِينًا).

(٢) وما دَلَّ على (دَاءٍ) فقياسُ مصدرِهِ الفُعَالُ، نحو: (سَعَلَ سُعَالًا، ومَشَتْ بِطْنُهُ مَشَاءً).

(٣) وما دَلَّ على (حِرْفَةٍ، أو وِلَايَةٍ) فقياسُ مصدرِهِ الفِعَالَةُ، نحو: (نَجَرَ نَجَارَةً، وَنَجَرَ نِجَارَةً، وَوَزَرَ وَزَارَةً، وَوَلَّى وَلايَةً).

(٤) وما دَلَّ على (فِرَارٍ أو اِمْتِنَاعٍ) فقياسُ مصدرِهِ الفِعَالُ، نحو: (أَبَقَ إِبَاقًا، وَنَفَرَ نِفَارًا، وَجَمَحَ جِمَاحًا، وَأَبَى إِبَاءً).

(٥) وما دَلَّ على (لَوْنٍ) فقياسُ مصدرِهِ (فُعْلَةٌ)، نحو: (جَمَرَ جُمْرَةً، وَخَضَرَ خُضْرَةً).

وتبقى أوزان أخرى تأتيك في كتب أوسع من هذا الكتاب، والله الموفق.

❖ تلك بعض الأوزان من المصادر القياسية، فأما السماعية -وهي الأكثر صيغًا في الثلاثي المجرد- فمن أمثلتها:

(طَلَبَ طَلَبًا، وَنَبَتَ نَبَاتًا، وَكَتَبَ كِتَابًا، وَنَشَدَ نَشْدَةً، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَشُكْرَانًا وَذَكَرَ ذِكْرًا، وَكَتَمَ كِتْمَانًا، وَكَذَبَ كَذِبًا وَكَذَابًا وَكَذَابًا).

و(لَعِبَ لَعِبًا، وَنَضِجَ نَضِجًا، وَكَرِهَ كَرَاهِيَةً، وَسَمِنَ سَمْنًا، وَرَجِمَ رَجْمَةً).

و(كَرَّمَ كَرَمًا، وَعَظَّمَ عِظْمًا، وَحَسَّنَ حُسْنًا، وَجَمَّلَ جَمَالًا).





فصل في اسم المرة والهيئة

[١] اسم المرة: هو مصدرٌ يُصاغُ للدلالة على حدوثِ الفعلِ مرَّةً واحدةً. ويُصاغُ من الثلاثيِّ على وزن (فَعْلَة)، بفتح فسكون، نحو: (جَلَسَ جَلَسَةً، وَأَكَلَ أَكَلَةً).

ويجوز أن يُوكَّدَ بواحدة، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾. فإذا كان بناءً مصدره الأصلي على التاء، فيدُلُّ على المرة الوصفُ.

توضيح:

من المصادر السماعية ما جاء وزنه على (فَعْلَة)، كما تقدم قُبيلَ هذا الفصل، نحو: (رَحِمَ رَحْمَةً)، وهي مُوَافِقَةٌ في اللفظ للصيغة التي تدُلُّ على المرة، فإذا قلت في اسم المرة من (رَحِمَ): (رَحْمَةً)، وَقَعَ مُحَاطَبُكَ في لَبْسٍ، فلم يُدرَ أَرَدْتَ المصدرَ الأصليَّ أم اسمَ المرة؟ فَلِدْفَعِ ذلك اللبسِ يُوَصِّفُ اسمُ المرَّةِ بـ(واحدة)، فيقال: (رحم رحمة واحدة)؛ لِيَدُلَّ على أنك لم تُردِّ المصدر العام، وإنما أردت مصدرَ المرة.

ويُصاغُ اسمُ المرَّةِ من غير الثلاثيِّ من مصدره المُسْتَعْمَلِ بزيادة تاءٍ، إن لم تكن فيه، نحو: (انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً)، فإن كان المصدر العام فيه تاءً في آخره، فيدل على المرة منه الوصفُ.

توضيح:

تقدم عند إيراد أوزان الأفعال ومصادرهما أنَّ من المصادر القياسية ما جاء وزنه على (فَعْلَة)، نحو: (دَخَرَجَ دَخْرَجَةً)، فإذا قلت في اسم المرة من (دَخَرَجَ): (دَخْرَجَةً)، وَقَعَ مُحَاطَبُكَ في لَبْسٍ، فلم يُدرَ أَرَدْتَ المصدرَ الأصليَّ أم اسمَ المرة؟ فَلِدْفَعِ ذلك اللبسِ يُوَصِّفُ اسمُ المصدرِ بـ(واحدة)، فيقال: (دَخَرَجَ دَخْرَجَةً واحدةً).

وقُلْ مِثْلَ ذلك في (أَقَامَهُ إِقَامَةً واحدةً، وَعَامَلَهُ مُعَامَلَةً واحدةً).

[٢] اسم الهيئة: مُصَدَّرٌ يُصَاغُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَيْئَةِ الْحَدَثِ.

وهو من الثلاثي على وزن (فَعْلَة)، بكسر فسكون، نحو: (جَلَسَ جَلْسَةً، وَقَتَلَ قِتْلَةً)، وفي الحديث: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ». فإذا كان بناءً مصدره الأصلي على التاء فيَدُلُّ على الهيئة الوصفُ ونحوه.

توضيح:

من المصادر السماعية ما جاء وزنه على (فَعْلَة)، كما تقدم قُبِيلَ هذا الفصل، نحو: (نَشَدَ نَشْدَةً)، وهو مُوَافِقٌ في اللفظ للصيغة التي تَدُلُّ على الهيئة، فإذا قلت في اسم الهيئة من (نَشَدَ): (نَشْدَة)، وَقَعَ مُحَاطَبُكَ فِي لَبْسٍ، فلم يُدِرْ أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ الْأَصْلِيَّ أَمْ اسْمَ الْهَيْئَةِ؟

فَلِدَفْعِ ذَلِكَ اللَّبْسِ يُوصَفُ اسْمُ الْهَيْئَةِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، أَوْ يُضَافُ إِلَى مَا يَبِينُ الْهَيْئَةَ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تُرِدِ الْمَصْدَرَ الْعَامَّ، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ مَصْدَرَ الْهَيْئَةِ، فيقال: (رَحَلَ رِحْلَةً مَاتِعَةً، وَنَشَدَ النَّصَالَةَ نَشْدَةً الْمَلْهُوفِينَ).

وَلَا يُصَاغُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ اسْمُ هَيْئَةٍ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَة) إِلَّا شَذَوْدًا، نحو: (اِخْتَمَرَتِ الْمَرْأَةُ خِمْرَةً، وَاعْتَمَ الرَّجُلُ عِمَّةً).

فَإِذَا أَرَدْتَ بَيَانَ الْهَيْئَةِ لِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِيِّ فَأَنْتَ بِالْمَصْدَرِ الْعَامِّ، ثُمَّ أَلْحَقْ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ مِنْ وَصْفٍ، أَوْ إِضَافَةٍ، أَوْ نَحْوِهِمَا، فنقول: (أَتَقَنَّ عَمَلَهُ إِتْقَانًا بِالْغَا، وَاسْتَمَعَ اسْتِمَاعَ الْمُصِصِينَ).

تنبيهان:

الأول: المصادرُ العامة لما زاد على الثلاثة تقدمت في باب الفعل عقب ذكر أفعالها، وكُلُّها قياسيةٌ على ما تقدم تقريره.

الثاني: من المصادر ما يُسَمَّى بالمصدر الميمي، ويأتي الكلام عليه، إن شاء الله تعالى، عَقِبَ الْكَلَامِ عَلَى اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.



المشتقات من الأسماء

وهي - كما تقدّم - سبعة:

الأول: اسم الفاعل:

وهو ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله.

توضيح:

إذا قلت: (زيد ضاربٌ عمراً)، فإنك تستشف من لفظة (ضارب)، وتستدل بها على ثلاثة أشياء:

- (١) حصول حدث، وهو الضرب.
- (٢) وأن هذا الضرب متجدّد، بمعنى أنه غير مُستمر، فيحتمل أنه يضربه في الزمن الحاضر، ولم يكن ضربه في الماضي، ويحتمل أنه سيضربه في المستقبل، وليس ضارباً له في الحال، ولم يكن تقدّم له ضربٌ في الماضي.
- (٣) وأن لهذا الحدث (الضرب) فاعلاً، وهو زيد؛ لأن في (ضارب) ضميراً مستتراً يُعربُ فاعلاً لاسم الفاعل، ويعودُ على زيد.

كيفية صوغ اسم الفاعل:

يأتي من الثلاثي على وزن (فَاعِلٍ)، نحو: (ناصر، ووارث، ومادّ، وراضٍ، ووافٍ، وطاوٍ، وقائل، وبائع).

ويأتي من غير الثلاثي على وزن المضارع بإبدال أوله ميماً مضمومةً، وكسر ما قبل آخره، إن لم يكن مكسوراً.

توضيح:

إذا أردت أن تعرف اسم الفاعل من الأفعال التالية: (أَكْرَمَ، وَعَظَّمَ، وَتَدَخَّرَجَ، وَاسْتَدْعَى)، فيؤتى أولاً بالمضارع، فيقال: (يُكْرِمُ، وَيُعَظِّمُ، وَيَتَدَخَّرَجُ، وَيَسْتَدْعِي)، ثم يُبدّل من حرف المضارعة ميماً مضمومةً كما قلنا، ويُكسر ما قبل الآخر - إن لم يكن

مكسورًا كما هو الحال في المثال الثالث، وفي كلِّ ما بدئ بـتاءٍ زائدة- فيقال: (مُكْرِمٌ، وَمُعَظَّمٌ، وَمُتَدَخِّرُجٌ، وَمُسْتَدْعٍ).

فائدة:

قد تُحوَّلُ صيغةُ (فاعل) إلى أمثلةٍ متنوعةٍ؛ لإفادة الكثرة، وتسمى هذه الصيغ أمثلة المبالغة، وأشهرها خمسة، وهي:

- ١- (فَعَّالٌ)، نحو: (شَرَّابٌ، وَعَلَّامٌ، وَصَبَّارٌ).
- ٢- (فَعِيلٌ)، نحو: (سَمِيعٌ، وَعَلِيمٌ، وَقَدِيرٌ).
- ٣- (فَعُولٌ)، نحو: (غَيُورٌ، وَظُلُومٌ، وَجَهُولٌ)، قال الله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾.
- ٤- (مِفْعَالٌ)، نحو: (مُنْحَارٌ، وَمِهْذَارٌ، وَمِعْطَارٌ).
- ٥- (فِعْلٌ)، نحو: (حَذِرٌ)، وهذا الوزن الأخير أقلُّها استعمالًا.

الثاني: اسم المفعول:

وهو ما دلَّ على حَدَثٍ وَحُدُوثٍ وَمَفْعُولِهِ.

توضيح:

إذا قلت: (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ)، فإنك تَسْتَشْفُ من لفظة (مَضْرُوبٌ) ثلاثة أشياء:

- ١) حصول حَدَثٍ، وهو الضرب.
- ٢) وأن هذا الضَّرْبَ مُتَجَدِّدٌ، أي: غيرُ مُسْتَمِرٍّ، فيحتمل أن العبدَ يُضْرَبُ في الزمن الحاضر، ولم يكن في الماضي كذلك، ولن يكون في المستقبل كذلك، ويحتمل أنه سيُضْرَبُ في المستقبل، ولم يقع عليه ضَرْبٌ في الماضي، وغير واقع في الحال.
- ٣) وأن هذا الحَدَثَ (الضَّرْبَ) وقع على مفعول، وهو العبد هنا.

كيفية صوغ اسم المفعول:

يأتي من الثلاثيِّ على وزن (مَفْعُولٍ)، نحو: (مَنْصُورٌ، وَمَوْزُوثٌ، وَمَمْدُودٌ، وَمَقُولٌ، وَمَبِيعٌ، وَمَرْضِيٌّ، وَمَبْغِيٌّ عليه، وَمَوْفِيٌّ، وَمَطْوِيٌّ).

وأصل ما عدا الثلاثة الأول: (مَقْوُولٌ، وَمَبْنُوعٌ، وَمَرْصُوعٌ، وَمَبْعُوعٌ، وَمَوْفُوعٌ، وَمَطْوُوعٌ)، وتقدم في بابي النقل والإبدال ما حصل لهذه الألفاظ من تغيير وإعلال، فَاكْتَفَيْ بِمَا مَضَى عَنْ الإِعَادَةِ خَشْيَةَ الإِمْلَالِ.

وَيَصَاحُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ عَلَى وَزْنِ الْمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِنَائِبِ الْفَاعِلِ بِإِبْدَالِ أَوَّلِهِ مِيمًا مَضْمُومَةً.

توضيح:

إذا أردت أن تَصَوِّغَ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَفْعَالِ التَّالِيَةِ: (أَكْرَمَ، وَعُظَّمَ، وَتُدْخِرَ، وَاسْتَدْعَى)، فيؤتى أولاً بالمضارع المبنى لما لم يُسَمَّ فاعله، فيقال: (يُكْرَمُ، وَيُعْظَمُ، وَيَتَدَخَّرُ، وَيُسْتَدْعَى)، ثم يُبَدَّلُ مِنْ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً، فيقال: (مُكْرَمٌ، وَمُعْظَمٌ، وَمُتَدَخِّرٌ، وَمُسْتَدْعَى).

فائدتان:

الأولى: قد يَرِدُ وَزْنُ (فَعِيلٍ) مرادًا به اسْمُ الْمَفْعُولِ، نحو: (جَرِيحٌ)، بمعنى مَجْرُوحٍ، و(أَسِيرٌ)، بمعنى مَأْسُورٍ، و(قَتِيلٌ)، بمعنى مَقْتُولٍ.

الثانية: بعض الأمثلة من الأجوف، والمدغم تأتي بلفظ واحد صالح لأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول بحسب التقدير.

توضيح:

الفعل (اختار)، خماسي ووزنه: (افْتَعَلَ)، فإذا جئت باسم الفاعل منه، على القاعدة التي مرت بك قريبًا، فإنك تأتي أولاً بالمضارع المعلوم، فتقول: (يُخْتَارُ)، وأصله: (يُخْتِيرُ) على وزن (يَفْتَعِلُ)، ثم تُبَدَّلُ حَرْفَ الْمُضَارِعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً، وَتَكْسِرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، فتقول: (مُخْتِيرٌ)، على وزن (مُفْتَعِلُ)، فَيَتَحَرَّكُ حَرْفُ الْعِلَّةِ، وَيَنْفَتَحُ مَا قَبْلَهُ، فَيُقْلَبُ أَلْفًا، كَمَا مَرَّ فِي الْإِبْدَالِ، فتقول: (مُخْتَارٌ).

وإذا جئت باسم مفعول منه، على القاعدة التي مرت بك آنفًا، فإنك تأتي أولاً بالمضارع المبنى لما لم يسم فاعله، فتقول: (يُخْتَارُ)، وأصله: (يُخْتِيرُ) على وزن (يَفْتَعِلُ)، ثم تُبَدَّلُ حَرْفَ الْمُضَارِعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً، فتقول: (مُخْتِيرٌ)، على وزن (مُفْتَعِلُ)، فَيَتَحَرَّكُ حَرْفُ الْعِلَّةِ، وَيَنْفَتَحُ مَا قَبْلَهُ، فَيُقْلَبُ أَلْفًا، كَمَا مَرَّ فِي الْإِبْدَالِ، فتقول: (مُخْتَارٌ).

فأنت ترى أن لفظ اسم الفاعل لم يختلف عن لفظ اسم المفعول، إلا من حيث التقدير الذي يَبَيِّنُ لك، ولا يَضُرُّ اللبسُ في مثل هذا اعتماداً على القرائن، فإذا قلت -مثلاً-: (النبي -صلى الله عليه و على آله سلم- مُحْتَارٌ للرسالة)، كانت الصيغة دالةً على اسم المفعول، لكن إذا قلت: (الأمير مختارٌ زيداً للوزارة)، كانت الصيغة دالةً على اسم الفاعل. هذا في الأجوف ومثله في الاحتمالين المدغم، نحو قولك: (مُضَارٌّ، ومُحْمَارٌّ، ومُسْتَنٌّ)، فيصحُّ أن تكون لاسم الفاعل، واسم المفعول، بحسب القرائن.

الثالث: الصفة المشبهة:

وهي ما اشتقَّ من مصدرٍ اللازم للدلالة على الثبوتِ واللزوم. فهي تُفَارِقُ اسمَ الفاعل من جهاتٍ، منها:

١- أن اسم الفاعل يُشْتَقُّ من المتعدي، واللازم، والصفة المشبهة تُشْتَقُّ في الأصل من اللازم.

٢- وأن اسم الفاعل في الأصل يدلُّ على الحدوث، والصفة المشبهة تدلُّ على اللزوم.

توضيح:

هل يمكنك أن تُدْرِكَ بِذَوِقِكَ الفرقَ بين قولك: (زيدٌ ضاربٌ عمرًا)، وقولك: (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ)؟

لعلك تدرك أن المثال الأول يدلُّ على التَّجَدُّدِ، كما مرَّ عند الكلام على اسم الفاعل، لكن المثال الثاني لا يدلُّ على التَّجَدُّدِ، وإنما يدلُّ على الثبوت، فإنك إذا قلت: (زيدٌ حسن الوجه)، دلَّ ذلك على ثبوتِ ولزومِ الحُسْنِ لوجهِ زيدٍ في الزمن الماضي متصلًا بزمن التكلم، وهذا الفرق -أعني دلالة الصفة المشبهة على الثبوت، واسم الفاعل على التجدد- من أهم الفروق بينهما.

والثبوت في الصفة المشبهة نسبيٌّ، فيكون في بعض الصفات أكثر منه في بعضٍ آخر، فلا يَرُدُّ علينا نحو: (عَطْشَانٌ، وفَرِحٌ، وغَضَبَانٌ).

ويُعْلَبُ بناءُ الصفة المشبهة من باب (فَعَّلَ)، بفتح فضمٍّ، نحو: (شَرَّفَ)، ومن لازم باب (فَعَّلَ)، بفتح فكسر، نحو: (فَرَحَ)، ومن غير الغالب بناؤها من باب (فَعَّلَ)،

بفتحتين، لازماً كان، نحو: (مَيِّت، وشَيْخ)، من (مَاتَ يَمُوتُ، وشَاخَ يَشِيخُ) أو متعدياً، نحو: (سَيِّد)، من (سَادَ قومه يَسُودُهُم)، وصَوَّغَهَا من المتعدي أَنْدَرُ.

وأوزان الصفة المشبهة الغالبة اثنا عشر وزناً بمعرفتها يسهل عليك الباب بإذن الله، تعالى، وهي مبينة في الجدول التالي:

م	الوزن	مثاله	بابه	م	الوزن	مثاله	بابه
١	أَفْعَلْ	أحمر	فَعَلَ	٧	فَعْلٌ	سبط- ضخم	فَعَلَ - فَعْلٌ
٢	فَعْلَانُ	عطشان	فَعَلَ	٨	فِعْلٌ	صفر- ملح	فَعَلَ - فَعْلٌ
٣	فَعْلٌ	حَسَنٌ	فَعَلَ	٩	فُعْلٌ	حرٌّ- صُلْبٌ	فَعَلَ - فَعْلٌ
٤	فُعْلٌ	جُنُبٌ	فَعَلَ	١٠	فَعِلٌ	فَرِحَ- نَجِسٌ	فَعَلَ - فَعْلٌ
٥	فُعَالٌ	شُجاع	فَعَلَ	١١	فَاعِلٌ	صاحب- طاهر	فَعَلَ - فَعْلٌ
٦	فَعَالٌ	جبان	فَعَلَ	١٢	فَعِيلٌ	بخيل- كريم	فَعَلَ - فَعْلٌ

من الجدول السابق تلحظ أن الوزنين الأول والثاني مختصان بباب (فَعَلَ) وأن الثالث إلى السادس مختصة بباب (فَعْلٌ) وما عدا ذلك مشترك بين البابين.

ولا تأتي الصفة المشبهة من غير الثلاثي إلا إذا أُريدَ به الثبوت واللزوم، وتصاغ حينئذٍ على زنة اسم الفاعل، نحو: (هو مُعْتَدِلُ الْقَامَةِ، ومُنْطَلِقُ اللِّسَانِ).

الرابع: اسم التفضيل:

وهو الاسم المصوَّغ من المصدر للدلالة على أنَّ شيئين اشتركا في صفةٍ، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، نحو: (زَيْدٌ أَحْسَنُ من عمرو، وخالدٌ أَفْضَلُ من سعيد).

ولا يُصاغ قياساً إلاَّ مِمَّا اسْتَكْمَلَ ثمانية شُرُوطٍ:

الأول: أن يكون له فِعْلٌ، وشَدٌّ: (هو أَقْمَنُ بِكَذَا)، أي: (أَحَقُّ به)؛ لأن (أَقْمَنُ) لا فِعْلٌ له.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً، وشَدَّ بناؤه من (اِخْتَصَرَ) بالبناء لما لم يسم فاعله، فقالوا: (هذا الكلامُ أَخْصَرُ من غيره).

الثالث: أن يكون الفعل مُتَصَرِّفاً، فلا يُبْنَى من (لَيْسَ، وَعَسَى)، ونحوهما من الأفعال الجامة.

الرابع: أن يكون حَدْثُهُ قابلاً للتَّفَاوُت؛ ليصحَّ التفضيل، فخرج فيما مَثَّلُوا: (مات، وفني)، ونحوهما مما لا تفاوت في أصله.

الخامس: أن يكون تاماً، فخرجت الأفعال الناقصة، نحو كان وأخواتها؛ لأنها لا تَدُلُّ على حَدَثٍ عند الجمهور.

السادس: ألا يكون مَنفِيّاً، فلا يُبْنَى تفضيلاً من نحو: (ما ضَرَبَ زيدٌ عمراً)؛ لثلاثا يلتبس بالمثبت.

السابع: ألا يكون الوصفُ منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء)؛ لثلاثا يلتبس الوصف باسم التفضيل، فلا يصاغ اسم تفضيل من (عَرَجَ، وفَلَجَ، وَحَمَرَ)، ونحوها مما دل على: عَيْبٍ أو حِلْيَةٍ أو لَوْنٍ، واستثنى بعض الصرفيين من الألوان الأبيض، والأسود، وهو استثناء مقبول في الأبيض، بدليل حديث الحوض في بعض طرقه، وفيه: «ماؤه أبيض من اللبن».

الثامن: ألا يكون مَبْنِيّاً للمجهول، ولو صورة؛ لثلاثا يلتبس بالمبني للمعلوم، وشَدَّ قولهم: (هو أزهى من ديك، وهذا الكلام أخصر من ذاك)، بَنَوُهما من (زُهِىَ، واخْتَصَرَ)، المبنيين لما لم يسم فاعله، وتقدم في الأخير شذوذ آخر.

وهذه الشروط معتبرة في فِعْلِي التعجب، وهما صيغتا (ما أَفْعَلُهُ، وَأَفْعِلْ به).
نحو: (ما أَكْرَمَهُ، وأَكْرِمْ به).

وقد جمع ابنُ مالك -رحمه الله تعالى- في الخلاصة هذه الشروط فقال:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا	قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي	وغيرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعْلَا

وقوله: (وصغها)، أي: فَعَلَى التعجب، وقال في باب اسم التفضيل:

صُغَّ من مصوغٍ منه للتعجبِ أفعل للتفضيل وأب اللدُّ أبي

فإن أردت التفضيل، أو التعجبَ ممَّا لم يستوفِ الشروطَ فائت بصيغةٍ مستوفيةٍ لها واجعل مصدرَ غيرِ المستوفي تمييزًا لاسم التفضيل، أو مفعولًا لفعل التعجب (أفعل)، أو فاعلاً مجرورًا بالباء الزائدة في (أفعل به).

توضيح:

الفعل (دَحَرَجَ)، لم يستوفِ الشروط؛ لأنه غيرُ ثلاثيٍّ، فإذا أردنا التفضيلَ أو التعجبَ أتينا بمصدر (دَحَرَجَ)، وهو (دَحَرَجَةٌ)، ثم بصيغةٍ مستوفيةٍ للشروط، وهي (أَشَدُّ) مثلاً، فنقول: (زيدٌ أَشَدُّ دَحَرَجَةً من عمرو)، و(ما أَشَدَّ دَحَرَجَتُهُ وَأَشَدُّ بِدَحَرَجَتِهِ)، قال الحريري - رحمه الله تعالى - في «الملحة»:

وإن تَعَجَّبْتَ مِنَ الألوانِ أو عَاهَةٍ تَحَدَّثُ فِي الأبدانِ
فأبْنِ لها فعلاً مِنَ الثلاثي ثم ائتِ بالألوانِ والأحداثِ
تقولُ ما أنقى بَيَاضِ العَاجِ وما أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدِّيَاجِي

الخامس، والسادس: اسما الزمان والمكان:

وهما اسمان مَصْوَغانِ لزمانٍ وقوعِ الحَدَثِ أو مَكَانِهِ.

توضيح:

إذا قلت: (هذا مَوْلِدُ زيدٍ)، فيحتمل أنك أردت زمان ولادته أو مكانها، وقالوا: (مطعم) لمكان أو زمان الطعام، و(منزل) لمكان أو زمان النزول، و(موعد) لمكان أو زمان الوعد، وهكذا.

كيفية صياغة اسمي الزمان والمكان:

اسما الزمان والمكان يأتيان قياسًا من الثلاثيِّ على (مَفْعَل)، أو (مَفْعَل)، وفي ذلك تفصيل نلخصه فيما يلي:

ينيان على (مَفْعَل)، بفتح العين في ثلاث أحوال، نظرًا للمضارع:

الأولى: إذا كان المضارع مضموم العين، نحو: (كُتِبَ يَكْتُبُ) فتقول في اسمي الزمان أو المكان منه: (مَكْتُبٌ)، ومثله (مَقَامٌ)، من (قام يَقُومُ).

الثانية: إذا كان المضارع مفتوح العين، نحو: (مَذْهَبٌ، وَمَخَافٌ) من (ذهب يذهب، وخاف يخاف).

الثالثة: إذا كان المضارع معتل اللام مطلقاً، نحو: (مَرَمَى، وَمَوْقَى، وَمَسْعَى، وَمَلْهَى)؛ لأن مضارعها (يرمي، ويقي، ويسعى، ويلهو)، وهي معتلة اللام. وبينان على (مَفْعِلٌ)، بكسر العين في حالين:

الأولى: إذا كانت المضارع مكسور العين في غير معتل اللام، نحو: (مَجْلِسٌ، وَمَبِيعٌ) من (جَلَسَ يَجْلِسُ، وَبَاعَ يَبِيعُ).

الثانية: إذا كان الفعل مثلاً مطلقاً في غير معتل اللام، نحو: (مَوْعِدٌ، وَميسِرٌ، وموَجِلٌ)، من (وَعَدَ يَعِدُ، وَيَسِرُ يَسِيرُ، وَوَجَلَ يَوْجُلُ).

وشدّت ألفاظُ في هذا البابِ تُراجعُ في «لامية الأفعال»، وشروحها.

ويُصاغان من غير الثلاثي على زنة اسم مفعوله، فتقول في اسم الزمان أو المكان من (أَكْرَمَ، واستخرجَ، واستعانَ): (مُكْرَمٌ، ومُسْتَخْرَجٌ، ومُسْتَعَانٌ).

استطراد:

من المصادر نوعٌ يقال له: (المصدر الميمي)، وهو مصدر يدُلُّ على ما يدُلُّ عليه المصدرُ العادي، وسمي ميميّاً؛ لأنه لا يكون إلا مبدوءاً بالميم.

كيفية صياغة المصدر الميمي:

يصاغ من الثلاثي على وزن (مَفْعِلٌ)، بفتح العين مطلقاً إلا إذا كان واوياً الفاء صحيح اللام فإنه يصاغ على وزن (مَفْعِلٌ)، بكسر العين.

ويُصاغ من غير الثلاثي على زنة اسم مفعوله، كاسمي الزمان والمكان منه.

أمثلة:

■ أعجبنى مَقْعَدُ زيد، أي قُعُودُهُ، وساءني مَوْقِفُهُ في الشمس، أي: وَقُوفُهُ.



- سُرِرْتُ بِمُعْتَدٍ سَعِيدٍ، أَي: اعتقاده، لم أشْعُرْ بِمُنْطَلَقِ عَمْرٍو، أَي بانطلاقه.
وَشَدَّتْ أَلْفَاظُ تُطْلَبُ فِي كِتَابٍ أَوْسَعِ.
وَيُفَرِّقُ بَيْنَ اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ بِالْقِرَائِنِ.

السابع: اسم الآلة:

هو اسمٌ مصوغٌ من مصدر الثلاثي لِيَدَّ عَلَى مَا وَقَعَ الْفِعْلُ بِوَاسِطَتِهِ، فَإِذَا قُلْتَ:
(قَطَعْتُ الْخَشَبَ بِالْمِنْشَارِ)، دَلَّ الْمَثَالُ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ حَصَلَ بِوَاسِطَةِ الْمِنْشَارِ، فَالْمِنْشَارُ اسْمُ
آلَةٍ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ (النَّشْرِ)، وَالنَّشْرُ مَصْدَرُ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ (نَشَرَ).
وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوزَانٍ قِيَاسِيَّةٍ: (مِفْعَالٌ، وَمِفْعَلٌ، وَمِفْعَلَةٌ)، بِكَسْرِ الْمِيمِ فِيهِنَّ، نَحْوُ:
(مِفْتَاحٌ، وَمِنْشَارٌ، وَمِحْلَبٌ، وَمُحِيطٌ، وَمِلْعَقَةٌ، وَمِكْنَسَةٌ).
وَقَدْ سُمِعَتْ أَلْفَاظٌ مِيميَّةٌ خَارِجَةٌ عَنْ هَذَا الْقِيَاسِ، تَأْتِيكَ فِي «لَامِيَةِ الْأَفْعَالِ»، إِنْ
شَاءَ الْمَوْلَى، عَزَّ وَجَلَّ.
وَهُنَاكَ أَسْمَاءُ آلَاتٍ جَامِدةٌ أَتَتْ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْأَوْزَانِ، وَلَا ضَابِطَ لَهَا، نَحْوُ: (الْفَأْسُ،
وَالْقَلَمُ، وَالسَّكِّينُ).



التأنيث

للتأنيث علاماتٌ منها ما يُحُصُّ الأفعال، ومنها ما يُحُصُّ الأسماء.

علامة التأنيث في الفعل: تُلْحَقُ الفعلُ الماضي في آخره تاءُ التأنيث الساكنة، للدلالة على تأنيث المسند إليه، فتقول: (قامتْ هُنْدُ، وَضَرَبَتْ دَعْدُ)، وتلحق المضارع في أوله، نحو: (تفهمُ سعاد).

علامات التأنيث في الأسماء: تؤنث الأسماء بواحدة من ثلاث علامات في آخرها:

١. التاء المتحركة، نحو: (عائشة، وقائمة).
٢. ألف التأنيث المقصورة، نحو: (سَلَمَى، وَذِكْرَى).
٣. ألف التأنيث الممدودة، نحو: (صَحْرَاءَ، وَحَمْرَاءَ، وَعُلَمَاءَ).

[١] أولاً: التأنيث بالتاء: □

هي تاء زائدة تلحق الأسماء العربية في آخرها لتدلَّ على التأنيث، نحو: (خديجة، وآمنة، ومسلمة، ومكة).

وقد أنثت العربُ أسماءَ كثيرةً بتاءٍ مُقَدَّرَةٍ، ويُستدلُّ على هذه التاء المقدرة بأمر منها:

(١) تأنيث الضمير العائد إلى تلك الكلمة، فتستدل على تأنيثها بذلك.

توضيح:

إذا قال لك قائل: لفظة (النار) أمْدَكْرَةٌ هي أمْ مُؤَنَّثَةٌ؟

فالجواب أنك إذا تَصَفَّحْتَ مَوَارِدَ هذه اللفظة أَلْفَيْتَ الضمائرَ تعودُ إليها مؤنثَةً، فتستدلُّ بذلك على كونها مؤنثةً بتاء مقدرة، قال الله تعالى: ﴿النار وعدّها الله الذين كفروا﴾، وقال سبحانه: ﴿فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة﴾.

وقل مثل ذلك في لفظة (الحَرْبِ)، قال الله تعالى: ﴿حتى تضع الحرب أوزارها﴾.

(٢) الإشارة إليها بإشارة المؤنثة، فلفظة (جهنم) مؤنثة؛ لقوله تعالى: ﴿هذه جهنم﴾.

٣) ثبوت التاء في تصغيرها، فلفظتا (عَيْن، وَأُذُن) مؤنثتان؛ لأنك تقول في تصغيرهما: (عُيَيْنَة، وَأُذُنِيَّة)، وهذا الدليل خاصٌ بتصغير الثلاثي، كما سيأتي في درس التصغير، إن شاء الله تعالى.

٤) ثبوتُ التاء في فعلها، فلفظة (الغير) مؤنثة بدليل إلحاق التاء لفعلها كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْغَيْرَ﴾.

٥) سقوط التاء من عدده الذي يجري على عكس القياس.

توضيح:

يَذْكُرُ النحاةُ في باب «العدد» من دروس النحو أن الأعداد من ثلاثة إلى تسعة وكذا العشرة إن لم تركب، أنها تُخالَفُ المعدودَ في التذكير والتأنيث، فتقول: (عندي ثلاثة رجالٍ، وثلاث نسوة)، ويقولون حيثئذ: إنها تجري على خلاف القياس.

فعلى هذا يستدل بسقوط التاء في العدد على أن اللفظة المعدودة مؤنثة، والعكس بالعكس، فقولهم: (ثلاث أذرع) دليلٌ على أن الذراعَ مؤنثة، إذ لو كانت مذكراً لقل: (ثلاثة أذرع)، كما تقول: (ثلاثة أسهم).

أهم الأغراض المستفادة من التاء الملحقة بالأسماء:

١. فَصُلُ صفة المؤنث من صفة المذكر، وهو الغالب في أغراض التاء، فتقول: (رجلٌ صالحٌ، وامرأةٌ صالحةٌ).

٢. فَصُلُ الواحد من الجنس، نحو: (تمرة وتمر، وتفاحة وتفاح).

٣. التعويض من فاء الكلمة، كما في (عِدَّة، وثِقَّة)؛ إذ أصلهما: (وَعَدٌ، وَوَثَقٌ).

٤. التعويض من لام الكلمة، كما في (سَنَّة)، وبابه؛ إذ أصل (سَنَّة): (سَنَوٌ، أو سَنَةٌ)،

حذفت لام الكلمة وعوض منه التاء، وباب سنة باب معروف في النحو يلحق في إعرابه بجمع المذكر السالم، فراجع به شروطه من «القطر»، و«الألفية».

٥. المبالغة نحو: (راوية)، فإنه يوصف به المذكر، والتاء فيه تدل على المبالغة.

٦. تأكيد المبالغة نحو: (نَسَّابة، ومُلُولَة).

والفرق بين هذا الغرض، وبين سابقه أَنَّ الْأَوَّلَ اسْتُفِيدَتِ المبالغة فيه من التاء، والثاني اسْتُفِيدَتِ المبالغة فيه من مثالي المبالغة: (فَعَّالٌ، وَفَعُولٌ)، فلما جاءت التاء موصوفاً بها المذكر صادفت لفظةً مؤكَّدةً، فقليل هي لتأكيد المبالغة، وهناك أغراض أخرى للإتيان بالتاء، وإنما اقتصرنا على الأهم، والله الموفق.

فائدة:

علمت أن الغالب في هذه التاء أنها للفصل بين صفة المذكر، والمؤنث إلا أن هناك أوزاناً تُترك معها هذه التاء في المؤنث، فيستوي فيها المذكر، والمؤنث، وهي خمسة أوزان:

الأول: (فَعُولٌ)، بمعنى فاعل، تقول: (رجُلٌ صبورٌ)، بمعنى (صابر)؛ فإن صبوراً مبالغة من صابر، فإذا وصفت به المؤنثة، قلت: (امرأةٌ صبورٌ)، بترك التاء.

وخرج بقيد (بمعنى فاعل) ما إذا كان (فَعُولٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ)، نحو: (بُعِلَ رَكُوبٌ) بمعنى مركوب، لا بمعنى راكب، فإذا وصفت به المؤنثة أتيت بالتاء، فتقول: (ناقاة ركوبة).

الثاني: (فَعِيلٌ)، بمعنى (مفعول)، نحو: (رجُلٌ جريحٌ، وامرأةٌ جريحٌ)، وخرج بقولهم: (بمعنى مفعول) ما إذا كان (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعل)، نحو: (امرأةٌ رحيمةٌ، وظريفةٌ)، فإن التاء تلحقهما؛ لأنها بمعنى فاعل.

الثالث: (مُفْعَلٌ)، نحو: (مِنْحَارٌ، وَمِهْدَارٌ)، فيقال: (رجُلٌ مِنْحَارٌ، وَمِهْدَارٌ، وامرأةٌ مِنْحَارٌ، وَمِهْدَارٌ).

الرابع: (مُفْعِيلٌ)، نحو: (مِعْطِيرٌ)، تقول: (امرأةٌ مِعْطِيرٌ)، وشَدَّ: (امرأةٌ مِسْكِينَةٌ) وسَمِعَ (امرأةٌ مَسْكِينٌ) بترك التاء.

الخامس: (مِفْعَلٌ)، تقول: (امرأةٌ مِغْشَمٌ، ومِدْعَسٌ).

ثانياً: التأنيث بالألف المقصورة: □

الألف المقصورة: هي ألف زائدة تلحق آخر اللفظة العربية للدلالة على التأنيث، واللفظة المشتملة عليها تكون ممنوعةً من الصرف (التنوين)، والأوزان التي ختمت بهذه التاء كثيرة، ومن تلك الأوزان:

١- (فَعْلَى)، بتثليث الفاء (أي: بالحركات الثلاث)، وسكون العين، نحو: (صَرَعَى، وَحُبَلَى، وَذُكِرَى).

٢- (فُعَالَى)، بضم أوله، نحو: (حُبَارَى)، اسم طائر.

٣- (فِعْعَلَى)، بكسر الفاء، وتشديد العين المكسورة، نحو: (خَلِيفَى)، بمعنى الخلافة.

ثالثاً: التأنيث بالألف الممدودة:

ألف التأنيث الممدودة: هي ألف زائدة، تلحق آخر اللفظة العربية للدلالة على التأنيث، مسبوقة بألف زائدة للمد.

نحو: (صحراء)، فألف التأنيث هي الهمزة في آخر الكلمة، على الصحيح، وقيل لها ممدودة لسبقها بألف زائدة جيء به لمجرد المد، وتقدم في باب الإبدال أن هذه الهمزة مبدلة من ألف التأنيث، فراجع.

وللألف الممدودة أوزان، منها:

١- (فَعْلَاءَ)، بفتح فسكون، نحو: (صَحْرَاءَ، وَحَسَنَاءَ، وَحَمْرَاءَ).

٢- (فَعْلَاءَ)، بتثليث الفاء، وفتح العين، نحو: (جَنَفَاءَ، -بمعنى الجَنَف، وهو الميل-، وَخِيَلَاءَ، وَسِيرَاءَ-نوع من الثياب يخالطها حرير-).

٣- (فِعْلِيَاءَ)، بكسر أوله وثالثه، بينها ساكن، نحو: (كِيرِيَاءَ).

٤- (أَفْعَلَاءَ)، بفتح فسكون، والعين مُثَلَّثَةً، نحو: (أَرْبَعَاءَ).

٥- (فَاعُولَاءَ)، نحو: (عَاشُورَاءَ).

٦- (فُعْلُلَاءَ)، بضم أوله وثالثه، بينها ساكن، نحو: (قُرْفُصَاءَ).



التشبة

هي إلحاق الاسم ألفاً ونوناً في حالة الرفع، وياءً ساكنة مفتوحاً ما قبلها، ونوناً مكسورة في حالتي الجر، والنصب.

كيفية التشبة:

تقدمت لك أقسام الاسم، وأنه: صحيح، ومنزل منزلته، ومنقوص، ومقصور، وممدود، وأمثلتها: (رَجُلٌ، ودَلُوٌّ، وظَبْيٌ، وقَاضِيٌ، وفَتَى، وكِسَاءٌ). فإذا ثنيت الأقسام الثلاثة الأولى لا يتغير منها شيءٌ، فتقول: (رَجُلَانِ، ودَلَوَانِ، وظَبْيَانِ، وقَاضِيَانِ)، وهذه لا أشكال فيها كما ترى، فانحصر الكلام في قسمي المقصور، والممدود.

أولاً: تشبة المقصور:

حاصل الكلام عليه أن للمقصور حالين: حالاً تقلب فيها الألف واوًا، وأخرى تقلب فيها الألف ياءً؛ وذلك أن ألف المقصور إمّا أن تكون ثالثة أو فوق ذلك، وإليك البيان:

١ - قلب ألف المقصور واوًا في التشبة:

تقلب ألفه واوًا إذا كانت ثالثةً، وأصلها الواو، نحو: (عَصَا، وعَصَوَانِ، وقَفَا، وقَفَوَانِ).

وتوضح ذلك أن الألف في اللفظة الثلاثية - كما مرَّ بك في الإبدال - لا تكون زائدة، وإنما تكون منقلبة عن أصل (واو أو ياء)، فعند تشبثها تعود تلك الألف إلى أصلها، وهذه الألف الثالثة هي المرادة بقول الشاطبي:

وتثنيةُ الأسماءِ تُكشِفُهَا وإن... رَدَدَتْ إِيكَ الفَعْلَ صَادَفَتْ مِنْهَا.

٢ - قلب ألف المقصور ياءً في التشبة:

تقلب ياءً في موضعين:

أ- إذا كانت ثالثة، وأصلها الياء، نحو: (فَتَى، وَفَتَيَانِ).

ب- إذا كانت الألفُ رابعةً فصاعداً، سواء أكان أصلها الواو أم الياء، نحو: (حُبْلَيَانِ، وَمَلْهَيَانِ، وَمُعْطَيَانِ، وَمُسْتَدْعَيَانِ).

ثانياً: تشنية الممدود:

نميد:

الممدود باعتبار الهمزة على أربعة أَضْرَبْ؛ لأن الهمزة إما أن تكون أصلية، وإما أن تكون بدلاً من أصل، وإما أن تكون بدلاً من حرف الإلحاق، وإما أن تكون بدلاً من ألف التانيث، فالكلام إذن في أربعة مواضع، وهي كما يلي:

الموضع الأول: ما كانت فيه الألف أصلية:

والحكم حينئذٍ أنه يجب سلامة همزته.

أمثلة:

(قُرَاءَ، وَوُضَاءَ)، الهمزة فيهما أصلية؛ إذ وزنها (فُعَالٌ)، من (قَرَأَ، وَوَضُوءٌ) - وهو من أمثلة المبالغة النادرة، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كَبَارًا﴾ -، فالهمزة إذن أصلية وهي لام الكلام، فعند الثنية تسلم هذه الهمزة، فتقول: (قُرَاءَانِ، وَوُضَاءَانِ).

الموضع الثاني: ما كانت فيه الألف بدلاً من أصل:

وهنا يَتَرَجَّحُ التصحيحُ على الإعلال.

أمثلة:

(كِسَاءَ، وَبِنَاءَ)، أصلهما: (كِسَاوُ، وَبِنَايُ)، كما سبق في «الإبدال»، فالألف فيهما مبدلة من أصل، فلذا تقول عند تشنيتهما: (كِسَاءَانِ، وَبِنَاءَانِ) على الوجه الراجح، ولك أن تقول: (كساوان، وبنوان) على الوجه المرجوح.

الموضع الثالث: ما كانت فيه الألف بدلاً من حرف الإلحاق:

أما الإلحاق فقد عُدَّ له أول الكتاب بابٌ أغنى تقدمه عن إعادته هنا، فراجعهُ لِيَتَرَبَّطَ به ما بين يديك من الكلام، فإذا كانت الألف للإلحاق فالحكم أنه يَتَرَجَّحُ فيه الإعلالُ على التصحيح عَكْسَ سابقه.

أمثلة:

(عَلْبَاءٌ، وَقُوبَاءٌ) أصلهما: (عَلْبَاي، وَقُوبَاي)، بياء زائدة فيهما للإحاق بـ(قِرطاس، وقُرْناس)، ثم أبدلت الياء همزة؛ لتطرفها بعد ألف زائدة، فعند التثنية تقول: (علباوان، وقوباوان) على الوجه الراجح، ولك أن تقول: (علباءان، وقوباآن) على الوجه المرجوح.

الموضع الرابع: ما كانت فيه الهمزة مبدلة من ألف التانيث:

عرفت الهمزة المبدلة من ألف التانيث قريباً، فإذا كانت الهمزة في المفرد كذلك، فالحكم أنه يجب إعلال هذه الهمزة عند التثنية بقلبها واوًا، فتقول: في تثنية (حمراء، وصحراء): (حمراوان، وصحراوان).

تنبيه مهم:

الإعلال في هذا الباب هو قلب الهمزة واوًا، سواءً انقلبت في المفرد عن واو كـ(كساء)، أم عن ياء كـ(حياء وعلباء وقوباء)، أم عن ألف كـ(حمراء وصحراء).



جمع الأسماء

كما أن العرب في لغتها احتاجت إلى التثنية، وقد عَرَّفْنَاكَ طَرَفًا من طريقتها فيها، فكَذَلِكَ تحتاج إلى الجمع، مثلها في ذلك مثل غيرها من لغات الناس، وهنا نعرض جانبًا من أسلوبها في الجمع.

فاعلم أن الجمع أربعة أنواع، وذلك أن المجموع إما مذكر، وإما مؤنث، والجمع إما أن يسلم فيه المفرد ويسمى **جمع التصحيح**، أو يتكسر، ويسمى **جمع التكسير**، فينتج أربعة أنواع، وهي: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير لمذكر وجمع التكسير لمؤنث، فنبدأ بالأول.

أولاً: جمع التصحيح

١ - كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالمًا:

يجمع بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، وقد علمت أن الاسم خمسة أنواع، فإن كان صحيحًا، أو منزلًا منزلته، لم يزد على ذلك.

أمثلة:

إذا جمعت (زيدًا) أو شخصًا اسمه (دلو، أو ظبي) جمع مذكر سالمًا، فإنك تقول: (زيدون، ودلون، وظبيون)، في حال الرفع، و(زيدين، ودلوين، وظبيين) في حالي الجر، والنصب.

وإن كان منقوصًا حُذِفَتْ ياءه؛ لالتقاء الساكنين، وُضِمَّ ما قبل واو الرفع للمناسبة، وكُسِرَ ما قبل الياء، فتقول: (القاضون، والداعون) رفعًا، و(القاضين، والداعين) جرًّا ونصبًا.

وأصل (القَاضُونَ) القَاضِيُونَ، حذفت الضمة التي على الياء للثقل، فالتقى ساكنان، الياء والواو، فحذفت الياء، وحُرِّكَ ما قبل الواو بالضمة للمناسبة.

وأصل (القَاضِينَ) القَاضِيَيْنِ، حُذِفَت الكسرةُ التي على الياء للثقل، فالتقى ساكنان، الياء التي هي لام الكلمة، والياء التي هي حرف الإعراب، فحذفت الأولى.

وإن كان مقصوراً حُذِفَت أَلِفُه، وأُبْقِيَت الفتحَةُ للدلالة عليها، فتقول في جمع (موسى) علمًا وجمع (أعلى، ومصطفى): (الموسُونَ، والأعلُونَ، والمصطفُونَ)، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ﴾. وقال: ﴿وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا مِنَ الْمَصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ﴾.

وأصل (الأعلون) الأعلوون، تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان، الألف المنقلبة عن الواو التي هي لام الكلمة، والواو التي هي حرف الإعراب، فحذفت الألف وبقيت الفتحَةُ؛ للدلالة على الألف المحذوفة.

وأصل (المصطفين) المصطفوين، قلبت الواو ألفًا؛ لما مر، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، وبقيت الفتحَةُ؛ للدلالة على الألف المحذوفة.

وإن كان الاسم المجموع ممدودًا فحكمه حكم الممدود في التثنية، تفصيلاً، وترجيحاً، فَجَدَّدْ به عهداً.

تقول في جمع (وُضَاء): (وُضَاءُونَ)، وفي جمع (كِسَاء، وَعِلْبَاء، وَحَمْرَاء) أعلاماً لمذكرين: (كسَاءون، أو كساوون، وعلباوون، وعلباوون، وحمراوون).

٢- كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالماً

جمع المؤنث السالم هو: ما جمع بألف وتاء مزيديتين، نحو قولك في جمع (زينب، ومسلمة): (زينبات، ومسلمات).

ومعرفة كيفية جمع هذا النوع متوقفة على إتقان ما تقدم في تثنية الأسماء، ويمكن إجمال ذلك في التالي:

- يَسْلَمُ في هذا الجمع ما سَلِمَ في التثنية، فتقول في جمع (هند): هندات، كما تقول في تثنيتهما: (هندان)، إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تُحذف في الجمع، وتَسْلَمُ في التثنية، تقول في جمع (مسلمة): (مسلمات) بينما تقول في تثنيتهما: (مسلمتان) بإبقاء التاء.

- يَتَغَيَّرُ فِيهِ مَا تَغَيَّرَ فِي الثَّنِيَّةِ، تَقُولُ فِي جَمْعِ (حُبْلَى، وَصَحْرَاءَ، وَعِلْبَاءَ، وَكِسَاءَ، وَقَاضِيَةٍ): (حَبْلِيَّاتٍ، وَصَحْرَاوَاتٍ، وَعِلْبَاوَاتٍ، وَكِسَاوَاتٍ، وَكَسَاءَاتٍ وَقَاضِيَّاتٍ)، كَمَا تَقُولُ فِي ثَنِيَّتِهَا: (حَبْلِيَّانِ، وَصَحْرَاوَانِ، وَعِلْبَاوَانِ، وَعِلْبَاءَانِ، وَكِسَاوَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَقَاضِيَّتَانِ).

- إِذَا كَانَ الْاسْمُ مَخْتَوِماً بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ الْمَفْرَدِ، وَقَبْلَهَا حَرْفُ عِلَّةٍ (أَلِفٌ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ) أَجْرَيْتَ عَلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ آخِراً قَبْلَ مَجِيءِ التَّاءِ؛ وَالسِّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ التَّاءَ - كَمَا تَقْدُمُ - تَسْلَمُ فِي الثَّنِيَّةِ، فَلَا يَكُونُ فِي الْكَلِمَةِ إِشْكَالٌ عِنْدَ ثَنِيَّتِهَا، وَلَكِنِهَا تَحْذَفُ فِي الْجَمْعِ، لِثَلَا تَجْتَمِعُ عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، فَبَعْدَ حَذْفِهَا تَصِيرُ الْكَلِمَةُ كَأَنَّ آخِرَهَا حَرْفُ الْعِلَّةِ.

مثال:

لفظة (فَتَاةٌ) إِذَا ثَنِيَّتُهَا ثَبَتَتْ التَّاءَ، فَقُلْتُ: (فَتَاتَانِ)، لَكِنْ عِنْدَ جَمْعِهَا جَمْعُ مَوْثٍ سَالِماً تُحْذَفُ هَذِهِ التَّاءُ فِي الْمَفْرَدِ، فَتَصِيرُ الْأَلْفُ آخِرَ الْكَلِمَةِ، فَإِذَا أُرِدْتُ جَمْعَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ، وَاللَّفْظَةُ ثَلَاثِيَّةٌ، تَعُودُ الْأَلْفُ إِلَى أَصْلِهَا، كَمَا كَانَتْ تَعُودُ إِلَى أَصْلِهَا فِي الثَّنِيَّةِ، فَتَقُولُ: (فَتِيَّاتٍ)، كَمَا قُلْتُ: (فَتِيَّانِ)، فِي ثَنِيَّةِ (فَتَى).

وهذا جدول يبين بعض الأمثلة لهذه المسألة:

الكلمة مختومة بالتاء	بعد حذف التاء	معاملتها بعد الحذف في الثنية	معاملتها في جمع المؤنث السالم	ملحوظة
فَتَاةٌ	فَتَا	فَتَوَانِ	فَتَوَاتٌ	
فَتَاةٌ	فَتَى	فَتِيَّانِ	فَتِيَّاتٌ	
مُصْطَفَاةٌ	مُصْطَفَى	مُصْطَفَيَّانِ	مُصْطَفَيَّاتٌ	
عَزْوَةٌ	عَزَوْ	عَزَوَانِ	عَزَوَاتٌ	فُتِحَتْ عَيْنُهَا لِمَا سَبَقَتْ
طَبِيبَةٌ	طَبِيبٌ	طَبِيبَانِ	طَبِيبَاتٌ	فُتِحَتْ عَيْنُهَا لِمَا سَبَقَتْ

فصل في تابع لجمع الاسم جمع مؤنث سالماً

إذا كان جمع المؤنث السالم اسماً ثلاثياً ساكنَ العين غيرَ مُعْتَلِّها ولا مدغمها، فإنَّما أن تكون فائده مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، وهالك بيان الأوجه الثلاثة:

(١) إن كانت مفتوحة لزم فتح عين الجمع، اتباعاً لحركة الفاء، تقول في جمع (سجدة، و دعد): (سجّدات، ودعدّات)، ومنه ما تقدم قريباً في الجدول السابق: (غزوات، وظيّبات)، قال الله تعالى: ﴿كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم﴾.

(٢) وإن كانت مضمومة جاز في عينه: الفتح، والإسكان، والاتباع، فتقول في جمع (خطوة، وجمل): (خطّوات، وخُطّوات، وجُمَلات، وجُمَلات).

ما لم يكن الاسم مضمومَ الفاء، ولا مُهْ ياءً، فإن كان كذلك امتنع الإتيان، وجاز الوجهان الأولان فقط، نحو: (دُمِيّةٌ)، تقول في جمعها: (دُمِيّاتٌ، ودُمِيّاتٌ)، ويمتنع (دُمِيّاتٌ)؛ استثقالاً للضمة قبل الباء.

(٣) وإن كانت مكسورة جاز في عينه: الفتح، والإسكان، والاتباع، فتقول في جمع (كسرة، وهند): (كسّرات، وكسّرات، وهنّدات، وهنّدات).

ما لم يكن الاسم مكسورَ الفاء، ولا مُهْ واو، فإن كان كذلك امتنع الإتيان، وجاز الوجهان الأولان، نحو: (ذروّةٌ)، تقول في جمعها: (ذِرَوَاتٌ، وذِرَوَاتٌ)، وامتنع (ذِرَوَاتٌ)؛ استثقالاً للكسرة قبل الواو.

وقولهم فيما نقلناه في صدر الفصل: (إذا كان اسماً ثلاثياً ساكنَ العين غيرَ مُعْتَلِّها ولا مدغمها) له محترزات نوردتها فيما يلي:

- ١- خرج بالاسم الصفة، فليس فيها تغيير، تقول في جمع (ضخمة): (ضخّمات).
- ٢- وخرج بالثلاثي ما زاد على الثلاثي، فليس فيه تغيير، تقول في جمع (زَيْنَب): (زَيْنَبات).
- ٣- وخرج بقولهم: (ساكن العين) مُحَرَّكُ العين، فليس فيه تغيير، تقول في جمع (شجرة): (شجّرات).

- ٤- وخرج بقولهم: (غيرَ معتلها) مُعْتَلُّ العين، فليس فيه تغيير، تقول في جمع (جَوْزَة، وهَيْشَة): (جَوَزَات، وهَيْشَات)، وفي الحديث: «إياكم وهيشات الأسواق».
- ٥- وخرج بقولهم: (ولا مدغمها) مدغمُ العين، فليس فيه تغيير، تقول في جمع (حَجَّة) - مثلثة الفاء -: (حَجَّات).

ثانيًا: جمع التكسير

جمعُ التكسير: هو ما دَلَّ على أكثرَ من اثنين أو اثنتين بتغيُّرٍ في صيغة مفردِه لفظًا، أو تقديرًا.

فالتغير اللفظي ظاهرٌ، وستأتي صورُه.

والتغير التقديري، نحو: (فُلُك) فإنها للمفرد، وجمعها (فُلُك) أيضًا إلا أن ضَمَّةَ المفرد كضمة (فُعل)، وضَمَّةُ جَمْعِ التكسير كضمة (أُسَد)، ويُفَرِّق بينهما سياقُ الكلام.

توضيح:

(فُلُك) - بمعنى سفينة وبمعنى سُنُن - لفظة تطلق على المفرد والجمع بلفظ واحد في الظاهر، ووزنها (فُعْل) فقد يقول قائل: (فُلُك) في المفرد هي (فُلُك) في الجمع، ولا أرى تغييرًا فيه.

فيقال: التغير تقديري، فإن وزن (فُعْل) وزن من الأوزان المشتركة بين المفرد، والجمع، ووافق أن اجتمع في هذه اللفظة ف(فُلُك) في المفرد وزنها (فُعْل) الذي هو من أوزان المفرد، فهي مثل (فُعْل، وجُمْل)، وعند جمعها ذهب هذه الضمة، وأُتِيَ بِضَمَّةٍ أخرى، فصار وزنها (فُعْلًا) الذي هو من أوزان الجموع، فضممتها حينئذٍ كضمة (حُمُر، وشُعْث)، جمع (أحمر وحمرأ، وأشعث وشعثاء).

فإن قيل: لم لا نقول: إنها من الألفاظ التي وضعت للمفرد والجمع بلفظ واحد كما قالوا: في (جُنُب)، فإنها للمفرد، والمثنى، والجمع مذكَّرًا كان أو مؤنثًا؟ ولم ارتكبنا هذا التقدير؟

فالجواب: أن الذي يَدُلُّ على ما ذكرناه أَوَّلًا أن تثنية (فُلْكَ) (فُلْكَانِ)، فلو كانت (فُلْكَ) كـ (جَنب) لقليل في تثنيتهما: (فُلْكَ) أيضًا، فتصير مثل (جُنُب) تطلق على المفرد، والمثنى، والجمع لكن الأمر ليس كذلك، فاتضح ما فصلناه، والله الموفق.

والتغيير اللفظي الذي يحصل للمفرد على ستة أنواع:

- (١) الأول: بزيادة فقط، نحو (صِنُوْ، وصِنُوَانٌ).
- (٢) الثاني: بنقص فقط، نحو (تُحْمَة، وتُحْم).
- (٣) الثالث: بتبديل شكل فقط، نحو (أَسَد، وأُسْد).
- (٤) الرابع: بزيادة وتبديل شكل، نحو (رَجُل، ورجال).
- (٥) الخامس: بنقص وتبديل شكل، نحو (رَسُول، ورُسُل).
- (٦) السادس: بزيادة، ونقص، و تبديل شكل، نحو (عَلَام، وغلِمان).

أقسام جمع التكسير:

جمع التكسير على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة، وكل قسم له مبدأ، وغاية، وأوزان.

أولاً: جمع القلة:

جمع القلة مبدؤه في الأصل من الثلاثة، أو الاثنين -على الخلاف المشهور في أقل الجمع-.

وغايته العشرة.

وأوزانه أربعة، وهي: (أَفْعَلَة، وَأَفْعُل، وَفَعْلَة، وَأَفْعَالٌ)، قال ابن مالك في الخلاصة:

أَفْعَلَة أَفْعُلُ ثُمَّ فَعْلَه تُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلَّة

ومن أمثلته: (أَسْلِحَة، وَأَفْلَس، وَفَتِيَّة، وَأَحْمَالٌ)، جمع: (سِلَاح، وفلس، وفتى، وحمل).

ثانيًا: جمع الكثرة:

مبدؤه: من فوق العشرة، وقيل يبدأ من مبدأ جمع القلة.

غايته: آخر الأعداد.

وأوزانه كثيرة، تزيد على العشرين، وإليك جدولاً نورد فيه أمثلةً عليها، فأما شروط مفرداتها، وبيان المطرّد من ذلك، والكثير، والنادر ففي غير هذا الكتاب:

م	المفرد	الجمع	وزنه	م	المفرد	الجمع	وزنه
١	أَحْمَرٌ، وَحَمْرَاءُ	حُمُرٌ	(فُعْلٌ)	١٣	غُلَامٌ	غُلَمَانٌ	(فُعْلَانٌ)
٢	حِمَارٌ	حُمُرٌ	(فُعْلٌ)	١٤	قَضِيبٌ	قُضْبَانٌ	(فُعْلَانٌ)
٣	عُرْفَةٌ	عُرَفٌ	(فُعْلٌ)	١٥	كَرِيمٌ	كُرَمَاءُ	(فُعْلَاءُ)
٤	كِسْرَةٌ	كِسَرٌ	(فُعْلٌ)	١٦	شَدِيدٌ	أَشْدَاءُ	(أَفْعِلَاءُ)
٥	هَادِي	هُدَاةٌ	(فُعْلَةٌ)	١٧	كَاهِلٌ	كَوَاهِلٌ	(فَوَاعِلٌ)
٦	كَامِلٌ	كَمَلَةٌ	(فُعْلَةٌ)	١٨	سَحَابَةٌ	سَحَابٌ	(فَعَائِلٌ)
٧	جَرِيحٌ	جَرَحَى	(فَعَلَى)	١٩	صَحْرَاءُ	صَحَارٍ	(فَعَالِي)
٨	كُوزٌ	كُوزَةٌ	(فُعْلَةٌ)	٢٠	صَحْرَاءُ	صَحَارَى	(فَعَالَى)
٩	صَائِمٌ	صَوَّمَ	(فُعْلٌ)	٢١	كُرْسِيٌّ	كُرَاسِيٌّ	(فَعَالِيٌّ)
١٠	صَائِمٌ	صَوَّامٌ	(فُعَالٌ)	٢٢	جَعْفَرٌ	جَعَاغِرٌ	(فَعَالِلٌ)
١١	جَبَلٌ	جِبَالٌ	(فُعَالٌ)	٢٣	مَسْجِدٌ	مَسَاجِدُ	(مَفَاعِلٌ)
١٢	فَلَسٌ	فُلُوسٌ	(فُعُولٌ)	٢٤	مِصْبَاحٌ	مِصَابِيحُ	(مَفَاعِلٌ)

تنمير:

من جموع التكسير صيغة يقال لها: صيغة متتهى الجموع، ويقال لها الجمع المتناهي، من أمثلتها الألفاظ: (مساجد، وصيارف، وسلام، وكواهل، وكراسي، وصحاري، وأجانب، ...)، والألفاظ: (مصاييح، وقناديل، وقوارير، وسفاريح، ...)، والمتأمل لهذه الألفاظ يجد أنها قد شملت عدة أوزان، تنتظم في فرعين، لكل فرع ضابط.

فضابط الفرع الأول أنه: كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان.
وضابط الفرع الثاني أنه: كل جمع بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف، وسطحها ساكن.
وألف التكسير: هي ألف تَدُلُّ على الجمع مسبقة بحرفين مفتوحين غالبًا، -وَيَنْدُرُ ضَمُّ
الأوَّلِ، نحو: (سُكاري)- ويليهما حرفان، أولهما مكسور لفظًا أو تقديرًا، أو يليها ثلاثة
أحرف، أولها مكسور، ووسطها ياء ساكنة.

أمثلة:

(مَسْجِدٌ، ودَابَّةٌ، وقِنْدِيلٌ) هذه الألفاظ إذا أردت جمعها على صيغة منتهى الجموع، فإنك
تأتي بألف التكسير، فتضعها على الوصف الذي وصفنا لك، فتقول: (مَسَاجِدُ، ودَوَابُّ،
وقَنَادِيلُ)، وأوزانها: (مَفَاعِلُ، وفَعَالِلُ، وفَعَالِيلُ).

فقبل ألف التكسير في المثالين الأولين حرفان مفتوحان ، وبعده حرفان مكسور أولهما،
غير أن الكسر في (مَسَاجِدُ) ظاهر، وفي (دَوَابُّ) مقدر؛ إذ أصله: (دَوَابِبُ)، فأذْغَمَ لما مر
بك في بابه، وأحسب أنك لا تزال مستذكرًا سبب قلب ألف (دَابَّةٌ) واوًا في الجمع، فإن
نسيت فجَدِّدْ به عهدًا في باب الإبدال، والله يوفقك.

وقبل ألف التكسير في المثال الثالث (قَنَادِيلُ) حرفان مفتوحان أيضًا، وبعده ثلاثة أحرف
وسطها ياء ساكنة، ومثل قَنَادِيلُ: جمع (مِصْبَاحٍ، وقَارُورَةٍ) على (مَصَائِيحٍ، وقَوَارِيرٍ)،
ووزنهما (مَفَاعِيلُ، وفَوَاعِيلُ).

تنبيه عزيز:

علمت أن أوزانًا كثيرة في صيغة منتهى الجموع تنتظم في ذينك الضابطين؛ فتقليلاً
لهذه الأوزان يطلق النحاة عليها كلها أنها على هيئة (مفاعل) أو (مفاعيل)، وقد يقولون:
(فعالل، وشبهه)، ويريدون به اصطلاحًا خاصًا بهذا الباب، فمرادهم من ذلك الشبه في
العدد والهيئة، واعتبار مجرد اللفظ، وليس جاريًا على مصطلح الصرفيين من مقابلة
الأصلي بالأصلي والزائد بالزائد، ومثل ذلك يقال في أبنية التصغير الثلاثة الآتي ذكرها في
الباب التالي.

مسألة: يحذف من الاسم ما يُحُلُّ بصيغة الجمع سواء كان أصلًا أم زائدًا، تقول في جمع (سَفَرَجَل، ومُسْتَدْعٍ): (سَفَارِجُ، ومَدَاعٍ).

وتوضيح:

ألف التكسير في (مفاعل) يقع قبلها حرفان، وبعدها حرفان، فنحتاج إلى أربعة أحرف فقط، و(سفرجل) خماسية، و(مستدع) سداسية، فيتعذر إبقاء جميع الأحرف، فلا بد إذن من حذف بعضها، فما هو الأول حذفًا من أحرف الكلمتين؟

الجواب: أن العرب حذفت اللام من (سفرجل)، دون سائر الحروف، وعلل ذلك النحاة بأن الثقل منها؛ لكونها طرفًا، فعند جمعه نَضَعُ بعد حذف اللام حرفين قبل ألف (مفاعل)، وحرفين بعدها، فيصير (سفارج).

وفي (مستدع) لدينا ثلاثة أحرف أصول: (الدال، والعين، والياء المبدلة من الواو)، وثلاثة زوائد: (الميم، والسين، والتاء)، ولا يخفى أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي، فانحصر النظر في ثلاثة (الميم، والسين، والتاء)، فنجد السين، والتاء أولى بالحذف من الميم لأن الميم وإن اشتركت معها في كونها زائدة إلا أن لها عليها مزية؛ لجمعها بين أمرين: التصدر، والدلالة على معنى، وهو كون الكلمة اسم فاعل، فيبقى من الأحرف بعد حذف السين، والتاء أربعة، وهي: (م، د، ع، ي)، فنضع في وسطها ألف مفاعل، فتصير (مَدَاعِي)، ثم تحذف الياء، ويُعَوِّضُ منها التنوينُ فيقال: (مداع).

وهناك ضوابط تُعرَفُ بها الحروفُ التي هي أولى بالحذف، والأخرى التي هي أحق بالبقاء، يأتيك طرف منها في كتاب أوسع، إن شاء الله سبحانه، وتعالى.

فإذا حُذِفَ من الكلمة حرفٌ أو أكثر جاز لك أن تعوض عن المحذوف ياءً قبل الآخر، فتقول فيما تقدم: (سَفَارِيجُ، ومَدَاعِي)، وأصل الأخير (مَدَاعِي)، فلما زيدت الياء أدغمت في لام الكلمة.

قال الحريري، رحمه الله:

وَقَدْ تَزَادَ الْيَاءُ لِلتَّعْوِيزِ وَالْجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ الْمَهِيضِ
كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمُطِيلِيَّ أَتَى وَاخْبَأَ السُّفَيْرِيَّ إِلَى فَضْلِ



وهذان البيتان وإن كانا في التصغير فقد قدمنا أن البابين من وادٍ واحد؛ ولذا جمع ابن
مالك هذا الحكم للباين في بيت واحد، فقال:
وَجَائِزٌ تَعْوِيْضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا



باب التصغير

للتصغير ثلاثة أبنية: (**فُعِيلٌ**، **وَفُعِيلٌ**، **وَفُعَيْلٌ**)، نحو: (**فُلَيْسٌ**، **وَدُرَيْمٌ**، **وَدُنَيْيَرٌ**) .

ونلخص هذا الباب في النقاط التالية:

(١) لا بد في كل تصغير من ثلاثة أفعال:

ضَمُّ الأول، وفتح الثاني، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة، ثم إن كان المصغر ثلاثيًا اقتصر على ذلك، وهي بنية (**فُعِيلٌ**)، نحو: (**فُلَيْسٌ**، **وَرُجَيْلٌ**) .

(٢) وإن كان متجاوزًا للثلاثة احتيج إلى عمل رابع، وهو: كسر ما بعد ياء التصغير إلا ما استثنى، مما لم ينكسر فيه ما بعد الياء، كقولهم: (**بُقَيْرَةٌ**، **وَحُبَيْلٌ**، **وَحُمَيْرَاءُ**، **وَأُجَيْيَالٌ**، **وُسَكَيْرَانٌ**)، ونحوهنَّ، مما لا يحتمل تفصيله هذا الكتاب المختصر.

(٣) ثم إن كان بعد هذا المكسور حرفٌ غيرُ لينٍ لم تحتجْ إلى شيء بعد هذه الأعمال الأربعة، وهذه هي بنية (**فُعَيْلٌ**)، نحو: (**جَعْفَرٌ**، **وَجُعَيْفَرٌ**، **وَضَارِبٌ**، **وَضَوِيرِبٌ**، **وَعُزَالٌ**، **وَعُزَيْلٌ**)، والتغيير الحاصل في (**ضَوِيرِبٌ**، **وَعُزَيْلٌ**) مرَّ بك في باب الإبدال عند الكلام على إبدال الواو والياء من الألف، فنكتفي بالإحالة عن التكرار والإطالة.

(٤) وإن كان بعده حرفٌ لينٍ قبل الآخر فلا يخلو هذا اللين من ثلاث حالات:

١. إما أن يكون أَلْفًا، نحو: (**مَصْبَاحٌ**) .

٢. أو واوًا، نحو: (**عَصْفُورٌ**) .

٣. أو ياءً، نحو: (**قُنْدِيلٌ**) .

فإن كان ياءً بقي على ما هو عليه، فتقول: (**قُنْدِيلٌ**)، وإن كان أَلْفًا أو واوًا قلب ياءً؛ لأجل الكسرة، فتقول فيهما: (**مُصَيِّحٌ**، **وَعُصَيْفِرٌ**)، كما تقدم لك في الإبدال: أن الألف والواو إذا سكنتا، وانكسر ما قبلهما قلبتا ياءً، وهذه هي بنية (**فُعَيْلٌ**)، ونزيد هذا توضيحًا في الجدول التالي:

الكلمة قبل التصغير	الكلمة عند تصغيرها	الكلمة بعد تصغيرها
قُنْدِيلٌ	قُنْدِيلٌ	قُنْدِيلٌ
مصباح	مُصْبِحٌ (أ) ح	مُصْبِحٌ
عصفور	عُصْفٌ (و) ز	عُصْفٌ

٥) والتكسير والتصغير أخوان، فكما وجب في باب التكسير حذف ما يُحُلُّ بصيغة الجمع وجب هنا حذف ما يُحُلُّ بصيغة التصغير، وكما جاز لك هناك تعويض ياء ساكنة قبل الآخر جاز ذلك هنا.

فكما كنت تجمع (سَفَرَجًا) على (سَفَارِج)، فصغرها على (سُفَيْرِج)، وكما كنت تجمع (مُسْتَدْعِيًا) على (مَدَاع)، فصغرها على (مُدَّع).

ويجمع (مُنْطَلِقٌ) على (مَطَالِق)، ويصغرها على (مُطَلِّق).

ولك أن تعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر فتقول: (سُفَيْرِج، ومُدَّعِي، ومُطَلِّق).

فائدة:

تَلَحُّقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ تصغيرِ المؤنثِ الثلاثيِّ العاري منها.

توضيح:

مَرَّ بك في باب «التأنيث» أن المؤنث بالتاء إما أن يكون تأنيثه بتاء ملفوظة، وإما أن يكون بتاء مقدرة، وقدّمنا لك طرق معرفة تلك التاء المقدرة.

واعلم هنا أن المؤنث بتاء مقدرة إذا كان ثلاثيًا، نحو: (دار، وسن، وعين، وأذن، ويد)، يعود اللفظ إلى أصله عند تصغيره، فترجع تلك التاء، فتقول: (دَوِيرَةٌ، وَسُنَيْنَةٌ، وَعَيْنَةٌ، وَأَذِينَةٌ، وَيَدِيَةٌ).



وخرج بقولهم: (ثلاثي) ما زاد على الثلاثي، نحو: (زَيْنَب، وسُعَاد)، فإنك تقول في تصغيره (زُيْنَب، وسُعَيْد)، ولا تعود التاء، فلا يقال: (زُيْنِنَةُ، ولا سُعَيْدَةُ).



النسب

النَّسَبُ هو: إلْحَاقُ ياءٍ مُشدَّدةٍ بآخرِ الاسمِ لتَدُلَّ على نِسْبَتِهِ إلى المُجَرَّدِ منها.
ولا بُدَّ لك في النسب من عمليْن في آخره:
أحدهما: أَنْ تَزِيدَ ياءً مُشدَّدةً تُصَيِّرُ حرفَ إعرابه.
والثاني: أَنْ تَكْسِرَ هذا الآخرَ لمناسبةِ الياء.
أمثلة:

تقول في النسب إلى دِمَشقٍ: (رَجُلٌ دِمَشْقِيٌّ)، فَعَمِلَ به ما تقدم كما ترى، ودَلَّ هذا العمل على نسبة الموصوف به - وهو رجل - إلى المُجَرَّدِ من الياء وهو دمشق.

الأشياء المحذوفة عند النسب:

[١] تُحَذَفُ لأجل هذه الياء أشياء تكون في آخر المنسوب إليه:

أحدها: تاء التانيث.

فتقول: في النسب إلى (السُّنَّةِ، وَمَكَّةَ، وَوَادِعَةَ): (سُنِّيٌّ، وَمَكِّيٌّ، وَوَادِعِيٌّ).

الثاني: الياءُ المشدَّدةُ الواقعةُ بعد ثلاثة أحرفٍ، فصاعداً.

فتقول في النسب إلى (كُرْبِيٍّ، وَشَافِعِيٍّ): (كُرْبِيٌّ، وَشَافِعِيٌّ).

توضيح:

(كُرْبِيٌّ) في قولك: (قعد على الكرسي)، في آخره ياء مشددة زائدة، فإذا نسبت إليه شخصاً ما؛ إما لكونه يبيع الكراسي، أو يصلحها، أو لمعنى ناسب أن يضاف إليها، فإنك تقول: (جاء فلان الكرسي)، فالعمل الذي تم هو حذف الياء المشددة التي كانت في المنسوب إليه والإتيان بياء أخرى مشددة في المنسوب.

مثال آخر أوضح:

الإمام محمد بن إدريس الشافعيُّ، رحمه الله، منسوب إلى جَدِّ له اسمه (شَافِع)، فلما تَقَرَّرَ له مَذْهَبٌ، وانتشر في الأمصار صار أتباعه ينسبون إليه، فيقال: (البيهقيُّ الشافعيُّ، وابنُ كثير الشافعيُّ، فالبياءُ المشددةُ في (الشافعيِّ) المنسوب إليه (الإمام رأس المذهب) هي ياء النسب إلى (شافِع)، فلما نسبنا أتباعه إليه حُذِفَتْ تلك الياء وأُتِيَ بياء أخرى.

فإن قلت: هل لهذا الكلام ثمرة؟ ومتى تظهر؟

فالجواب: نعم له ثمرة في بعض المسائل والجزئيات، وستأتيك إن شاء الله، تعالى في غير هذا المختصر.

الثالث: مما يحذف لأجل ياء النسب: الألف بشرط أن تكون متجاوزةً للرابعة (أي: تكون خامسةً فصاعداً)، أو رابعةً وثاني ما هي فيه متحرك.

أمثلة:

(حُبَارَى) إذا نسبت إليها حذفت هذه الألف؛ لأنها وقعت خامسة، فتقول: (حُبَارِيٌّ).

و(جَمْزَى) ألفها وقعت رابعة، وثاني ما هي فيه متحرك، فإذا نسبت إليه حذفت الألف أيضاً فقلت: (جَمْزِيٌّ).

وخرج بالقيد المذكور ما إذا كانت الألف ثالثة، أو رابعةً وثاني ما هي فيه ساكن نحو: (فَتَى، وَعَصَا، وَحُبْلَى، وَمَلْهَى).

فأما (فَتَى، وَعَصَا)، ونحوهما، فليس فيه عند النسب إلا القلب واوًا، فتقول: (فَتَوِيٌّ، وَعَصَوِيٌّ).

وأما (حُبْلَى، وَمَلْهَى) فلا يجب الحذف فيهما عند النسب، بل يجوز الحذف ويجوز القلب، فتقول في (حُبْلَى): (حُبْلِيٌّ) بالحذف، وهو أرجح؛ لأن الألف زائدة، ولك أن تقول: (حُبْلَوِيٌّ)، بالقلب، لكنه مرجوح، وتقول في (مَلْهَى): (مَلْهَوِيٌّ) بالقلب، وهو أرجح؛ لأن الألف منقلبة عن أصل، ولك أن تقول: (مَلْهِيٌّ) بالحذف، لكنه مرجوح.

الرابع: مما يحذف لأجل ياء النسب: ياء المنقوص المتجاوزة أربعة.

أمثلة:

(مُعْتَدٍ، وَمُسْتَعْلٍ)، اسمان منقوصان، فتقول في النسب إليهما: (مُعْتَدِيٌّ، وَمُسْتَعْلِيٌّ)، بحذف الياء وجوباً؛ لأنها فوق الرابعة.

فإن كانت رابعةً، نحو: (قَاضٍ) فيجوز الوجهان: الحذف، فتقول: (قَاضِيٌّ)، وهو أرجح، والقلب، فتقول: (قَاضَوِيٌّ)، وهو مرجوح.

وإن كانت الياء ثالثة، فليس فيها إلا القلب واوًا، نحو: (شَجَوِيٌّ)، في النسبة إلى (شَجٍ).

تنبيه:

القلب في هذا الباب هو قلب الألف أو الياء واوًا ليس غير.

[٢] وما يحذف للنسب متصلًا بآخر المنسوب إليه:

(١) ياء (فَعِيلَةٌ)، بفتح الفاء إذا كانت صحيحة العين غير مضعفة، فتقول في النسب إلى (حَنِيفَةً، وَبَحِيلَةً، وَصَحِيفَةً): حَنِيفِيٌّ، وَصَحِيفِيٌّ، وَبَحِيلِيٌّ.

وخرج بالقيد المذكور نحو: (طَوِيلَةً)؛ لاعتلال العين، و(جَلِيلَةً)؛ لأنها مضعفة.

(٢) ياء (فُعِيلَةٌ)، بضم الفاء وفتح العين، غير مضعفة العين، نحو: (جُهِينَةً)، فتقول في النسب إليها: (جُهِينِيٌّ).

وخرج بالقيد المذكور نحو: (قَلِيلَةً)، لأنها مضعفة، فتقول في النسب إليها: (قَلِيلِيٌّ).

(٣) ياء (فُعَيْلٍ، وَفُعَيْلٍ)، معتل اللام نحو: (قُصَيٍّ، وَغَنِيٍّ، وَعَلِيٍّ)، فإن أصلها بياءين: الأولى (ياء فُعَيْلٍ أو فُعَيْلٍ)، والثانية: (لام الكلمة)، هكذا: (قُصَيٍّ، وَغَنِيٍّ، وَعَلِيٍّ)، فتحذف الياء الزائدة، فتُقْلَبُ كسرة عين الكلمة في (غَنِيٍّ، وَعَلِيٍّ) فتحة؛ لكرهاة توالي كسرتين وثلاث ياءات في كلمة يَسْتَحُوذُ الكسر على أكثرها، وسُنْبُهُ إليه آخر الباب، فتقع الياء الثانية التي هي لام الكلمة متحركة بعد فتحة فتُقْلَبُ ألفاً، ثم تُقْلَبُ واوًا؛ لأنَّ ما قبل ياء النسب لا بُدَّ من كسره، والألف لا تقبل الحركة، واختيرت الواو دون الياء؛ لثلاثي ياءات، فتُحْصَلُ ثَقُلٌ من توالي كسرة وثلاث ياءات، فتقول: (قُصَوِيٌّ، وَغَنَوِيٌّ، وَعَلَوِيٌّ).

وخرج بالقيد المذكور نحو: (عُقَيْل، وَعَقَيْل)؛ لعدم اعتلال اللام، فتقول في النسب إليهما: (عُقَيْلِي، وَعَقَيْلِي) وشذَّ قولهم: (قُرْشِي) في النسب إلى قُرَيْش، و(ثَقَفِي) في النسب إلى ثَقَيْف.

هذا مقتضى مذهب سيبويه وأجاز المبرد الوجهين: الحذف وعدمه.

والذي يظهر - والله أعلم - أن الحذف في (فُعَيْل)، بضم الفاء ليس بشاذ؛ لكثرة نحو: (قُرْشِي، وَسَلْمِي، وَهَذَلِي) في النسبة إلى: (قُرَيْش، وَسَلِيم، وَهَذَل)، وأما الحذف في (فَعَيْل)، بفتح الفاء فلم يسمع منه إلا (ثَقَفِي)، فيها وقفت عليه، فلا يبعد الحكم عليه حيثنذ بالشذوذ.

تنبيه: أصل الياء الثانية في (قُصِي، وَعَلِي) واو؛ لأنها من قَصَا يقصو أي: بَعَدَ، وعلا يعلو، أي: ارتفع، وإننا قلبنا ياء؛ لاجتماعها مع ياء ساكنة سابقة عليها، كما مر بك في باب «الإبدال».

٤) واو (فَعُولَة)، صحيحة العين غَيْرَ مضعفة اللام، نحو: (سَنُوءَة)، فإذا نسبت إليها حذفت الواو، ويتبع حذف الواو حذف الضمة، وتجتلب فتحة على النون، فتقول: (سَنَيْي)، هذا مذهب سيبويه.

وخرج بالقيد المذكور (قَوُولَة)، ونحوها؛ لِإِعتلالِ العين، و(مَلُولَة)، ونحوها؛ لأنها مضعفة، فلا حذف فيها عند النسب فتقول: (قَوُولِي، وَمَلُولِي).

فائدة:

(قَوُولَة) يجوز إبدال الواو الأولى همزة، فيقال (قَوُولَة).

مسألة:

يجب قلب الكسرة فتحة في كل ثلاثي مكسور العين كيفما كانت فاؤه، فشمّل ثلاثة أوزان: (فَعِل، وفُعِل، وفُعِل)، وعلّة هذا القلب الثقل الحاصل من توالي كسرتين وياءين، فتقول في النسب إلى (نَمِر، ودُئِل، وإِبِل): نَمَرِي، دُؤَلِي، إِبِلِي، بفتح العين فيهن.

تنبيه: (حَنِيفَةً، وَصَحِيفَةً، وَبَجِيلَةً، وَعَلِيًّا، وَغَنِيًّا، وَثَقِيفًا)، ونحوهنَّ بعد حذف الياء الزائدة لأجل النسب تصير الألفاظ إما على: (فَعْلَةٍ)، أو: (فَعِل)، فتُفْتَحُ الكسرةُ فيها كما تُفْتَحُ في (نَمِر).

مسألة في النسب إلى الممدود:

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية:

فإن كانت الهمزة أصلاً سلمت، تقول في النسب إلى (قَرَاء): (قُرَّائِي).

وإن كانت بدلاً من أصل، أو للإلحاق فالوجهان، تقول في النسب إلى (كِسَاء، وَعِلْبَاء): (كِسَائِي، وَكِسَاوِي)، والأوَّلُ أَجَوَدُ، و(عِلْبَائِي وَعِلْبَاوِي)، والثاني أجوَدُ.

وإن كانت للتأنيث قلبت واوًا، تقول في النسب إلى (صَحْرَاء): (صَحْرَاوِي).



الإمالة

الإمالة: أَنْ تَذْهَبَ بِالْفَتْحَةِ إِلَى جِهَةِ الْكَسْرِ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا أَلْفٌ ذَهَبَتْ بِهِذِهِ الْأَلْفُ إِلَى جِهَةِ الْيَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا أَلْفٌ فَالْمُحَالُ الْفَتْحَةُ وَحْدَهَا.

أمثلة:

لفظة **(الفتى)** من الألفاظ التي تميلها بعض العرب، والإمالة واقعة على فتحة التاء وتلك الفتحة بعدها أَلْفٌ فتحوّل تلك الألف إلى جهة الياء.

ولفظنا **(نِعْمَةً، وَبِسَحْرٍ)** مما يميله بعض العرب، والإمالة واقعة على فتحة الميم من **(نِعْمَةً)** عند الوقف عليها، فتحة الحاء من **(بِسَحْرٍ)**.

فائدة:

للإمالة أصحابٌ، وَحُكْمٌ، وَمَقْصَدٌ.

أما **أصحابها** فهم بنو تميم، ومن جاورهم من أَسَدٍ وَقَيْسٍ، وبعض نَجْدٍ.

وأما **حكمها** فهو الجواز وليست بواجبة.

وأما **المقصد** والفائدة منها فهو تَقَارُبُ الأصواتِ وَتَنَاسُبُهَا وَصَيْرُورَتُهَا مِنْ نَمَطٍ

واحد.

وقولنا في حكمها إنه الجواز هذا باعتبار الأصل لمن جاء بعد أصحابها، وقد تجب لعَارِضٍ، كورودها في قراءة من يَلْزَمُ الإمالة، في موضع أو مواضع؛ لأن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يُقْتَنَى فِيهَا أَثَرُ الْقُرَاءِ بِحَسَبِ مَا وَرَدَ عَنْهُمْ بِالْأَسَانِيدِ دُونَ تَغْيِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أسباب الإمالة:

أسبابها ثمانية:

أحدها: كَوْنُ الْأَلْفِ مُبْدَلَةً مِنْ يَاءٍ مُتَطَرِّفَةٍ، سِوَاكَ ذَلِكَ التَّطَرُّفِ حَقِيقَةٌ أَوْ حَكْمٌ.

فالألف المتطرفة حقيقة نحو: **(اشْتَرَى، وَالْفَتَى)**، فَإِنَّ الْفَتْحَةَ الَّتِي سَبَقَتْ الْأَلْفَ فِي اللَّفْظَيْنِ ثَمَالٌ، وَيَتَّبَعُ ذَلِكَ إِمَالَةُ الْأَلْفِ، وَمِنَ الْمُثَالِينَ تَلْمَحُ أَنَّ لَا فَرْقَ فِي الْإِمَالَةِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْإِسْمِ.

والألفُ المتطرِّفةُ حُكْمًا نحو: (فَتَاةٌ)، فإن فتحة التاء وَسَطَ اللفظة تمال، ويتبع ذلك إمالة الألف التالي لها؛ لأن التاء على تقدير الانفصال فالألف في حكم المتطرفة.

الثاني: كونُ الياء تَحْلُفُ الألفَ في بعض التصاريف.

توضيح:

لفظة (مَلْهَى) تمال فيها الألف فقد تقول: هذه الألف أصلها الأوَّل الواو؛ لأنها من اللّهُو، فلماذا أميلت؟

والجواب: أنَّ الحال وإن كان كما قلتَ غير أن هذه الألف لما كانت الياء تَحْلُفُهَا في بعض التصاريف، كقولك: (مَلْهَيَانِ) كان هذا سَبَبًا لإمالة هذه الألف.

الثالث: كونُ الألف مُبْدَلَةً من عَيْنٍ فَعِلٍ يَتَوَلَّى عند إسناده للتاء إلى وزن: (فِلْتُ)، بالكسر.

توضيح:

الفعْلان (بَاعٌ، وَخَافٌ) تمال فيهما الألف، فقد تتساءل ما سبب الإمالة فيهما؟ فالجواب أن الفعلين عند إسنادهما لضمير الرفع المتحرك يَتَوَلَّى إلى وزن (فِلْتُ)، فتقول: (بِعْتُ، وَخِفْتُ).

هذا ضَابِطٌ مُقَرَّبٌ، وإن أردتَ بيانًا أوضح لهذا السبب، بإذن الله، عز وجل، فهو: أن الفعلين لما اتصل بهما ضمير رفع متحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُمَا؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وَحُرِّكَتْ فَاؤُهُمَا بالكسر، وهذه الكسرة في (بِعْتُ) تُؤْذِنُ بأن العين ياء؛ إذ أصل (باع): (بَيْعٌ)، بينما هي في (خاف) تُؤْذِنُ بأن حركة العين كسرة؛ إذ أصل (خاف): (خَوْفٌ)، وقد مر بك ذلك مفصلاً في «فصل اتصال الضمائر بالأفعال»، والله الحمد، فأميلت الألف في (باع)؛ لدلالاتها على الياء، وأميلت الألف في (خاف)؛ لدلالاتها على الكسرة.

الرابع: وقوعُ الألف قبل الياء.

مثال:

الفعل (بَايَعْتُهُ)، الألف فيه مُمَالَةٌ بسبب الياء التالية لها في كلمتها، ولا يَضُرُّ كَوْنُ هذه الياء مفتوحةً كما مثلنا، أو مضمومةً، نحو: (التَّبَايُعُ)، أو مكسورةً، نحو: (بَايَعُ التاجرَ الأمين)، واجتمع في هذا الأخير سببان: (الياء، والكسرة)، ولا يضر فصل الياء عن الألف بالهاء، نحو: (شاهين)؛ لخفاء الهاء فلم يعتد بها في الحجز.

الخامس: وقوع الألف بعد الياء، سواء كانت متصلةً بها نحو: (بَيَّان)، أم منفصلة بحرف، نحو: (شَيَّان)، أم بحرفين أحدهما هاء، ولم يفصل بين الهاء والياء ضمة، نحو: (دَخَلْتُ بَيَّتَهَا)، فإذا قلت: (هذا بَيَّتَهَا) لم تمل الألف؛ لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق، والإمالة فيها انخفاض فتدافعا.

السادس: وقوع الألف قبل الكسرة، نحو: (عَالِم)، سواء كانت هذه الكسرة لازمة كما مثلنا، أم عارضة بسبب العامل نحو: (في بَابِهِ)؛ فالكسرة عَرَضَتْ بسبب حرف الجر إلا أَنَّ الإمالة فيما كَسَرْتُهُ لازمة أقوى منها فيما كَسَرْتُهُ عارضة.

السابع: وقوع الألف بعد الكسرة منفصلةً عنها إما:
بحرفٍ، نحو: (كِتَاب).

أو بحرفين أحدهما هاء غير مفصول بينها وبين الكسرة بحرف مضموم، نحو: (يريد أن يَضْرِبَهَا)، فإذا قلت: (هو يَضْرِبُهَا) لم تمل الألف؛ لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق، والإمالة فيها انخفاض فتدافعا.

أو ساكن نحو: (شِمْلَال).

أو بثلاثة أحرف أحدها هاء والآخر ساكن، وليس أحدها مضمومًا، نحو: (هَذَانِ دِرْهَمًاكَ).

الثامن: إرادة التناسب، وذلك في صورتين:

إحداها: إذا وقعت الألف مع ألفٍ مُمَالَةٍ لسبب في كلمتها.

مثال: (رَأَيْتُ عِمَادًا)، فالألف الأولى مِمَالَةٌ بسبب الكسرة قبلها، فأميلت الألف الثانية المُبْدَلَة من التنوين المنصوب؛ لَتَنَاسُبِ الألفِ الأولى الممالة.

الصورة الثانية: إذا وقعت الألف في كلمة قَارَنْتَهَا كلمةً أخرى مُمَالَةً.

مثال:

قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾، فإن لام (الضحى) منقلبة عن واو (الضحوة)، فليس فيها سبب للإمالة، ولكنها أميلت هنا؛ لمناسبة (سجى)، وما بعدها، مما أميل لسبب، وهذا السبب الثامن هو في الحقيقة إمالة للإمالة.

وبهذا يظهر أن أسباب الإمالة ترجع إلى: الياء أو الكسرة، أو الدلالة عليهما أو التناسب.

موانع الإمالة:

للإمالة موانع تمنعها مع توفر أسبابها المتقدمة، وهذه الموانع الراء، وحروف الاستعلاء:

أولاً: الراء: الراء تمنع الإمالة بشروط ثلاثة:

- ١ - كونها غير مكسورة.
 - ٢ - أن تكون هذه الراء متصلة بالألف قبلها أو بعدها.
 - ٣ - أن لا يجاور الألف راءً أخرى مكسورة.
- مثال: (هذا الجدارُ)، و(رأشد) لا إمالة في المثالين لوجود المانع.

توضيح:

سبب الإمالة في المثال الأول موجود ألا وهو: الكسر السابق للألف، لكن اللفظة لم تمل فيها الألف؛ لوجود المانع الذي هو الراء بشرطها المذكور، وسبب الإمالة في المثال الثاني ظاهر وهو الكسر التالي للألف، لكن اللفظة لم تمل فيها الألف مع ذلك؛ لوجود المانع الذي هو الراء.

وخرج بالشروط المذكورة ما إذا انكسرت الراء أو فصلت من الألف أو جاورتها راءً مكسورة.

فلم تمنع الراء الإمالة في نحو: (فارس، ورجال)؛ لانكسارها، ولا في نحو: (هذه عمائرُ)؛ للفصل بين الراء والألف، ولا في نحو: (إن كتاب الأبرارُ)؛ لأن الألف جاورتها راءً مكسورةً.

ثانيًا: حروف الاستعلاء:

وهي سبعة مجموعة في قولهم: (خص ضغط قط).

وهذه الحروف إما أن تكون متقدمة على الألف أو متأخرة عنها.

❖ فالمتقدمة يشترط في منعها الإمالة:

١- ألا يكون حرف الاستعلاء مكسورًا، نحو: (طالب، وصالح)، فإن كان مكسورًا لم يمنع، نحو: (طلاب، وصيام).

٢- أن يكون حرف الاستعلاء متصلًا بالألف، كما مثلنا، أو منفصلًا عنها بحرف واحد، نحو: (غنائم)، فإن فصل بحرفين لم يمنع، نحو: (غليان).

٣- ألا يكون ساكنًا بعد كسرة، فإن سكن بعد كسرة لم يمنع، فيال نحو: (مضباح، ومطواع، وإصلاح).

٤- ألا تكون ثمة راء مكسورة مجاورة، فنحو: ﴿على أبصارهم﴾ لا يمنع الصاد إمالة الألف فيها؛ لمجاورتها الراء المكسورة، فتبقى اللفظة على الإمالة.

❖ وحروف الاستعلاء المتأخرة المانعة للإمالة يُشترط لها:

أن تتصل بالألف، فنحو قولك: (ساخر) غير ممال.

أو تنفصل منه بحرف، فنحو قولك: (بالغ، وناعق) غير ممال.

أو بحرفين، فنحو قولك: (مواثيق) غير ممال.

وبعض العرب لا يعتبر المانع في هذا الأخير بل يميل هذا اللفظ ونحوه؛ لتراخي الاستعلاء.

تنبيه: هذه الموانع إنما تمنع فيما إذا كان السبب كسرة أو ياء ظاهرتين، فأما إن كان السبب دلالة على ياء أو كسرة لم تؤثر، فلا يشكل إمالة: (خاف، واشترى) مع وجود المانع.



التقاء الساكنين

مِمَّا يَعْرِضُ حَالِ الْكَلَامِ التَّعَاقُّ حَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ، وَلِغَةِ الْعَرَبِ لَا يَلْتَقِي فِيهَا السَّاكِنَانِ إِلَّا فِيمَا يَنْبَغُ عَلَيْهِ بَعْدَ، بِخِلَافِ لُغَاتٍ أُعْجَمِيَّةٍ أُخْرَى لَا تَتَحَاشَى مِنَ التَّقَائِمِ، فَإِذَا التَّقَى سَاكِنَانِ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَدَثَ تَغْيِيرٌ دَرَسَهُ الصَّرَفِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ.

فَإِذَا التَّقَى وَجَبَ التَّخَلُّصُ مِنَ التَّقَائِمِ، إِمَّا بِتَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ الْأَصْلُ أَوْ حَذْفِهِ، وَنَحْنُ نَرْتَّبُ هَذَا الْبَابَ عَلَى مَا يَنْسَبُ هَذَا الْمَخْتَصَرُ فِي الْفَقَرَاتِ التَّالِيَةِ:

١- إِذَا كَانَ أَحَدُ السَّاكِنَيْنِ حَرْفَ مَدٍّ -وَلَا يَكُونُ الْمَدُّ إِلَّا الْأَوَّلُ- فَإِنْ كَانَ السَّاكِنَانِ فِي كَلِمَةٍ، وَالثَّانِي مَدْغَمٌ فِي مِثْلِهِ فَيَغْتَفِرُ التَّقَاؤُهُمَا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ لَاحِقًا، وَإِنْ كَانَ فِي كَلِمَةٍ لَيْسَ الثَّانِي مَدْغَمًا فِي مِثْلِهِ حُذِفَ الْمَدُّ لَفْظًا وَخَطًّا، كَمَا مَرَّ فِي نَحْوِ: (قُلْ، وَبِئْسَ) إِذَا أَصْلَهُمَا: (قُولْ، وَبِئْسَ).

٢- وَإِنْ كَانَ فِي كَلِمَتَيْنِ وَأَوَّلُهُمَا حَرْفَ عِلَّةٍ وَمَدُّ حُذِفَ الْمَدُّ لَفْظًا لَا خَطًّا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَا ادْخُلَا النَّارَ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾.

٣- فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ حَرْفَ عِلَّةٍ فَيَتَخَلَّصُ مِنَ التَّقَائِمِ بِتَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا هُوَ الْأَوَّلُ غَالِبًا، وَتَحْرِيكُهُ إِمَّا بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْأَصْلُ، نَحْوِ: ﴿قَمِ اللَّيْلُ﴾، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾، وَإِمَّا بِغَيْرِ الْكَسْرِ لِنَكْتَةِ، نَقْتَصِرُ مِنْ تِلْكَ النِّكَاتِ عَلَى مَا يَلِي:

(١) التَّخْفِيفُ:

نَحْوُ: (أَيْنَ، وَكَيْفَ) قَالَ الصَّرَفِيُّونَ: هَذِهِ الْمَبْنِيَّاتُ أَصْلُهَا الْبِنَاءُ عَلَى سَكُونِ الْآخِرِ، وَقَبْلُهَا يَاءُ سَاكِنَةٍ، فَلَوْ كَسَرَ الْآخِرُ ثَقُلَتِ اللَّفْظَةُ، فَفُزِعَ إِلَى الْفَتْحَةِ؛ لَكُونِهَا أَخْفَ الْحَرَكَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) قَرَأَ الْقُرَّاءُ جَمِيعًا بِفَتْحِ الْمِيمِ وَصَلًا لِلتَّخْفِيفِ.

(٢) الرَّدُّ إِلَى الْأَصْلِ:

وذلك في (لَهُمُ الْبُشْرَى)، و(مُذُّ الْيَوْمِ)؛ لأن أصل ميم الجمع، وذال (مُذُّ) الضم.

(٣) الاتباع:

نحو: (قُلْ ادْعُوا)؛ ضُمَّتِ اللام عند أكثر القراء لمناسبة ضمة العين بعد الساكن الثاني، وهذا كثير في القرآن، ومنه قوله تعالى: (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم)، وقوله: (نصفه أو انقص منه قليلاً) قرأ أكثر القراء بضم النون من (أن) في الآية الأولى، والواو من (أو) في الآيتين لأجل الاتباع.

(٤) خوف اللبس:

وذلك في نحو قولك: (اضْرِبَنَّ)؛ لأنه لو قيل: (اضْرِبَنَّ)، بكسر الباء؛ لالتبس خطاب المذكر بخطاب المؤنث.

٤- إن كان الأول تنويناً فالأصل في التخلص من التقائهما الكسر، نحو: (مررت بزيد الظريف)، قال الله تعالى: (وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قوماً الله مهلكهم)؛ ولذا رقت اللام من لفظ الجلالة.

٥- فإن كان بعد الساكن الثاني حرفٌ مضمومٌ ضمّاً لازماً فمن العرب من يضم التنوين اتباعاً، نحو: هذا زيدٌ أُخْرِجْ إليه، وفيهم من يكسر.

٦- فإن كانت الضمة عارضةً فليس إلا الكسر، نحو: (زيدُ ابْنُكَ، وزيدُ اسمُكَ)؛ لأن الضمة حركة إعراب، وهي عارضة.

٧- إن كان الساكن الأول نون (مِنْ)، بكسر الميم، فالغالب أن النون تفتح مع (أل)، وتكسر مع غيرها، نحو: (مِنْ المسجد، وَمِنْ ابْنِكَ).

٨- وإن كان الساكن الأول نون (عَنْ)، فالغالب كسرها مطلقاً مع (أل)، وغيرها، قال تعالى (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة)، وتقول: (عَنْ ابْنِكَ).

٩- وإن كان الساكن الأول وأوًا مفتوحًا ما قبلها فإن كانت الواو للجمع فالغالب ضمها، نحو: (فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَاخْشَوْنَا)، وإن لم تكن للجمع فالغالب الكسر، نحو قوله تعالى: (لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ)، (وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا).

وقد يكون التخلص بتحريك الثاني، نحو: (لَمْ يَرُدَّ)، أصله قبل دخول الجازم، وقبل الإدغام: (يَرُدُّ)، على وزن (يَكْتُبُ)، فَلَا جَمْعَ المثلين بشرطه أُدْغِمَ، فسكنت لذلك الدال الأولى بعد نقل حركتها إلى الراء الساكنة قبلها، فقليل: (يَرُدُّ)، فلما دخل الجازم حذف حركة الإعراب على الدال الثانية، وهنا التقى ساكنان، فمن أبقى إدغام المثلين في هذا المثال وأشابهه حرك المثل الثاني، إما بالفتح تخفيفًا، وإما بالضم اتباعًا، وإما بالكسر على الأصل، ومحل الشاهد من هذا المثال هو أن التحريك طَالَ الحرف الثاني.

فائدة:

من بدائع هذا الباب: ورد عن العرب حذف نون (مِنْ) إذا وليتها (أَل)، فيقولون في (مَنْ) الآن: (مِلَّان)، وهل يقاس على ما ورد؟
اختار أبو حيان القياس فيما كانت (أَل) فيه قمرية.

كما ورد عنهم حذف نون (بني) بعد حذف يائها للساكنين، فتحذف إذا تلتها (أَل) القمرية، فيقال في (بني الحارث): (بَلْحَارْث)، وفي (بني الهجيم): (بَلْهَجِيم).

تنبيه:

يغتفر التقاء الساكنين في مواضع، هي:

(١) الوقف:

سواء كان الأول حرفًا صحيحًا، أم علة، نحو: (خُبْزٌ، وَسَوَاطُ، وَيَعْمَلُونَ).

(٢) في بعض الأعداد، أو الحروف عند سردها:

نحو قولك في سرد الأعداد: (...، اثنان، ...، عشرون، ...، ثلاثون، ...)، وقولك عند

سرد الحروف: (...، باء، تاء، ثاء، جيم، ...).

(٣) إذا كان الساكنان في كلمة، وكان أولهما حرف لين وثانيهما مدغمًا في مثله، نحو: (الضَّالِّينَ، وَخَاصَّةً، وَأَتَحَاجُّونِي، وَخُويَصَّةً، وَدُويَّةً)، تصغير خاصة ودابة، ويسمى حينئذ التقاء الساكنين على حده، أي: بضابطه، وشرطه المذكور، ولا يخفى عليك أن القارئ يمدُّ صوتهُ بحرف العلة حينئذ، وهو ما يسمى في التجويد (المدُّ الكَلَمِيَّ المُثَقَّلَ).

(٤) عند التباس الخبر بالاستفهام في نحو: (أَلْحَسَنُ جَاءَكَ؟ ومنه حديث: (أَلَيْسَ تُرْذَنُ؟)، ومنه قوله تعالى: ﴿الْآنَ وَقَدْ كُنتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾، وهو ما يسمى في التجويد (المدُّ الكَلَمِيَّ المُخَفَّفَ)؛ لأن الثاني غير مدغم في مثله، وتقدم بعض ذلك في باب همزة الوصل أول الكتاب، والله الحمد.



الوقف

هو السكوت على آخر الكلمة اختياراً.

وَنَذْكُرُ لَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ مُلَخَّصًا فِي النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

١- ما كان من الألفاظ ساكناً وصلاً يُوقَفُ عليه كذلك، مثاله الْوَقْفُ عَلَى (اقْتَرَبْ) من قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾، وعلى (أَنْذِرْ) من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ أَنْذَرَ﴾.

٢- وما كان مُتَحَرِّكاً غيرَ مُتَوْنٍ يُوقَفُ عليه بِحَذْفِ الحَرَكَةِ، مثاله الْوَقْفُ عَلَى (نَسْتَعِينْ) من قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، والوقف على (المُسْتَقِيمِ) من قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، والوقف على (الدِّينِ) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ وعلى (لَكَ) من قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾.

٣- وما كان مُتَوْنًا بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ يُحْذَفُ تَنْوِينُهُ وَيُوقَفُ عليه بالسكون، مثاله الْوَقْفُ عَلَى (مُذَكَّرٌ) من قوله تعالى: ﴿فَذَكَرَ إِنَّهَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ﴾، والوقف على (مُضَيِّطِرٌّ) من قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضَيِّطِرٍّ﴾.

٤- وما كان مُتَوْنًا بَعْدَ فَتْحَةٍ يُوقَفُ عليه بِقَلْبِ تَنْوِينِهِ أَلِفًا مثاله الْوَقْفُ عَلَى (تَوَابًا) من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَابًا﴾.

٥- وما كان مَنقُوصًا مُتَوْنًا: فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا وَقِفَ عليه بِقَلْبِ تَنْوِينِهِ أَلِفًا، كالصحيح، مثاله الْوَقْفُ عَلَى (مُنَادِيًا) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَجْرُورًا، وَقِفَ عليه بِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَبِحَذْفِ يَاءِ الْمَنْقُوصِ فِي الْأَرْجَحِ، مثاله الْوَقْفُ عَلَى (هَادٍ) من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَضِللِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾.

تنبيه:

(هاد) في الآية الأولى مرفوعة، وفي الثانية مجرورة والحكم هنا واحد.

٦- وما كان مَنقُوصًا غيرَ مُنَوَّنٍ، أو ما أُجْرِيَ مُجْرَاهُ، فَإِنْ كَانَ مَنصُوبًا وَقَفَ عَلَيْهِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ وَإِثْبَاتِ الْيَاءِ، مِثْلُهُ الْوَقْفُ عَلَى (التَّرَاقِي) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مُجْرورًا، وَقَفَ عَلَيْهِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ وَإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي الْأَرْجَحِ.

مثالُهُ: الْوَقْفُ عَلَى (الشَّافِي) مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي». متفق عليه عن عائشة رضي الله عنها، والوقف على (الماشي، والسَّاعِي) مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتَكُونُ فِتْنٌ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي». متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٧- وما كان مَقْصُورًا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مِثْلُهُ الْوَقْفُ عَلَى (الْهَدَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْنَا لِلْهُدَى﴾، وقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾، وكذلك الْوَقْفُ عَلَى (هَدَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا هَدَى﴾، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾، وقول النبي ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا». رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، كُلُّ ذَلِكَ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ.

٨- وما كان مَخْتومًا بضمير المفردة الغائبة يُوقَفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ صِلَةِ الضمير التي هي (الألف)، مِثْلَهُ الْوَقْفُ عَلَى (زَلْزَلَهَا) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا زَلْزَلْتَ الْأَرْضَ زَلْزَلَهَا﴾.

٩- وما كان مَخْتومًا بضمير المفرد الغائب يُوقَفُ عَلَيْهِ بِسُكُونِ الْهَاءِ وَحُذْفِ صِلَةِ الضمير التي هي (الواو أو الياء) -إِنْ وَجَدْتَ-، مِثْلَهُ الْوَقْفُ عَلَى (أَمْرُهُ)، وَعَلَى (طَعَامِهِ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمْرُهُ﴾ فليُنظر الإنسان إلى طعامه.

١٠- وما كان مَخْتومًا بتاء تأنيث من الحروف، نحو: (ثُمَّتَ، وَرُبَّتَ) أَوْ الْأَفْعَالِ، نحو: (قَامَتَ، وَزُلْزِلَتْ) وَقِفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ.

١١- وما كان مَخْتومًا بتاء التأنيث من الأسماء المفردة، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّاءِ سَاكِنٌ صَحِيحٌ، نحو: (أُخْتُ، وَبِنْتُ) وَقِفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّاءِ

حرف متحرك أوساكن معتل، نحو: (شجرة، وصلاة) وقف عليه بالهاء في الأرجح.

١٢- وما كان مختومًا بالتاء من الأسماء المجموعة نحو: (مسلمات، والسموات) وَقِفَ عليه بالتاء في الأرجح.

١٣- وما لِحِقَّتُهُ نونُ التوكيدِ الخفيفةِ من الأفعالِ وَقِفَ عليه بالألف، مثاله الوقفُ على (لَنَسْفَعًا)، مِنْ قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾، والوقفُ على (لَيَكُونَنَّ)، مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾ ومن ذلك قول الشاعر:
ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا .

❖ ويغتفر في هذا الباب التقاء الساكنين، نحو: ﴿وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ كما تقدم في الباب قبله.

❖ ويوقف بهاء السكت في ثلاثة مواضع:

أحدها: ما الاستفهامية المجرورة، نحو: له؟ ، وحتى مه؟ ، بمقتضى مه؟ بحذف ألفها وجوبًا فرقًا بينها وبين الخبرية في نحو: سألتُ عما تسأل.

ثانيها: المبني بناءً لازماً نحو: كيفه؟ هيه، ثمَّه.

ثالثها: الفعل المعتل إذا حذف آخره فتدخل وجوبًا إن بقي على حرف نحو: عه.

وجوًّا إن بقي على أكثر نحو: لم يعه، و﴿لم يتسنه﴾.

ولا يوقف على متحرك في الظاهر إلا في الشعر مع ملاحظة أن الحركة أُشْبِعَتْ فتولد منها حرف، كقوله:

الحمد لله العلي الأجلِ الواسع الفضل الوهوب

هذا آخر ما يسر الله الكريم جمعه وكان الفراغ من إعادة صياغته يوم الخميس السادس عشر من شهر رجب لعام سبع وعشرين و أربعمئة وألف من الهجرة على صاحبها الصلاة والسلام في دار الحديث بدماج حرسها الله، والحمد لله.

بيان الغريب الوارد في الكتاب مختصراً

مرتباً على حروف المعجم

الإصطبل	موقف الدواب.
الأفكل	الرعدة.
ألل السقاء	تغيرت رائحته.
بيطر	أصل البطر الشق والبيطر والبيطار معالج الدواب.
توأم	التوأم من الحيوانات: المولود مع غيره في بطن، من الاثنين فصاعداً.
جحمرش	الجحمرش: العجوز الكبيرة.
جُدَد	جمع جُدَّة وهي الطريقة الظاهرة من قوهم: طريق محدود أي مسلوكة.
جُدُد	جمع جديد وهو ضد الخلق.
الجعفر	النهر الصغير ويطلق على النهر الكبير الواسع فهو من الأضداد.
جلبب	جلببه؛ ألبسه الجلباب، والجلباب ثوب واسع للمرأة تغطي به ثيابها من فوق كالمحففة، وقيل هو الخمار.
اجلوذ	أسرع في سيره.
جمزى	يقال: حمار جمزى أي سريع.
جهور	كلام جهوري أي: عالٍ.
تجورب	لبس الجورب، وهو لفافة الرجل.
جوزات	جمع جوز وهو ثمر معروف، وجمع جوزة وهي السقية من الماء أو الشربة منه.

جِيَال	الجِيَال والجِيل: الضبع.
جبارى	نوع من أنواع الطيور.
جنبطى	الجنبطى: الممتلى غيظاً.
احونصل الطائر	ثنى عنقه وأخرج حوصلته، والحوصلة للطائر كالمعدة للإنسان.
احرنبى	احرنبى الديك: انتفش للقتال، واحرنبى الرجل والهر والكلب: تهيأ للشر.
احرنجم	احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم رجع عنه، واحرنجم القوم أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض.
حوقل	حوقل الرجل: أسن وضعف عن الجماع.
حَمَا	الحما: لغة في الحَمَوِ، وهو قريب الزوج، والأنثى حَمَاة.
ددن	الددن: اللهو.
دربخ	دربخ الرجل: طأطأ رأسه وبسط ظهره.
مدعس	المدعس بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملة: المطعان.
دلامص ودلاص	درع دلاص أي ملساء لينة، وذهب دلامص: أي لماع.
دملج	الدملج: الحجر الأملس، وسوار يكون في العضد.
دُمِيَّة	الصورة المنقشة.
ذلل	جمع ذلول وهي: المتقادة غير المتصعبة.
رأس	على زنة فعَال: نسبة إلى بيع الرءوس.

اَزْتَشَافُ الضَّرَبُ	اسم كتاب لأبي حيان، و الاَزْتَشَافُ: المَصُّ، والضَّرَبُ: العسل الأبيض الغليظ.
ترهياً	اضطرب وتحرك.
ترهوك	ماج واضطرب في مشيته والرهوكة: استرخاء المفاصل في المشي.
حُبَارَى	اسم طير.
زبرج	الزبرج الزينة من وشي أو جوهر، والذهب، والسحاب الرقيق فيه حمرة.
زُبِّيَّة	الزبية: الراية لا يعلوها ماء.
زرقم	الزرقم: الشديد الزرقة.
أزهى	في قولهم: «أزهى من ديك» الزهو والزهو الكبر والته.
سنبل	سنبل الزرع أخرج سنابله.
سفرجل	ثمر معروف.
سلقى	سلقته إذا ألقيته على قفاه.
سوار	السوار للمرأة معروف وهو القلب، وجمعه: أسورة، وأساور قال الله تعالى ﴿وَحَلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ وقال تعالى عن فرعون ﴿لَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِنْ ذَهَبٍ﴾.
شجي	على وزن «فَرَحٍ»: المشغول، وفي المثل: «ويل للشجي من الخلي».
شَرِيفَ	شريف الزرع: قطع شريافه، والشرياف ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يُخَافُ فساده فيقطع.
شيطان	فعل فَعَّلَ الشيطان.
شِمَال	لغة في الشمال ضد اليمين، وناقاة شمالال: سريعة.
صَدَى	يطلق على معانٍ منها: ما يُجِيبُكَ مِنْ صَوْتِ الْجَبَلِ ونحوه بِمِثْلِ صَوْتِكَ.



صفف	جمع صفة: ومنه أهل الصفة لأنهم كانوا يأوون إلى موضع مظلل من مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
صنو	الصنو: الغصن الخارج عن أصل الشجرة يقال: هما صنوا نخلة، وفلان صنو أبيه وفي الحديث: «عم الرجل صنو أبيه» يريد أن العم والأب أصلهما واحد.
صوان	صوان الثوب وصيانه بتثليث الصاد فيهما: ما يصان فيه.
الضرغام	الأسد.
طلل	الشاخص من آثار الديار.
طيسل	الطيسل: العدد الكثير.
عجنس	العجنس: الجمل الضخم، الصلب الشديد.
عقنقل	العقنقل: الوادي العظيم المتسع، ويطلق على الكثيب المتراكم.
علباء	اسم رجل، وعلباء البعير: عَصَبُ عُنْقِهِ.
اعلوَّاط	اعلوَّط البعير: تعلق بعنقه، وعلاه، أو ركبه بلا خطام، أو ركبه عرياً.
عنبر	العنبر من الطيب: روث دابة بحرية، أو نبع عين فيه.
غرنيق	الغرنيق: بضم الأول وسكون الثاني، وفتح الثالث: الشاب الجميل الأبيض وجمعه غرانيق.
مغشم	المغشم: من يركب رأسه فلا يثنيه عن مراده شيء.
غضنفر	الغضنفر: الأسد، ويطلق على الغليظ الجثة.
فردوس	الفردوس: البستان يجمع كل ما يكون في البساتين، والفردوس أيضاً: الواسع.
فَلَجَج	الْفَلَج: تباعد ما بين الأسنان، ويطلق على تباعد ما بين القدمين.



قذعمل	يقولون: ما عنده قذعملة: أي ما عنده شيء، ويطلق على المرأة القصيرة الخسيصة، وعلى الضخم من الإبل.
قراء	القراء: العابد الناسك.
قردد	اسم جبل، ويطلق على ما ارتفع من الأرض.
قرطعب	يقولون: ما عنده قرطعة: أي ما عنده شيء، لا قليل ولا كثير.
قرفصاء	القرفصاء: جلسة معروفة.
قرنفل	القرنفل: ثمر معروف بسفالة الهند، وهو أفضل التوابل الحارة وأذكاهها، ويسميه بعضهم (الزّر).
قرناس	القرناس: شبه الأنف يتقدم من الجبل.
اقشعرّ	أخذته قشعيرة، أي: رعدة.
اقعنسس	تأخر ورجع إلى الخلف.
قلنس	قلنست الرجل: إذا ألبسته القلنسوة.
قِمَطْرُ	ما يصان فيه الكتب، ومنه قول الراجز: ليس بعلم ما حوى القمطرُ ما العلم إلا ما وعاه الصدرُ
قوباء	الذي يظهر في الجسم ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع ويداوى بالريق.
كلل	جمع كَلَّة، والكَلَّة: الحالة، والستر الرقيق، وغشاء رقيق يتوقى به من البعوض، وهو ما يسمى اليوم بـ «الناموسية».
كنأبيل	اسم موضع باليمن.



لآل	على وزن فعَّال: نسبة لبيع اللؤلؤ.
لححت عينه	لصقت بالرمص، والرمص: وسخ أبيض يجتمع في موق العين.
لِمَم	جمع لِمَّة، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن.
مدد	ما يمد به الجيش وينصر.
مرزجوش	اسم دواء وهو معرب.
مهدد	من أساء النساء.
مهذار	كثير الهذر، والهذر: سقط الكلام.
هيشات	جمع هيشة، ويقال: هوشة، وتجمع على هوشات، وهيشات الأسواق فتنها وهيجهها.
هيلل	قال: لا إله إلا الله.
تخمة	أصلها: وخمة، وضبطها: كهمة: وهي داء يصيبك من الطعام، ولا تسكن خاؤه إلا في الشعر.
وَضَاء	الوضاء: الوضيء الوجه.
وَعَوَع	اسم حيوان معروف عندهم يقال له: ابن آوى.
يُؤَيُّوْ	اسم طائر.





أهم مراجع الكتاب

- ١ - شروح الألفية، وأهمها: «أوضح المسالك» لابن هشام، مع شرحه «التصريح على التوضيح» للأزهري بحاشية ياسين، و«شرح ابن عقيل» بحاشية الخصري، و«شرح الأشموني» بحاشية الصبان.
- ٢ - شروح لامية الأفعال، وأهمها: «شرح الحضرمي» الكبير والصغير، و«شرح بدر الدين ابن الناظم».
- ٣ - «ارتشاف الضرب» لأبي حيان الأندلسي.
- ٤ - «الممتع» لابن عصفور.
- ٥ - «المنصف» لابن جني شرح تصريف المازني.
- ٦ - «شرح الرضي» على شافية ابن الحاجب.
- ٧ - «المناهج الكافية في شرح الشافية» لزكريا الأنصاري.
- ٨ - «دروس التصريف» لمحمد محي الدين.
- ٩ - «شذا العرف» للحملاوي.
- ١٠ - «عنوان الظرف» لمحمد هارون.
- ١١ - كتب اللغة، كـ«اللسان»، و«القاموس»، و«المختار».



فهرس الموضوعات

٥	مقدمة
٧	تعريف التصريف وما يتعلق به
١٠	كيفية وزن الكلمات
١٥	المجرد والمزيد
١٦	أوزان الأفعال والأسماء المجردة
١٨	الصحيح والمعتل
٢٠	الزيادة
٢١	الإلحاق
٢٣	كيفية معرفة الزائد وذكر مواضعه
٢٩	زيادة همزة الوصل
٣٣	الإبدال
٥٠	باب النقل
٥٤	باب الحذف
٥٧	باب الإدغام
٦٣	باب خاص بالفعل



٦٩..... فوائد و تنبيهات

٧٢..... فضيل في اتصال الضمائر ونحوها بالأفعال

٧٢..... أولاً: السالم:

٧٢..... ثانياً: المضعف:

٧٤..... ثالثاً: المهموز:

٧٥..... رابعاً: المثال:

٧٥..... خامساً: الأجوف:

٧٨..... سادساً: الناقص:

٨٢..... سابعاً: اللفيف المفروق:

٨٢..... ثامناً: اللفيف المقرون:

٨٣..... مباحث في الأفعال

٨٣..... المبحث الأول: تصرف الفعل باعتبار اتصال الضمير به:

٨٤..... المبحث الثاني: بناء الفعل لما لم يسم فاعله:

٨٩..... فضيل في تأكيد الفعل بالنون

٩١..... فضيل في أحكام آخر الفعل المؤكد

٩٥..... في باب خاص بالاسم

٩٨..... فضيل في اسم المرة والهيئة

١٠٠..... المشتقات من الأسماء

١٠٠..... الأول: اسم الفاعل:

١٠١..... الثاني: اسم المفعول:

١٠٣..... الثالث: الصفة المشبهة:

١٠٤..... الرابع: اسم التفضيل:

الخامس، والسادس: اسما الزمان والمكان:	١٠٦
السابع: اسم الآلة:	١٠٨
التأنيث	١٠٩
الثنائية	١١٣
جمع الأسماء	١١٦
أولاً: جمع التصحيح	١١٦
فَقَّيْلُ تَابِع لجمع الاسم جمع مؤنث سالماً	١١٩
ثانياً: جمع التكسير	١٢٠
باب التصغير	١٢٦
النسب	١٢٩
الإمالة	١٣٤
التقاء الساكنين	١٣٩
الوقف	١٤٣
بيان الغريب الوارد في الكتاب مختصراً	١٤٦
مرتباً على حروف المعجم	١٤٦
أهم مراجع الكتاب	١٥٢
فهرس الموضوعات	١٥٣